الجمعية الجغرافية المصرية

القوة العاملة المنزلية الوافدة من الإناث فى المملكة العربية السعودية - مع التطبيق علي المدينة المنورة

"دراسة جغرافية"

د. اشرف علي عبده

أستاذ مشارك بقسم الجغرافيا

كلية الآداب – جامعة القاهرة

أستاذ مشارك بقسم العلوم الاجتماعية

كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة طيبة

سلسلة بحوث جغرافية

العدد السادس والثمانون – ٢٠١٥

لا يسمح اطلاقا بترجمة هذا الكتاب الى أية لغة أخرى، أو بإعادة انتاج أو طبع أو نقل أو تخزين أى جزء منه، على أية أنظمة استرجاع بأى شكل أو بأى وسيلة، سواء اليكترونية أو ميكانيكية أو مغناطيسية أو غيرها من الوسائل، قبل الحصول على موافقة خطية مسبقة من الجمعية الجغرافية المصرية.

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية : ٢٠١٤/١٥٦٥٥

Copyright ® 2015 by The Message Press, Tel.: 0122 65 78 757

All rights reserved. This book is protected by copyright. No part of it may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopying, recording, or otherwise, without written permission from The Egyptian Geographical Society.

فهرس المحتويات

الموضــوع	صفحة
المقدمة	١
أولاً : مفهوم العمالة المنزلية وتطورها في المجتمع السعودي.	١٣
١) حجم العمالة المنزلية من الإناث في المملكة العربية السعودية.	١٥
٢) أسباب استقدام العمالة المنزلية من الإناث بالمملكة.	١٧
٣) آلية استقدام العمالة المنزلية من الإناث بالمملكة.	٢٠
٤) خصائص القوة العاملة المنزلية من الإناث بالمملكة.	٢٢
٥) النتائج الايجابية والسلبية لاستقدام عاملات المنازل بالمملكة.	٢٤
٦) أشكال الإساءة في حق عاملات المنازل بالمملكة.	٢٦
٧) الإطار البنيوي والتشريعي لوجود العاملة المنزلية الوافدة بالمملكة.	٢٩
٨) آليات الرجوع المتاحة للقوة العاملة المنزلية من الإناث بالمملكة.	٣٢
ثانياً : القوة العاملة المنزلية من الإناث في المدينة المنورة (نموذج تطبيقي).	٣٦
١) خصائص القوة العاملة المنزلية من الإناث في المدينة المنورة.	٣٦
أ- من حيث الجنسية.	٣٦
ب- من حيث التركيب العمري.	٣٩
ج- من حيث الحالة التعليمية.	٤٢
د- من حيث الحالة الزواجية.	٤٤
هـ- من حيث مدة العمل لدي الأسرة.	٤٦
و- من حيث متوسط الدخل الشهري.	٤٩
٢) دواعي استقدام العمالة المنزلية من الإناث بالمدينة المنورة.	٥١

٣) الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسر المستخدمة العمالة المنزلية من الإناث بالمدينة المنورة.	٥٥
أ- الخصائص الاجتماعية والاقتصادية.	٥٦
ب- الخصائص الديموجرافية.	٦٥
٤) مجالات عمل عاملات المنازل في المدينة المنورة.	٧٢
٥) الآثار الايجابية والسلبية لاستقدام العمالة المنزلية من الإناث في المدينة المنورة.	٧٦
٦) المشكلات التي تتعرض لها عاملات المنازل بالمدينة المنورة.	٨٤
ثالثاً : الحلول المقترحة لعلاج مشكلات العمالة المنزلية الوافدة من الإناث في المملكة العربية السعودية.	٩١
المراجع.	٩٩

فهرس الجداول

م	عنوان الجدول	صفحة
١	التوزيع العددي والنسبي للقوة العاملة المنزلية من الإناث في المدينة المنورة حسب الجنسية (بالعينة) عام ٢٠١٤م.	٣٨
٢	التوزيع العددي والنسبي للقوة العاملة المنزلية من الإناث في المدينة المنورة حسب التركيب العمري (بالعينة) عام ٢٠١٤م.	٤٠
٣	التوزيع العددي والنسبي للقوة العاملة المنزلية من الإناث في المدينة المنورة حسب الحالة التعليمية (بالعينة) عام ٢٠١٤م.	٤٣
٤	التوزيع العددي والنسبي للقوة العاملة المنزلية من الإناث في المدينة المنورة حسب الحالة الزواجية (بالعينة) عام ٢٠١٤م.	٤٥
٥	التوزيع العددي والنسبي للقوة العاملة المنزلية من الإناث في المدينة المنورة حسب مدة العمل لدي الأسرة (بالعينة) عام ٢٠١٤م.	٤٧
٦	التوزيع العددي والنسبي للقوة العاملة المنزلية من الإناث في المدينة المنورة حسب متوسط الدخل الشهري (بالعينة) عام ٢٠١٤م.	٥٠
٧	أسباب استقدام العمالة المنزلية من الإناث في المدينة المنورة من وجهة نظر أرباب الأسر (بالعينة) عام ٢٠١٤م.	٥٢
٨	التوزيع النسبي للأسر التي لديها عاملة منزلية حسب المستوي التعليمي بالعينة عام ٢٠١٤م.	٥٦
٩	التوزيع النسبي للأسر التي لديها عاملة منزلية حسب متوسط الدخل الشهري بالعينة عام ٢٠١٤م.	٥٩
١٠	التوزيع النسبي للأسر التي لديها عاملة منزلية حسب نمط المسكن بالعينة عام ٢٠١٤م.	٦١

١١	التوزيع النسبي للأسر التي لديها عاملة منزلية حسب ملكية المسكن بالعينة عام ٢٠١٤م.	٦٣
١٢	التوزيع النسبي للأسر التي لديها عاملة منزلية حسب مساهمة العاملون من أفراد الأسرة دون رب الأسرة بالعينة عام ٢٠١٤م.	٦٤
١٣	التوزيع النسبي لأفراد الأسر التي لديها عاملة منزلية وفقا لفئات السن والنوع بالعينة عام ٢٠١٤م.	٦٦
١٤	التوزيع النسبي للأسر التي لديها عاملة منزلية وفقا لحجم الأسرة بالعينة عام ٢٠١٤م.	٦٨
١٥	التوزيع النسبي للأسر التي لديها عاملة منزلية حسب نمط الأسرة بالعينة عام ٢٠١٤م.	٧٠
١٦	التوزيع النسبي للأسر التي لديها عاملة منزلية حسب مكان نشأة رب الأسرة بالعينة عام ٢٠١٤م.	٧١
١٧	أعمال العمالة المنزلية الوافدة من الإناث في المدينة المنورة من وجهة نظر أرباب الأسر (بالعينة) عام ٢٠١٤م.	٧٤
١٨	النتائج السلبية للعمالة المنزلية الوافدة من الإناث في المدينة المنورة من وجهة نظر أرباب الأسر (بالعينة) عام ٢٠١٤م.	٧٧
١٩	النتائج الايجابية للعمالة المنزلية الوافدة من الإناث في المدينة المنورة من وجهة نظر أرباب الأسر (بالعينة) عام ٢٠١٤م.	٨٣
٢٠	المشكلات التي تتعرض لها عاملات المنازل في المدينة المنورة من وجهة نظر عاملات المنازل (بالعينة) عام ٢٠١٤م.	٨٧

فهرس الخرائط والأشكال

م	عنوان الخريطة أو الشكل	صفحة
١	التوزيع النسبي للقوة العاملة المنزلية من الإناث في المدينة المنورة حسب الجنسية (بالعينة) عام ٢٠١٤م.	٣٨
٢	التوزيع العددي والنسبي للقوة العاملة المنزلية من الإناث في المدينة المنورة حسب التركيب العمري (بالعينة) عام ٢٠١٤م.	٤٠
٣	التوزيع العددي والنسبي للقوة العاملة المنزلية من الإناث في المدينة المنورة حسب الحالة التعليمية (بالعينة) عام ٢٠١٤م.	٤٣
٤	التوزيع العددي والنسبي للقوة العاملة المنزلية من الإناث في المدينة المنورة حسب الحالة الزواجية (بالعينة) عام ٢٠١٤م.	٤٥
٥	التوزيع العددي والنسبي للقوة العاملة المنزلية من الإناث في المدينة المنورة حسب مدة العمل لدي الأسرة (بالعينة) عام ٢٠١٤م.	٤٧
٦	التوزيع العددي والنسبي للقوة العاملة المنزلية من الإناث في المدينة المنورة حسب متوسط الدخل الشهري (بالعينة) عام ٢٠١٤م.	٥٠
٧	أسباب استقدام العمالة المنزلية من الإناث في المدينة المنورة من وجهة نظر أرباب الأسر (بالعينة) عام ٢٠١٤م.	٥٣
٨	التوزيع النسبي للأسر التي لديها عاملة منزلية حسب المستوي التعليمي بالعينة عام ٢٠١٤م.	٥٧
٩	التوزيع النسبي للأسر التي لديها عاملة منزلية حسب متوسط الدخل الشهري بالعينة عام ٢٠١٤م.	٥٩
١٠	التوزيع النسبي للأسر التي لديها عاملة منزلية حسب نمط المسكن بالعينة عام ٢٠١٤م.	٦١

١١	التوزيع النسبي للأسر التي لديها عاملة منزلية حسب ملكية المسكن بالعينة عام ٢٠١٤م.	٦٣
١٢	التوزيع النسبي للأسر التي لديها عاملة منزلية حسب مساهمة العاملون من أفراد الأسرة دون رب الأسرة بالعينة عام ٢٠١٤م.	٦٤
١٣	التوزيع النسبي لأفراد الأسر التي لديها عاملة منزلية وفقا لفئات السن والنوع بالعينة عام ٢٠١٤م.	٦٧
١٤	التوزيع النسبي للأسر التي لديها عاملة منزلية وفقا لحجم الأسرة بالعينة عام ٢٠١٤م.	٦٨
١٥	التوزيع النسبي للأسر التي لديها عاملة منزلية حسب نمط الأسرة بالعينة عام ٢٠١٤م.	٧٠
١٦	التوزيع النسبي للأسر التي لديها عاملة منزلية حسب مكان نشأة رب الأسرة بالعينة عام ٢٠١٤م.	٧١
١٧	أعمال العمالة المنزلية الوافدة من الإناث في المدينة المنورة من وجهة نظر أرباب الأسر (بالعينة) عام ٢٠١٤م.	٧٥
١٨	النتائج السلبية للعمالة المنزلية الوافدة من الإناث في المدينة المنورة من وجهة نظر أرباب الأسر (بالعينة) عام ٢٠١٤م.	٧٨
١٩	النتائج الايجابية للعمالة المنزلية الوافدة من الإناث في المدينة المنورة من وجهة نظر أرباب الأسر (بالعينة) عام ٢٠١٤م.	٨٣
٢٠	المشكلات التي تتعرض لها عاملات المنازل في المدينة المنورة من وجهة نظر عاملات المنازل (بالعينة) عام ٢٠١٤م.	٨٨

الملخص

نتيجة للطفرة الاقتصادية الكبيرة الناتجة عن اكتشاف النفط وتصاعد العوائد النقدية الناتجة عنه شهدت المملكة العربية السعودية خلال العقود الأربعة الماضية تطورات كبيرة وعديدة في الجوانب العمرانية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والخدمية، وقد أفرزت تلك التطورات ظاهرة هجرة العمالة المؤقتة التي شهدتها دول الخليج بصفة عامة والمملكة العربية السعودية بصفة خاصة منذ الربع الأخير من القرن العشرين حتي الآن كواحدة من اكبر الظاهرات الحركية الجغرافية في العالم، والتي ألقت بظلالها علي المجتمعات الخليجية وأدت إلي العديد من المشكلات الاجتماعية داخل المدن، وتمثل العمالة المنزلية الوافدة من النساء إلي المملكة احدي هذه المشكلات والتي ظهرت علي السطح الاجتماعي للمدينة.

وتأتي هذه الدراسة في محاولة لإلقاء الضوء بصورة محايدة وبعيدا عن حساسية الإنكار علي هذه المشكلة مع التطبيق علي احدي المدن كنموذج لواقع ظروف تلك الشريحة من العمالة، وذلك من خلال الوقوف علي تطور ظاهرة العمالة المنزلية في المجتمع السعودي ورصد التغيرات في حجمها وشكلها ومصادرها، وعرض لأسباب وآلية استقدام العمالة المنزلية بالمملكة، وخصائص القوة العاملة المنزلية بالمملكة، والآثار الايجابية والسلبية لاستقدام العمالة المنزلية بالمملكة، وأشكال الإساءة في حق عاملات المنازل بالمملكة، والإطار البنيوي والتشريعي لوجود العاملة المنزلية الوافدة بالمملكة، وآليات الرجوع المتاحة للقوة العاملة المنزلية بالمملكة، ثم عرض نموذج تطبيقي لاحدي المدن بالمملكة يعكس الجوانب السابقة في إطار إحصائي كمي يمكن الوقوف من خلاله علي أبعاد المشكلة، وأخيرا تحاول هذه الدراسة تقديم بعض الحلول والمقترحات لعلاج مشكلات العمالة المنزلية الوافدة للمملكة.

مقدمة

شهدت المملكة العربية السعودية خلال العقود الأربعة الماضية تطورات كبيرة وعديدة في شتي المجالات نتيجة للطفرة الاقتصادية الكبيرة الناتجة عن اكتشاف النفط وتصاعد العوائد النقدية الناتجة عنه، كما سجلت تقدماً ملحوظاً في الجوانب العمرانية

والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والخدمية، الأمر الذي أدي بالمملكة الي الانتقال من مرحلة الظهور بالشكل اللائق بمكانتها الي مرحلة التعايش في إطار من التقدم والرقي.

وعلي الرغم من التفاوت في التقديرات بشأن تقييم أداء السياسات الاجتماعية في المملكة العربية السعودية خلال العقود الأربعة الماضية ومدي نجاحها في تحقيق الكثير من الطموحات والأهداف، خاصة في حالة تقييم تلك السياسات بالقياس الي أهداف مثل السياسات العمرانية والاقتصادية، إلا أن هذا لا ينفي فاعلية تلك السياسات الاجتماعية بالمدينة إذا ما قبلنا النزول نسبيا بتلك الطموحات الي طموحات من الدرجة الثانية – إذا جاز التعبير – .

ويحكي الواقع ان الطفرة الاقتصادية والتي أدت الي ظاهرة هجرة العمالة المؤقتة التي شهدتها دول الخليج بصفة عامة والمملكة العربية السعودية بصفة خاصة منذ الربع الأخير من القرن العشرين حتي الآن واحدة من اكبر الظاهرات الحركية الجغرافية في العالم، والتي ألقت بظلالها علي المجتمعات الخليجية وأدت الي تغير في البناء الاقتصادي والاجتماعي والعمراني والدخول إلي مرحلة التحضر السريع، تلك الهجرة بدأت تفرز بعض التغيرات السريعة وتأخذ أبعاداً خطيرة حينما اقتحمت العمالة الوافدة غير الوطنية وخاصة من جنوب شرق آسيا خلال فترة قياسية نطاق العمل المنزلي وتربية الأطفال ورعايتهم، وازدادت حدة الخطورة في انه علي الرغم من إدراك الشعوب الخليجية للجوانب السلبية لوجود العاملة المنزلية والاعتماد عليها بصورة كبيرة داخل الأسرة إلا أن تنامي هذه الظاهرة وانتشارها بين الأسر الغنية والمتوسطة وتحولها من صفة الظاهرة إلي صفة العمومية بما أدي إلي دق ناقوس الخطر نحو هذه الظاهرة المتنامية.

وقد اصطبغت المملكة العربية السعودية – في الآونة الأخيرة – بصبغة سلبية جديدة علي الساحة العالمية تصفها بالدولة التي تستغل العمالة المنزلية النسائية الفقيرة القادمة إليها من سائر دول العالم وترتكب بحقها كثير من التجاوزات، حيث

تلقي مسألة سوء معاملة العاملة المنزلية الأجنبية صدي كبير في وسائل الإعلام وتثير قلق المنظمات غير الحكومية ومنظمات حقوق الإنسان خارج المملكة – سواء بحسن النية أو غيرها – ورغم كل هذه الانتقادات داخل المملكة أو خارجها يستمر تدفق العاملات المنزليات الأجنبيات إلي المملكة.

علي حين تورد الأدبيات الأكاديمية والتي أعدت من زاوية محلية وخليجية عربية العاملة المنزلية الأجنبية في المملكة وسائر دول الخليج العربي علي انها مشكلة، ولا تصفها أي دراسة علي انها عامل مساعد وضروري في كثير من الأحيان لنمط المعيشة المتغير في المملكة، ويلقي الأكاديميون في نهاية المطاف الضوء علي الجوانب السلبية لوجود العاملة داخل المجتمع، وان المسئولية تقع علي عاتق ربة الأسرة ويصفونها بغير المبالية والسطحية في ميلها نحو نمط حياة يغلب عليها الترف، في نفس الوقت تتخذ قضية العمالة المنزلية الوافدة من الإناث للمملكة منحاً خاصاً بها تتحول فيها العاملة المنزلية الي كبش المحرقة دون إلقاء الضوء علي طبيعة وأسباب المشكلة من وجهة نظر العاملة المنزلية.

وعلي ذلك فان قضية العمالة المنزلية الوافدة الي المملكة أصبحت ضرورة ملحة للتعامل معها بصورة علمية دقيقة، وان يتم الاعتراف أولا بان هناك مشكلة ينبغي التعامل معها، وان يتم إلقاء الضوء علي أوجه المشكلة المختلفة، مع ضرورة التأكيد ان القضية لها وجهان لعملة واحدة إحداهما تتعلق بوجهة النظر من خلال المجتمع السعودي، والاخري تتعلق بوجهة النظر من خلال العاملة المنزلية، وذلك حتي يمكن وضع الحلول والمقترحات التي ربما تسهم في التقليل من حدة المشكلة وتعظيم إيجابياتها والتقليل من آثارها السلبية، وبما يتلاءم مع التوافق بين طرفي القضية.

أهداف الدراسة

تأتي هذه الدراسة في محاولة لإلقاء الضوء علي واقع القوة العاملة المنزلية من الإناث الوافدات الي المملكة مع التطبيق علي احدي المدن كنموذج لواقع ظروف تلك الشريحة من العمالة، وذلك من خلال ما يلي :

- التعرف علي مفهوم العمالة المنزلية وتطورها في المجتمع السعودي.
- الوقوف علي خصائص القوة العاملة المنزلية بالمملكة من خلال نموذج تطبيقي يتمثل في احدي المدن الكبري المستقبلة لتلك العمالة (المدينة المنورة)، وذلك من حيث الجنسية والتركيب العمري والحالة التعليمية والحالة الزواجية ومدة العمل ومتوسط الدخل الشهري.
- الوقوف علي دوافع استقدام العمالة المنزلية، والخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسر المستخدمة للعمالة المنزلية من الإناث، ومجالات العمل التي تقوم بها هذه العمالة.
- محاولة بيان الآثار الايجابية والسلبية لاستقدام العمالة المنزلية من الإناث.
- تسليط الضوء علي أشكال الإساءة في حق عاملات المنازل.
- محاولة تقديم بعض الحلول والمقترحات لمعالجة مشكلات العمالة المنزلية بالمملكة.

أسباب اختيار الموضوع

ان تنامي ظاهرة العمالة المنزلية الوافدة من الإناث يعكس أهمية الوقوف علي هذه الظاهرة، وانه علي الرغم من تأكيد البعض علي الآثار السلبية لهذه الظاهرة علي المجتمعات فان زيادة أعداد الوافدات للعمل في هذا القطاع يعكس أهميتها وأنها أصبحت من الضروريات التي يجب تعظيم ايجابياتها والتقليل من سلبياتها.

وقد جاء اختيار الباحث لدراسة أوضاع العمالة المنزلية الوافدة من الإناث إلي المملكة العربية السعودية مع التطبيق علي المدينة المنورة للعديد من الأسباب لعل أهمها ما يلي :

- رغبة الباحث في إعداد دراسة جغرافية تعكس احدي المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها المدينة وتبرز دور الجغرافيا الاجتماعية في معالجة احدي أوجه المشكلات النى تعاني منها المدينة السعودية، فعلي الرغم من ان المدينة الخليجية وبخاصة السعودية شهدت طفرات كبيرة في التنمية العمرانية إلا انها بدأت تعاني في الآونة الأخيرة من المشكلات الاجتماعية التي لم تلق الاهتمام الكبير بنفس القدر وخير مثال علي ذلك مدينة دبي
- معايشة الباحث – من خلال إقامته بالمدينة المنورة – لاحدي المشكلات التي بدأت تظهر علي السطح بالمدينة علي الرغم من سياسة الإنكار لها، وتنامي هذه الظاهرة ومشكلاتها والتي يعكسها الكثير من الآثار الناتجة عنها مثل حوادث القتل والضرب والاغتصاب والتي عكستها وسائل التواصل الاجتماعي بصورة كبيرة.
- رغبة الباحث في إعداد دراسة عن احدي مشكلات المدينة بصورة محايدة دون التحيز لطرف علي الآخر خاصة وان كثير من الباحثين الذين تصدوا لهذه المشكلة كانت بأقلام محلية تبرز فقط الجانب السلبي لوجود العاملة المنزلية وتتحيز للجانب الأقوى بالمشكلة – من وجهة نظرهم – دون معرفة آراء الجانب الآخر للمشكلة.
- إعداد دراسة جغرافية عن احدي أشكال العمالة والتي تمثل شريحة تتنامي بصورة كبيرة، وإلقاء الضوء علي أبعاد مشكلات هذه العمالة، ومحاولة تقديم الحلول لمعالجة مشكلات هذه الشريحة من منطلق دور الجغرافيا في حل المشكلات التي تعاني منها المدن (Knox & Steven, 2010, P. 3).

الدراسات السابقة

علي الرغم من أهمية قضية العمالة المنزلية علي جميع الأصعدة وداخل مختلف العلوم سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو الدينية أو السياسية إلا انه لا يوجد إطار نظري يحيط بمختلف أبعاد الظاهرة، فلقد نظر كثير من الباحثين إلي هذه الظاهرة علي أساس أنها جزء من قضية هجرة العمالة الأجنبية الوافدة، وبعيدا عن الدراسات العديدة المتعلقة بموضوع تيارات الهجرة الوافدة إلي منطقة الخليج، وهجرة قوة العمل الأجنبية وآثارها علي منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط، والتي تعد احد أهم أنواع الهجرة الجغرافية من حيث الشكل والحجم (إسماعيل، ١٩٩٧، ص ١٢٠) والتي تدخل تحت ما يعرف بهجرة عمال الأهداف أو المهاجرين المؤقتين Target Workers (ابو عيانه، ١٩٨٧، ص ١٢)، وبعيدا عن التوجهات الإعلامية والتي أحيانا ما تنظر الي موضوع العمالة المنزلية بالخلط بين هجرة العمالة بصفة عامة وبين هجرة العمالة المنزلية والتي تعد جزءاً من تلك العمالة، فضلاً عن التوجهات التحليلية من وجهة نظر ورؤية الكاتب حيث تركز في اغلب الأحيان علي الآثار السلبية للعمالة الوافدة وخاصة العمالة المنزلية بوصفهم شريحة من الوافدات تؤثر علي التنشئة الاجتماعية مما قد يؤدي إلي عدم رسم صورة صحيحة لظاهرة هجرة العمالة المنزلية الوافدة إلي دول الخليج ويؤدي إلي عدم وضع الحلول المناسبة للتعامل معها بما يؤدي إلي تعظيم سلبياتها والحد من إيجابياتها، وبالتركيز علي الدراسات التي تتناول ظاهرة العمالة المنزلية الوافدة نجد انها تنقسم الي ثلاث أقسام :

*- **الدراسات الجغرافية السابقة** والتي تناولت ظاهرة العمالة المنزلية من خلال الرؤية الجغرافية، حيث جاءت دراسة (الكواري، ٢٠٠٦) لتعرض لظاهرة العمالة المنزلية الوافدة في قطر، وذلك في إطار جغرافية السكان، والتي عرضت لظاهرة العمالة المنزلية الوافدة من خلال إلقاء الضوء علي تطور الظاهرة والتوزيع الجغرافي للعمالة المنزلية، والخصائص الديموغرافية لتلك العمالة، وذلك من خلال الإحصاءات الرسمية للدولة والتي قدرت حجم العمالة المنزلية بالدولة

بنحو ٣٥٣٩٢ نسمة جاءت بهم نسبة الإناث بحوالي ٥٩.٢% في عام ١٩٩٧م، وان الجالية الأسيوية تمثل نحو ٩٥.٢% من جملة تلك العمالة.

- ثم قدمت (Rachel Silvey, 2007) عرضاً لكتاب Asian Women as Transnational Domestic Workers والتي أوضحت ان الكتاب عرض لتجربة العمالة المنزلية من خلال خمس دول مرسلة هي الفلبين واندونيسيا وسيرلانكا وبنجلاديش والهند، ومن خلال ست دول مستقبلة للعمالة المنزلية هي هونج كونج وتايوان وسنغافورة وماليزيا وتايلاند وكندا، وأيضا من خلال ثلاث دول لإيجاد عنصر المقارنة هي كوريا الجنوبية واليابان واستراليا، وان الكتاب علي مدار أوراقه التي اعتمدت علي الدراسات المقدمة الي حلقة العمل التي نظمها مركز الدراسات السكانية الآسيوي وتحليل التنمية المستدامة بجامعة سنغافورة عرض لتجربة هجرة قوة العمل المنزلية من خلال البعد التاريخي والتطور الحضاري والأطر القانونية المنظمة لهذه الظاهرة، والتأثيرات الاجتماعية للظاهرة، والتحديات والمشكلات التي تواجه هذه العمالة.
- كذلك دراسة (Brenda & Shirlena, 2010) عن العمالة المنزلية الوطنية والتفاوض بشأن حركة التنقل والعمل في سنغافورة، والتي أكدت علي حركة النساء اللائي يهاجرن للعمل في المنازل بأجر كواحدة من ابرز تدفقات الهجرة داخل آسيا وخاصة داخل الأقاليم ذات النمو الاقتصادي المرتفع وذلك في ضوء إعادة الهيكلة الاقتصادية العالمية، وأوضحت الدراسة طريقة أرباب الأسر في تحديد ممارسات العمل من خلال القواعد الأساسية لتحديد المهام والوقت، وكيفية قيام العاملات المنزليات باستخدام استراتيجيات للتحايل علي القواعد الأساسية في الحركة وممارسة العمل داخل الدولة المدينة التي بدت بين عاملي الهجرة والمهاجرين تحتل مكاناً متناقضاً Paradoxical Place في سعيها للحصول علي مركز المدينة العالمية.

- ورقة العمل غير المنشورة والتي قدمها (ندا، ٢٠١٣) إلي اللقاء العلمي الرابع للجمعية الجغرافية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عن مجتمع العمالة المنزلية بمدينة حفر الباطن من منظور الجغرافيا الاجتماعية، والتي عرضت الي التعريف بمشكلة العاملات المنزليات وكيفية الوقوف علي خصائص العمالة المنزلية بمدينة حفر الباطن من واقع استمارة الاستبيان.

*- **الدراسات غير الجغرافية** والتي جاءت في إطارات علمية عديدة منها علم الاجتماع والتربية والدراسات الأمنية والنفسية وغيرها، ويمكن تقسيمها الي قسمين

- الدراسات المتعلقة بالعمالة المنزلية باللغة العربية، ومنها دراسة (العيسي، ١٩٨٣) عن التأثيرات الاجتماعية للمربية الأجنبية علي الأسرة العربية، ودراسة (الخلفان، ١٩٨٣) عن الآثار الناتجة عن استخدام الخدم والمربيات الأجنبيات علي الأسرة البحرينية، ودراسة (الرفاعي، ١٩٨٣) عن الآثار التربوية والاجتماعية والأمنية للمربيات الأجنبيات علي المجتمع السعودي، ودراسة (العمر، ١٩٨٥) عن الأسباب الحقيقية لظهور وبروز ظاهرة استقدام المربيات الأجنبيات في دول الخليج العربي، ودراسة (خليفة، ١٩٨٥) عن الآثار التربوية للعمالة المنزلية في النطاق الأسري وأثرها علي مقومات الشخصية العربية الإسلامية، ودراسة (كسناوي، ١٩٨٨) عن الآثار التربوية والاجتماعية للخادمات في المجتمع السعودي، ودراسة (الأنصاري، ١٩٨٨م) عن اثر الخادمات في تربية الطفل بمدينتي مكة المكرمة وجدة من وجهة نظر الأمهات، ودراسة (الجرداوي، ١٩٩٠) عن ظاهرة الخدم والمربيات وأبعادها الاجتماعية في دول الخليج، ودراسة (العبيدي و الخليفة، ١٩٩٤) عن الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسر المستخدمة للعمالة النسائية المنزلية، ودراسة (الخضيري، ٢٠٠٤) عن المشكلات الاجتماعية للعمالة المنزلية، ودراسة (الذكري، ٢٠٠٥) عن أثر الخادمات الأجنبيات علي التفاعل الاجتماعي للأسرة السعودية مع التطبيق علي مدينة الرياض، ومقالة

(موسي، ٢٠٠٧) والتي قدمت عرضاً لوضع خادمات المنازل المهاجرات في البلدان العربية اعتماداً علي تقرير منظمة العمل الدولية عن وضع المرأة المهاجرة في الدول العربية مع الإشارة الي وضع العمال المنزليين، ودراسة (حليم وآخرون، ٢٠١٠) عن عاملات المنازل في مصر من حيث الخصائص الاجتماعية والمشكلات وآليات الحماية، ودراسة (الفريج، ٢٠١١) عن العمالة المنزلية الأجنبية في المجتمع السعودي : أسبابها وأثرها من وجهة نظر موظفات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في مدينة الرياض، ودراسة (معطي، ٢٠١٢) عن ظاهرة العاملات الأجنبيات في الأسرة السورية مع التطبيق علي مدينة دمشق.

- الدراسات المتعلقة بالعمالة المنزلية باللغة غير العربية، والتي جاءت في إطار علوم التربية وعلم النفس والصحة والقانون وعلم الاجتماع، ومنها دراسة (Fiona & Lerato, 2006) عن خبرات عاملات المنازل بين القدرة علي العمل والقمع كأحد أشكال الاضطهاد والاستغلال والتهميش والشعور بالعجز والعنف والامبريالية الثقافية التي تقوم علي الأساس الطبقي في جنوب أفريقيا، وذلك علي الرغم من إدراج تلك المهنة في إطار التشريعات، ودراسة (Natalya & Sally, 2007) عن عاملات المنازل بين العمل والصحة والهجرة في مدينة جوهانسبرج، وذلك بالتطبيق علي ١١٠ عاملة منزلية، ودراسة (Annable & Tekle, 2007) عن المراهقات من عاملات المنازل في أديس أبابا من حيث أنماط العمل ومدة ساعات العمل والصلات الاجتماعية ومدي التعرض لفيروس نقص المناعة البشرية، وذلك بعد تقدير الدراسة لهؤلاء المراهقات انهن يبلغن نحو ١٥% من الإناث العاملات في المنازل، ودراسة (Attiya, 2010) عن هجرة العمالة المنزلية إلي الكويت والانتهاكات التي تحدث في حق تلك العمالة والتأكيد علي ضرورة إصلاح الأطر القانونية وإصلاح قوانين العمل وإلغاء نظام الكفالة بالدولة، ودراسة (Natascha, 2011) عن العمالة المنزلية من الأطفال في إقليم ايرنجا بتنزانيا، وذلك من خلال مناقشة الاستغلال والمشاكل لهذا القطاع المهني وكيفية التنظيم والتحسين لهذا القطاع، ودراسة (Krisnah, 2011) عن

وضع عاملات المنازل المهاجرات الي المملكة المتحدة والتي قدر عددها بنحو ٢٠٠٠٠ نسمة، وكيفية حماية هذه الفئة العاملة، ودراسة (Laura, 2011) عن الهجرة غير الشرعية لعاملات المنازل في جنوب أفريقيا من خلال الوقوف علي الأوضاع القانونية والخصائص الاجتماعية والصحية والتحديات التي تقابل هذا القطاع المهني، ودراسة (Thenjiwe, 2012) عن حقوق عاملات المنازل في مؤشرات التنمية العالمية، وحاجة المجتمع المدني والأهداف الإنمائية للألفية إلي عدم التغاضي عن الفقر والمهمشين وحقوق عاملات المنازل، مع ضرورة وجود برامج تنفيذية لمواجهة هذه الظاهرة خاصة في بعض البلدان مثل جنوب أفريقيا، ودراسة (Nicola, et al., 2013) عن العمالة المنزلية الأجنبية في هونج كونج ودورها في التعليم والرعاية ومساعدة الأطفال الصغار داخل العديد من الأسر التي تستخدم العمالة المنزلية خاصة تلك الوافدة من اندونيسيا والفلبين وتايلاند، والدعوة الي منهجيات جديدة لصقل إمكانياتهن للقيام بذلك، ودراسة (Stefanie, 2013) عن العمل اللائق للعمالة المنزلية من خلال اتفاقية منظمة العمل الدولية والذي اعتمد في الدورة رقم ١٠٠ لمؤتمر العمل الدولي في يونيو ٢٠١١م والتي كان من المفترض أن تدخل حيز التنفيذ في عام ٢٠١٣م.

*- أما الجزء الثالث من الدراسات السابقة وهو الذي يتمثل في **التقارير المحلية والعالمية**، حيث وجد ما يلي :

- ثلاث تقارير منفصلة قدمت عام ١٩٨٣م من وزارة الشئون الاجتماعية والعمل في دول الكويت والبحرين والعراق عن اثر المربيات الأجنبيات علي الأسرة في تلك الدول، وفي عام ١٩٨٤م قدمت وزارة الشئون الاجتماعية والعمل تقريراً عن اثر المربيات الأجنبيات علي الأسرة في سلطنة عمان، وفي عام ١٩٨٥م قدمت وزارة الشئون الاجتماعية تقريراً عن اثر المربيات الأجنبيات علي خصائص الأسرة في دولة الأمارات، وجميع هذه التقارير كانت ترصد واقع العمالة المنزلية داخل تلك الدول من حيث تقديرات الحجم والجنسية والدخل، وتعرض بصورة تفصيلية الي واقع المشكلات الناتجة عن استقدام العمالة المنزلية علي الأسر

بتلك الدول خاصة في ظل تغيير الأدوار الوظيفية، كما عرضت لأسباب استقدام الأسر الخليجية للعمالة المنزلية مؤكدة علي التغير الذي أصاب المجتمع الخليجي بعد الطفرة البترولية ودور العامل الاقتصادي في استقدام تلك العمالة.

- تقرير عن منظمة العمل الدولية International Labour Organization (ILO) قدمه (Simel & Monica, 2004) عن المرأة المهاجرة في الدول العربية مع إشارة خاصة إلي وضع العمال المنزليين، والذي عرض لوضع العمالة المنزلية في أربع دول عربية هي البحرين والكويت ولبنان والإمارات، من حيث الحجم وظروف العمل والعلاقات بالأسرة المضيفة والإطار البنيوي والتشريعي لوجود العاملة المنزلية، والمبادرات الخاصة لحماية العاملة المنزلية، والإطار المؤسسي المختص لتعزيز السياسات والتشريعات وتطبيقها والإشراف عليها، والإصلاحات والتدابير الحكومية والاتفاقات الدولية للتعامل مع ظاهرة العمالة المنزلية
- تقرير عن منظمة حقوق الإنسان (Human Rights Watch) والذي قدم عام ٢٠٠٦م تحت عنوان "في طي الكتمان" انتهاكات ضد العمال المنزليون حول العالم والذي يتكون من ٩٣ صفحة يمثل حصيلة لأبحاث في ١٢ دولة هي السلفادور وجواتيمالا واندونيسيا وماليزيا والمغرب والفلبين والسعودية وسنغافورة وسيرلانكا وتوجو والإمارات والولايات المتحدة الأمريكية، ورصد التقرير ارتفاع أعداد النساء المهاجرات علي مدي العقود الثلاثة الماضية وأنهن يمثلن نحو نصف عدد المهاجرين في العالم والذي يقدر عددهم بحوالي ٢٠ مليون مهاجر، وان النساء يمثلن ما يتراوح ما بين ٦٠ : ٧٥ % من المهاجرين الشرعيين، وان كثير منهن يعملن في الخدمة المنزلية خاصة في الشرق الأوسط وآسيا، وأوضح التقرير مدي تفشي التعديات والتجاوزات والانتهاكات الجنائية والافتقار إلي الوسائل القانونية بالنسبة للعاملات المنزليات، وأكد التقرير علي ضرورة أن الحكومات تنظم ظروف العمل بصورة أفضل وان ترصد الانتهاكات وتفعيل قوانين العمل الدولية، وانه ينبغي استكمال قوانين العمل بقوانين جنائية تسمح بالمحاكمة

علي ارتكاب جرائم مثل إلحاق الضرر الجسدي والنفسي والتعدي الجنسي والسخرة والحبس القسري، وتعديل القوانين الجزائية والتأديبية التي تتعلق بالعمالة المنزلية.

- تقرير عن منظمة حقوق الإنسان (Human Rights Watch) والذي قدم عام ٢٠٠٨م تحت عنوان "وكأنني لست إنسانة" الإساءات بحق عاملات المنازل الآسيويات الوافدات علي المملكة العربية السعودية، والذي ركز علي التجاوزات وحجم وأوجه الإساءة بحق عاملات المنازل خاصة الإساءات المتعلقة بالاستقدام (النفسية – البدنية)، وأشكال الاستغلال الخاصة بالعمل (الأجر الزهيد – الإفراط في العمل – ظروف الإقامة)، والقضايا الجنائية ضد عاملات المنازل (الإجراءات والاتهامات العكسية – الجرائم الأخلاقية)، والإجراءات والثغرات في حماية العاملات المنزليات (الترحيل – إعادة الرفات – التحكيم في النزاعات العمالية)، فضلا عن التوصيات المقدمة إلي الحكومة السعودية والدول المصدرة للعمالة المنزلية ومنظمة العمل الدولية والبنك الدولي والمؤسسات الخاصة.

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة علي المنهج التاريخي لبيان تطور الظاهرة محل الدراسة في المجتمع السعودي وكيف تحولت في شكلها وحجمها ونوعيتها والتيارات المغذية لها، كما اعتمدت الدراسة علي المنهج السلوكي من أجل تفسير تصرفات الناس لسلوك معين وبعض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان وعلاقتهم بالعاملة المنزلية حتى يمكن الوصول إلى أنسب الأساليب للتعامل مع مشكلات العمالة المنزلية الوافدة من الإناث للمملكة، كما اعتمدت الدراسة على المنهج التطبيقي النفعي من خلال محاولة وضع بعض الحلول المقترحة للتعامل مع مشكلات العمالة المنزلية من الإناث الوافدات للمملكة وللتأكيد على دور الجغرافيا الفعال والمؤثر بين التخصصات الأكاديمية الأخرى في علاج مشكلات المجتمع من خلال موضوع الدراسة (مصيلحي، ١٩٩٠، ص ٤٠) كما اعتمد الباحث علي منهج التحليل المكاني وذلك من أجل تفسير مدى الارتباط بين تطور حجم الظاهرة والعديد من المتغيرات ذات الأصول الجغرافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

مادة الدراسة ومصادرها

تطلب الإعداد لهذه الدراسة الاعتماد علي مجموعة كبيرة ومتنوعة من المصادر، حيث تم الاعتماد علي المصادر المكتبية والبيانات الوصفية بغرض مراجعة الدراسات السابقة علي الصعيد القومي والإقليمي والعالمي، وذلك في إطار علم الجغرافيا والعلوم الاخري مثل التربية والاجتماع وعلم النفس والأمن وغيرها، كما اعتمدت الدراسة علي استمارة الاستبيان والتي مثلت أحد الروافد الهامة والعمود الفقري والمصدر الأساسي والرئيسي للدراسة، والتي جاءت علي مرحلتين في عام ٢٠١٤م.

- **الأولي** : استمارة الاستبيان الخاصة بالأسر السعودية التي لديها عاملة منزلية والتي استهدفت نحو ٦٠٠ أسرة، وقد جاءت الاستجابات بها بعد مرحلة اختبار الاستمارة وتصحيحها ٥٤٦ أسرة بلغ عدد عاملات المنازل بها ٨٨٩ عاملة منزلية، والتي تم الاستعانة فيها بطالبات الدراسات العليا، وقد اشتملت تلك الاستمارة علي مجموعة من الأسئلة المفتوحة والمغلقة التي تكشف عن الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسرة المعيشية التي لديها عاملة منزلية، كما تكشف عن خصائص القوة العاملة المنزلية بالمدينة، ودواعي الاستقدام، ومجالات العمل، والنتائج السلبية والايجابية لوجود العاملة المنزلية بالأسرة
- **الثانية** : استمارة الاستبيان الخاصة بعاملات المنازل والتي جاءت بنظام المقابلة علي عينة بلغت ٣٢ عاملة منزلية في مركز رعاية شئون الخادمات التابع لوزارة الشئون الاجتماعية بمكتب مكافحة التسول بالمدينة المنورة واللاتي تم ترحيلهن الي المركز بعد هروبهن من أصحاب العمل أو تم القبض عليهن بعد هروبهن من أصحاب العمل، وقد تم الاستعانة بطالبات الدراسات العليا وبعض العاملات اللاتي يتحدثن اللغة العربية بجانب اللغات الاخري لعاملات المنازل (البهاسا الاندونيسية Bahasa – البنغالية – الفلبينو او التقالوق

Tagalog – التاميليــة – الســنهالية – التايلنديــة) وذلــك بغـرض الكشـف عـن المشكلات التي تتعرض لها عاملات المنازل بالمدينة وبعض الجوانب الاخري

أولا : مفهوم العمالة المنزلية وتطورها في المجتمع السعودي

ليست العمالة المنزلية بمفهومها الشامل ظاهرة حديثة داخل المجتمع الخليجي بصفة عامة وفي المملكة العربية السعودية بصفة خاصة، والبعد التاريخي لهذه الظاهرة داخل المفهوم الشامل لها يشير الي العصر الجاهلي حيث أخذت أشكالاً متعددة تراوحت ما بين الرق والاستئجار لجهد الفرد للقيام بأعمال معينة، ففي العصر الجاهلي حيث كانت تجارة الرقيق شائعة في تلك الفترة، وكان الخزان الذي يغذي هذه الظاهرة هو موارد الرق التي كانت مستمرة في تلك الفترة باستمرار النزاعات والحروب بين القبائل ووجود آسري الحروب الذين كانوا يباعون ويشترون كعبيد بما كان يدفع بعض القبائل الضعيفة الي وأد البنات خوفاً من الوقوع في الأسر، أما الصورة الأخرى التي كانت شائعة في الجاهلية وتقترب من المفهوم الشامل لظاهرة العمالة المنزلية وهي الاستئجار وما كان يمثله في ذلك الوقت المرضعات حيث كان سكان الحواضر المقتدرون يبعثون بأبنائهم الي البادية لتتولي نساء القبائل الرضاعة والتربية والتنشئة واكتساب العادات العربية واللغة السليمة (العبيدي، الخليفة، ١٩٩٤، ص ص ٣٦٩-٤٠٥).

أما في العصر الإسلامي فقد فقدت ظاهرة العمالة المنزلية احد أهم مواردها الرئيسية، حيث ضيق الإسلام أبواب موارد الرق وشرع أبواب العتق وجعله كفارة لكثير من المخالفات، كما جعله من أعظم الأعمال التي يتقرب بها العبد من ربه، علي أن المورد الآخر والمتمثل في الاستئجار في قضاء الحوائج ظل موجوداً ومعروفاً خاصة في صدر الإسلام.

وفي الربع الأخير من القرن الماضي وقبل نشوء ظاهرة الاستقدام الرسمي للعمالة المنزلية كانت بعض الأسر المقتدرة والثرية تعتمد علي العمالة المنزلية من

داخل المملكة من غير المواطنين في كثير من الأحيان، وذلك في خدمة وتدبير شئون المنزل، ووفقاً للاتفاقيات التي تبرم بينهم وبين رب الأسرة سواء بصورة جزئية أو كلية، والواقع أن وجود نمط الأسرة الممتدة أو المركبة والتي كانت تعيش في منزل واحد فضلا عن عدم التوسع في تعليم الإناث قبل الثمانينيات من القرن الماضي أدي الي اعتماد الأسر في الخدمة المنزلية علي أفراد الأسرة من الإناث، وعدم استفحال ظاهرة العمالة المنزلية (كسناوي، ١٤٠٩هـ، ص ٣٤٣).

أما في الماضي القريب فلم تكن ظاهرة العمالة المنزلية تسترعي الانتباه داخل المجتمع الخليجي بصفة عامة والمجتمع السعودي بصفة خاصة، ولكن منذ منتصف الثمانينيات ومع ظهور آثار الطفرة البترولية الاقتصادية بدأت هذه الظاهرة تنال قدر من الاهتمام خاصة وان حجم هذه الظاهرة بدأ يتزايد بصورة كبيرة بما دفع الآلة الإعلامية إلي إلقاء الضوء بصورة كبيرة عليها والاهتمام المتزايد بها، وذلك في ظل ما نتج عنها من آثار سلبية ومشكلات انعكست علي المجتمع بشكل عام، خاصة وأنها تتصل في علاقاتها وارتباطاتها وتفاعلاتها بأفراد الأسرة بطريقة مباشرة ومؤثرة بالمقارنة بظاهرة العمالة الوافدة الأجنبية، ولكن في نفس الوقت فأن الإعلام ومراكز البحوث والشئون الاجتماعية والجهات الرسمية لم يشغلها بصورة كبيرة الآثار الايجابية لهذه الظاهرة داخل المجتمع، ومشكلات العاملات أنفسهن من حيث التكيف وظروف العمل والتشريعات المنظمة لحقوقهن.

ويعكس ما سبق أن العمالة المنزلية بشكلها الحالي داخل المجتمع السعودي ظاهرة حديثة نسبياً سواء في حجمها أو نوعيتها، فمن ناحية الحجم كانت العمالة المنزلية محصورة علي شريحة من السكان تتميز بخصائص اجتماعية واقتصادية وثقافية، أما من ناحية النوع فان ظاهرة العمالة المنزلية كانت وطنية في معظمها أو عربية في مجملها (العبيدي و الخليفة، ١٤١٥هـ، ص ص ٣٦٩-٤٠٥)، غير أن الوضع قد تغير إلي حد كبير مع الطفرة البترولية وظهور آثار عوائد النفط علي

السكان، حيث بدأت شرائح سكانية ذات طبقات اجتماعية متعددة في استقدام واستخدام العمالة المنزلية، كما تغيرت طبيعة ونوعية العاملة المنزلية من العمالة الوطنية إلي العمالة الأجنبية والتي يغلب علي النسبة العظمي منها الجنسية الآسيوية.

١) حجم العمالة المنزلية من الإناث في المملكة العربية السعودية :

وفقاً لأحدث التقديرات العالمية والإقليمية التي نشرتها منظمة العمل الدولية أن هناك ما لا يقل عن ٥٢.٦ مليون امرأة ورجل تفوق أعمارهم سن ١٥ عاماً يؤدون عملهم كعمال منزليين، ويمثل هذا الرقم حوالي ٣.٦% من حجم العمالة بأجر في العالم عام ٢٠١١م، وتشكل النساء الغالبية العظمي من العمال المنزليين، إذ يبلغ عددهن نحو ٤٣.٦ مليون عاملة بما يمثل نحو ٨٣% من إجمالي العاملين في هذا القطاع (مكتب العمل الدولي، ٢٠١٢، ص ١) ومن الناحية الرسمية الإحصائية يشكل قطاع العمل المنزلي نحو ٧.٥% من إجمالي عدد العاملات في العالم، إلا أن إدراج العمل المنزلي في كثير من الدول تحت ما يسمي بالاقتصاد غير المنظم أو غير الرسمي والمستبعد من تشريعات قوانين العمل والتوظيف يجعل الرقم الفعلي للعمال المنزليين اكبر من ذلك بكثير (ILO, 2011).

وتشير البيانات حول عدد الوافدات داخل المسوح السكانية العالمية الي تنامي أعداد العاملات المهاجرات خاصة إلي دول الخليج العربي بشكل ملحوظ، حيث ارتفعت في الوقت الحالي بمقدار ضعفين أو ثلاثة أضعاف مقارنة بالفترة في أواسط السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، وسجلت دول الخليج المخزون الأكبر من المهاجرات الوافدات للعمل، وقد شكلت العاملات المهاجرات نسبة كبيرة من حجم الهجرة الوافدة من دول الإرسال إلي منطقة الخليج العربي، حيث بلغت نسبتهن في بداية القرن الحادي والعشرين ما يعادل نحو ٩٠% من إجمالي الهجرة العاملة الاندونيسية، وحوالي ٨٥% : ٩٤% من إجمالي حجم الهجرة السيرلانكية، ونحو ٧٠% : ٨٠% من إجمالي حجم الهجرة الفلبينية إلي دول الخليج العربي (Simel & Monica, 2004, pp. 9-12).

وتشير البيانات إلي أن العمل المنزلي كان الفئة الأبرز بين صفوف المهاجرات للعمل إلي منطقة الخليج العربي، حيث يستقطب العمل المنزلي نحو ٨١% من مجموع العاملات المهاجرات من سيرلانكا بما يعادل حوالي ٥٤% من إجمالي حجم الهجرة من نفس الدولة، وكذلك يستقطب حوالي ٣٩% من إجمالي عدد العاملات المهاجرات من الفلبين إلي دول الخليج العربي وبما يعادل نحو ٢٨% من إجمالي حجم الهجرة من الفلبين وذلك في عام ٢٠٠٠م (Simel & Monica, 2004, pp. 15-16)، وبما يشير إلي مساهمة العمل المنزلي بصورة كبيرة بين صفوف المهاجرات إلي دول الخليج العربي، وبما يظهر الاتجاه نحو التزايد في عدد العاملات المنزليات المهاجرات رغم ركود الطلب علي سائر أنواع العمال المهاجرين بعد عام ١٩٩٠م.

وتشير التقديرات انه يعمل في المملكة العربية السعودية نحو ١.٥ مليون امرأة كعاملات منزليات، وهن بالأساس من اندونيسيا وسيرلانكا والفلبين، وتشكل عاملات المنازل أقل من خمس حجم العمالة الوافدة للمملكة والتي تقدر بحوالي ٨ مليون نسمة (منظمة حقوق الإنسان، ٢٠٠٨، ص ٦) وعلي الرغم من فان تقديرات وزارة العمل السعودية تشير إلي أن إجمالي عدد العاملات المنزليات في المملكة يصل الي ٦٣٣٨٣٤ عاملة علي مستوي المملكة في عام ٢٠١١م (وزارة العمل، ٢٠١١، ص ٤٨) وأرتفع في الآونة الأخيرة ليسجل ٩٣٩٢٠٨ نسمة في عام ٢٠١٣م، إلا أن إحصائيات توظيف عاملات المنازل في البلدان المرسلة للعمالة المنزلية للمملكة تشير بان الرقم يتعدي المليون عاملة منزلية، حيث قدرت اندونيسيا ان لها حوالي ٦٠٠ ألف عاملة منزلية بالمملكة، وسجلت سيرلانكا قرابة ٢٧٥ ألف عاملة منزلية بالمملكة، وسجلت الفلبين نحو ٢٠٠ ألف عاملة منزلية بالمملكة يمثلون ما بين ١٠% : ٢٠% من حجم العمالة الفلبينية بالمملكة، هذا بالإضافة إلي العمالة المنزلية الوافدة من نيبال وفيتنام بعد اتفاقية عام ٢٠٠٧م والعاملات من البلدان الاخري مثل الهند وبنجلاديش وإثيوبيا وغيرها من الدول المرسلة للعمالة المنزلية للمملكة (منظمة حقوق الإنسان، ٢٠٠٨، ص ص ١٥-١٦).

ووفقاً للتقديرات المختلفة فان المملكة العربية السعودية استطاعت أن تستحوذ من حجم العمالة المنزلية علي نحو ٩٢.٥% من إجمالي حجم العمالة المنزلية الاندونيسية الوافدة الي دول الخليج العربي في عام ٢٠٠١م، وحوالي ٣١.٢% من إجمالي حجم العمالة المنزلية الوافدة إلي دول الخليج العربي من سيرلانكا، ونحو ٥٢.٦% من إجمالي حجم العمالة المنزلية الوافدة من الفلبين إلي المملكة (Simel & Monica, 2004, P. 13).

٢) أسباب استقدام العاملة المنزلية من الإناث بالمملكة :

تعددت الأسباب التي أدت إلي استقدام العمالة المنزلية من الإناث داخل المجتمع الخليجي بصفة عامة والمجتمع السعودي بصفة خاصة، غير انه من الضروري تفهم أن أي محاولة للوقوف علي هذه الأسباب من الناحية النظرية يجب أن يكون في إطار تفهم التغيرات التي طرأت علي النظام الاقتصادي والاجتماعي والعمراني والثقافي والأسري داخل المجتمع، وان أسباب استقدام العمالة المنزلية الأجنبية هي نتاج العديد من العوامل التي لعبت مجتمعة لإيجاد مناخ مناسب لتفاقم هذه الظاهرة، **فالعامل الاقتصادي** الناتج عن اكتشاف البترول وإحداث الطفرة الاقتصادية الكبيرة وارتفاع متوسط دخل الأسرة السعودية، ومن ناحية أخري تدني الأجور للعاملة المنزلية وقدرة كثير من الأسر علي تحمل هذه الأجور، أدي إلي توفير الظروف الاقتصادية التي دفعت إلي تسهيل عملية استقدام العاملات المنزليات (Al-Khalfan, 1985, pp. 118-127)، فضلا عن ارتباط تطور وتغير كثير من العوامل الاجتماعية والعمرانية والثقافية بهذا العامل الاقتصادي.

والواقع انه لا يمكن أن يشار إلي العامل الاقتصادي بمفرده عن انه المسئول الوحيد عن ظهور وتنامي ظاهرة العمالة المنزلية، كما انه لا يمكن إغفال أو التقليل من أهمية هذا العامل حيث يوجد بعض المجتمعات يرتفع بها متوسط دخل الأسرة بصورة كبيرة ومع ذلك لا تستخدم العمالة المنزلية بالشكل والكم والنوع الذي نجده في

المجتمع الخليجي بصفة عامة والمجتمع السعودي بصفة خاصة، لذلك فان محاولة صياغة إطار نظري لتفهم ظاهرة العمالة المنزلية ينبغي أن ينبع من محاولة فهم التغيرات التي طرأت علي المجتمع سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو العمرانية أو الثقافية، فضلا عن التنظيمات الإدارية والتشريعات التي سهلت ودفعت بعملية استقدام العاملة المنزلية، ومروراً بعوامل الطرد في دول الإرسال ودوافع الهجرة لدي العاملات المنزليات.

بالإضافة إلي العامل الاقتصادي نجد ان **العامل الاجتماعي** أيضا قد لعب دوراً في تنامي ظاهرة استقدام العاملة المنزلية الأجنبية متمثلاً ذلك في انتشار التعليم بين الذكور والإناث بما يمثل إضافة مهمات جديدة علي الأسرة، كذلك دخول المرأة إلي سوق العمل خارج المنزل بفعل ارتفاع مستواها التعليمي وتقبل المجتمع هذا الخروج بما جعل من الأعمال المنزلية علي عاتق ربة الأسرة مهمة شاقة تفتقد إلي البساطة وفي كثير من الأحيان تتصف بالمبالغة في ظل العلاقات الاجتماعية وتغير منظومة العادات والتقاليد وتعقدها، وربما تتحول إلي مرحلة إجهاد لربة الأسرة (العبيدي، الخليفة، ١٤١٥هـ، ص ص ٣٦٩-٤٠٥)، إلي جانب ذلك نجد تزايد أعداد كبار السن نتيجة لتحسن الظروف المعيشية وتحسن الخدمات الصحية وارتفاع معدلات التعمر، وفي المقابل ارتفاع نسبة الأطفال ما دون السادسة داخل الأسرة، هذا فضلا عن ما طرأ علي بناء الأسرة ونمطها من تغير حيث بدأت الأسرة النووية تأخذ مكان الأسرة الممتدة والتي كان يتعاون أفرادها في إنجاز المهمات المنزلية وتخفف الأعباء عن ربة الأسرة في حين ان الأسرة النووية تصبح جميع الأعباء ملقاة علي كاهل ربة الأسرة بما دفع لوجود العاملة المنزلية كضرورة لكثير من الأسر (Al-Najjar, 2004, P. 27).

إلي جانب ذلك جاءت بعض الظروف الاجتماعية الخاصة لبعض الأسر لتلعب دوراً في أسباب استقدام العمالة المنزلية مثل عدم وجود أقارب لربة الأسرة في المدينة التي تقيم بها، الأمر يستدعي الاستعانة بعاملة منزلية تساعدها في شئون الأسرة،

فضلا عن تأفف رب الأسرة من القيام بالأعمال اليدوية وانتقال العدوي الي المرأة التي لم تعد مستعدة للقيام بالأعمال المنزلية (مجلة اليمامة، ١٤٠٣هـ، ص ٤).

كذلك ساهم **العامل العمراني** في تفاقم ظاهرة استقدام العمالة المنزلية الأجنبية وكان احد الأسباب التي دعت إلي هذا الاستقدام، ويتمثل ذلك فيما طرأ علي المنزل السعودي من تغير من حيث المساحة والتصميم الداخلي، حيث عمدت كثير من الأسر علي بناء المنازل الحديثة أو استئجار الوحدات السكنية كبيرة المساحة وذلك في ظل التمسك بالحفاظ علي العادات والتقاليد وفي بعض الأحيان التباهي، بما يمثل عبء يحتاج إلي كثير من الجهد من ربة المنزل ويحتاج إلي استقدام العاملة المنزلية كضرورة للمساعدة في كثير من الأحيان.

والي جانب العوامل الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية التي دفعت إلي استقدام العاملة المنزلية نجد أن **العامل النفسي** لدي بعض الأسر ساهم في هذه الظاهرة، حيث عمدت بعض الأسر علي استقدام العاملة المنزلية كنوع من المظاهر الاجتماعية للتباهي ومحاكاة الأسر الأخرى (الخليفة، ١٩٨٣، ص ٢) وعلي أساس أن وجود العاملة المنزلية في المنزل أصبح من الضروريات التي لا غني عنها ورمزا للمكانة ووسيلة لكسب رقي ومكانة اجتماعية اكبر (Lyckmama, 1989, P. 21).

كذلك ساهمت **الأنظمة الإدارية والتشريعية** للاستقدام كأحد الدوافع التي أدت الي تفاقم ظاهرة استقدام العمالة المنزلية، حيث سهلت الإجراءات الإدارية عملية استقدام العاملة المنزلية بما وضعته هذه الأنظمة من شروط كالدخل الشهري لرب الأسرة وحجم الأسرة وعمل المرأة ووجود أسباب صحية وغير ذلك من الشروط التي تنطبق علي كثير من الأسر في المجتمع، فضلا عن الطرق العديدة للتحايل علي هذه الأنظمة والقوانين (بدر العمر، ١٤٠٧هـ، ص ٦٣).

ومما سبق يمكن القول بان هناك أسباب عديدة ساهمت في تفاقم ظاهرة استقدام العمالة المنزلية من النساء، وان هذه الأسباب لعبت مجتمعة لإيجاد المناخ المناسب

لتفاقم هذه الظاهرة سواء كانت هذه العوامل اقتصادية أو اجتماعية أو عمرانية أو تشريعية أو نفسية أو ثقافية إلي الحد الذي جعل بعض الأسر في المجتمع السعودي تنظر إلي العاملة المنزلية كحاجة أساسية لا يمكن الاستغناء عنها.

٣) آلية استقدام العاملة المنزلية من الإناث إلي المملكة :

في ظل عدم إدراج العاملة المنزلية داخل قوانين العمل بصورة فعلية حتي الآن فان آلية استقدام العاملات المنزليات وتحديد العلاقة بينهن وبين أصحاب العمل اعتمدت علي عقود العمل، وقد جاءت ممارسات الاستقدام لتعكس هذه الآلية الأساسية لتحديد الحقوق والالتزامات، حيث تبدأ عملية الاستقدام بذهاب أصحاب العمل إلي احد مكاتب الاستقدام الأهلية بالمملكة والتي أنشئت بقرار من مجلس الوزراء رقم ١٢٣٥ بتاريخ ١٣٩٧/١٠/١٢هـ والتي بلغ عددها ٣٥٣ مكتب في عام ٢٠١١م (وزارة العمل، ٢٠١١، ص ٧٠) وذلك لطلب عاملة منزلية، ومن ثم يقوم بدفع رسوم الاستقدام الأولية والتي تقدر بحوالي ٩٠٠٠ : ١٢٠٠٠ ريال (٢٣٠٠ : ٣١٠٠ دولار) والتي تستغل ما بين مكاتب الاستقدام سواء في الدولة المصدرة للعمالة أو بالمملكة، وجزء منها يستغل في إعداد الأوراق والكشوف الطبية وتذكرة الطيران داخل دولة الإرسال، ومع حضور العاملة يتم تحرير عقود العمل الرئيسية للوقوف علي الأجر الشهري المتفق عليه مع مكتب الاستقدام، وان تكون فترة التوظيف للعاملة عامين مع أجازة مدفوعة الأجر لمدة شهر تحصل عليها كل عامين، ويتم تحديد مسئولية صاحب العمل بضرورة الكشف الطبي عليها ثانية والتأكد من سلامتها وعدم الحمل، كذلك يكون من مسئوليته استخراج الإقامة (٢٠٠ ريال) وتوفير الإقامة والعلاج وغيرها.

وتبرم مكاتب الاستقدام مجموعة من الاتفاقات بين أصحاب العمل والعاملة المنزلية فيما يتعلق بدفع ثمن تذكرة العودة، والتي يكلف بها صاحب العمل عند إتمام العاملة فترة العقد لمدة عامين أو في حالة إساءة معاملتها، أو حالة هروبها ولكن من خلال مستحقاتها والتي يحجزها أصحاب العمل في الشهور الثلاثة الأولي، أما في

حالة إذا ما فسخت العاملة عقدها مبكراً في الشهور الثلاثة الأولي فهي المسئولة عن دفع تذكرة العودة، ويكون علي مكتب الاستقدام إلزامية توفير عاملة منزلية بديلة خلال ثلاث شهور بدون دفع رسوم استقدام جديدة ولكن مع رسوم إدارية قد تصل إلي نحو ٢٠٠٠ ريال (٥٠٠ دولار)

والواقع أن الإجراءات والممارسات التي تمارسها مكاتب الاستقدام وبخاصة رسوم الاستقدام الأولية علي أصحاب العمل، والضغط علي العاملة المنزلية للاستمرار خاصة الشهور الثلاثة الأولي أثرت بصورة كبيرة علي علاقة العمل وأوضاعه بين العمالة المنزلية وأصحاب العمل السعوديين، حيث يشعر بعض أصحاب العمل بأنهم استثمروا الكثير من أموالهم في رسوم الاستقدام بما يسمح لهم بالإجراءات التقييدية التي تمنع العاملة المنزلية من الهروب وتكبدهم الكثير من الخسائر، وهذه الإجراءات التقييدية تمثلت في مصادرة جواز السفر وحجب الأجر وتحديد الإقامة في محل العمل وعدم إصدار الإقامة وغيرها من أوجه المشقة التي تكابدها بعض عاملات المنازل في سبيل العودة للوطن.

٤) خصائص القوة العاملة من الإناث المنزلية بالمملكة :

يصعب الحصول علي إحصائيات دقيقة وحديثة بشأن العمالة المنزلية الوافدة من الإناث إلي المملكة، وبينما لم تتوافر إحصائيات إجمالية أو تفصيلية عن حجم وخصائص العمالة المنزلية الوافدة إلي المملكة فمن الممكن الاستناد إلي كثير من الدراسات الأكاديمية التي عالجت قضية العمالة المنزلية في بعض مدن المملكة وذلك من واقع استمارة الاستبيان من أجل تكوين فكرة عن خصائص العمالة المنزلية الوافدة من الإناث في المملكة حيث يتضح التالي :

- **من حيث الجنسية** : جاءت الجالية الآسيوية لتمثل الخزان البشري الذي يغذي تيار الهجرة الوافدة من العمالة المنزلية وخاصة من الجالية الاندونيسية والتي غالباً ما تستحوذ علي أكثر من نصف إجمالي هذا التيار، وذلك لمميزاتهن المرتبطة بالصدق والأمانة، هذا بالإضافة إلي الفلبينيات والتيار القادم من

وسيرلانكا والهند وبنجلاديش وتايلاند، بينما لم تمثل الجالية الأفريقية وخاصة الإثيوبية في كثير من الأحيان إلا نحو ١٠% من إجمالي هذا التيار، ويقل بصورة كبيرة التيار القادم من الدول العربية.

- **من حيث التركيب العمري** : تمثل الشريحة العمرية ما بين (٢٠-٤٠ عام) القطاع الأكبر للعمالة المنزلية الوافدة إلي المملكة إذ تزيد نسبتهن عن ثلاثة أرباع إجمالي تيار العمالة المنزلية النسائية الوافدة للمملكة، حيث يقدم غالبية الأسر علي استقدام هذه الشريحة العمرية لنضجها واحترامها للتقاليد وكذلك لتوافر القوة البدنية التي تساعدها علي تحمل ظروف العمل، ويأتي قطاع الشريحة العمرية ما بين (٢٥-٣٥ عام) ليستحوذ علي القطاع الأكبر من هذا التيار، إذ انه في الغالب يستحوذ علي حوالي نصف إجمالي حجم العمالة المنزلية النسائية الوافدة إلي المملكة، في حين ينخفض نصيب الشريحة العمرية (١٥-٢٠ عام) تبعاً للقوانين التي شرعتها المملكة والتي يتم التحايل عليها في بعض الأحيان، فضلاً عن تفضيل الشريحة العمرية الأكبر لوجود عامل الخبرة والصبر، كما ينخفض نصيب تيار الفئة العمرية أكثر من ٤٠ عام بصورة واضحة داخل هذا التيار.
- **من حيث الحالة التعليمية** : أن معظم العاملات المنزليات رضين بهجرة أوطانهن للعمل المنزلي في دولة الاستقبال لانخفاض مستوي تعليمهن، حيث تأتي الفئة التعليمية من الأميات ومن يعرفن القراءة والكتابة لتشكل النصيب الأكبر داخل تيار الهجرة من العمالة المنزلية الوافدة للمملكة، إذ يشكل هذا التيار في الغالب نسب تصل إلي أكثر من ٧٥% من حجم تلك العمالة، بما يعكس انخفاض المستوي التعليمي والثقافي للعاملة المنزلية وانعكاس ذلك علي مدي الوعي والإدراك بمتطلبات الأسرة، في حين ينخفض نصيب من حصلن علي المرحلة الابتدائية ليسجل في الغالب خمس حجم تيار الهجرة الوافدة من العمالة المنزلية للمملكة، وينخفض نصيب الفئات التعليمية الأعلى بصورة واضحة بين العاملات المنزليات الوافدات للمملكة.

- **من حيث الحالة الزواجية** : تشير كثير من الدراسات إلي أن النصيب الأكبر من تيار الهجرة الوافدة من العاملات المنزليات من الناحية الاجتماعية متزوجات في بلد الإرسال وبنسبة تشير إلي نحو ثلثي حجم هذا التيار داخل هذه الفئة بما يعطي مؤشراً ايجابياً في أن لديهن معرفة ودراية بتدبير شئون المنزل، كما أن ارتباطهن بأطفال في بلادهن يجعلهن يتحملن ويصبرن علي رعاية أفراد الأسرة وخاصة الأطفال، في حين تشكل الفئة الاجتماعية لغير المتزوجات نسبة تتراوح ما بين خمس إلي ربع إجمالي هذا التيار القادم للمملكة، وينخفض نصيب المطلقات والأرامل داخل تيار الهجرة الوافدة للمملكة من العاملات المنزليات.
- **من حيث الديانة** : بطبيعة الحال وفقاً للمكانة الدينية للمملكة فان تيار الهجرة الوافدة من العاملات المنزليات إليها سوف يكون من المسلمات، واللاتي يغلب عليهن المواظبة علي أداء فروض الصلاة والاهتمام بمتابعة الأسر لهن بالتوجيه والإرشاد، مع الوضع في الاعتبار انه في بعض الأحيان يتم التحايل علي عامل الديانة في بلد الإرسال، وتأتي نسبة قليلة من غير المسلمات خاصة الي الأراضي خارج المناطق المقدسة، ويبقي أرباب الأسر عليهن في محاولة لجعلهن يعتنقن الدين الإسلامي.
- **من حيث الدخل الشهري** : تتميز ظاهرة العمالة المنزلية من الوافدات الي المملكة بانخفاض رواتبهن والذي أدي إلي التوسع في استقدامهن، حيث تشير الدراسات الي أن القطاع الأكبر من هذا التيار يتراوح متوسط الدخل الشهري له ما بين (٨٠٠-١٢٠٠ ريال/شهريا) وذلك بنسبة تزيد عن ٧٠% من حجم هذا التيار، والقطاع الأكبر من هذه الفئة والذي يسجل حوالي نصف حجم تيار العمالة المنزلية الوافدة للمملكة يتراوح متوسط الدخل الشهري له ما بين (٨٠٠-١٠٠٠ ريال/شهريا) بينما ينخفض نصيب العاملات المنزليات الوافدات اللاتي يزيد متوسط دخلهن الشهري عن ١٢٠٠ ريال/شهريا، ويختلف متوسط الدخل الشهري للعاملة المنزلية الوافدة للمملكة حسب الجنسية حيث تأتي الفلبينيات علي قمة هرم الأجور بالنسبة للعاملات المنزليات بالمملكة، بينما

تأتي الاندونيسيات في قاع هرم الأجور بالنسبة للعاملات المنزليات الوافدات للمملكة، وذلك علي الرغم من مهارتهن في هذا العمل وتفضيلهن لدي كثير من الأسر السعودية.

٥) النتائج الايجابية والسلبية لاستقدام عاملات المنازل بالمملكة :

ليس من شك أن ظاهرة العاملات المنزليات الوافدات لها نتائج سلبية كما أن لها بعض الجوانب الإيجابية، فمع زيادة عدد الأسر التي لديها عاملات منزليات وافدات بصورة كبيرة تحولت هذه الظاهرة في بعض الأحيان إلي مشكلة وذلك للنتائج السلبية الناتجة عنها، ولكن في نفس الوقت كان لهذه الظاهرة نتائج ايجابية تمثلت في الأهداف التي دفعت كثير من الأسر الأقدام علي استقدام العمالة المنزلية الوافدة من الإناث باعتبار أنها من الضروريات التي لا غني عنها في الحياة اليومية، وعلي الرغم من تصاعد الشكوى من بعض الأسر حول سلبيات العمالة المنزلية الوافدة من النساء إلا ان عملية الاستقدام ظلت في ازدياد مضطرد بحجة أن وجود العاملة المنزلية رغم سلبياتها فان الجوانب الايجابية لها يخفف من نتائجها السلبية.

وتتمثل **النتائج السلبية** في الجوانب التربوية والاجتماعية والأمنية والاقتصادية والصحية علي الأسرة والمجتمع، فتشير كثير من الدراسات إلي الآثار التربوية السلبية نتيجة الاعتماد علي العاملات المنزليات في تولي شئون الأطفال داخل الأسرة ورعايتهن لهم، وأظهرت كثير من الدراسات التأثير السلبي علي النمو اللغوي والنفسي عند بعض الأطفال داخل الأسرة السعودية والتي تعتمد اعتماداً كلياً علي خدمات العاملة المنزلية في رعاية الأطفال، كما أوضحت بعض الدراسات وجود نتائج سلبية اجتماعية لاتصاف العاملة المنزلية بصفات الكذب والسرقة، كما تتسبب العاملة المنزلية في بعض النتائج الاقتصادية السلبية نتيجة إلحاق أضرار مادية للأسرة نتيجة لإتلافهن أثاث المنزل.

كما رصدت بعض الدراسات الجوانب السلبية الناتجة عن وجود العاملة المنزلية الأجنبية وعرضت إلي بعض تلك الجوانب مثل إسهام العاملة المنزلية في جعل ربات الأسرة يملن إلي الاتكالية والاعتماد علي الغير في تدبير شئون المنزل، الأمر الذي يؤثر علي نشاطهن في المستقبل، كما أسهم وجود العاملة المنزلية في تنشئة فتيات الأسرة علي الكسل والخمول والاعتماد علي الغير وحرمانهن من التدريب المبكر علي الأعمال المنزلية استعداداً لبيت الزوجية، كما يسهم وجود العاملة المنزلية في جعل فتيات الأسرة يعزفن ويتأففن عن القيام بالأعمال اليدوية الأمر الذي يسبب مشكلات أسرية بين الزوجين.

إلي جانب ذلك أشارت بعض الدراسات إلي ظهور النتائج السلبية الأخلاقية والتي تمثلت من وجهة نظر أرباب الأسر في عدم ارتداء العاملة المنزلية لباس الوجه حين الخروج من المنزل، والاتصاف بالكذب وأحيانا سرقة نقود ومستلزمات الأسرة، ونقل أسرار الأسرة إلي خارج المنزل للأسر الأخرى، هذا فضلاً عن خوف كثير من الأسر من قيام العاملة المنزلية بأعمال السحر لأفراد الأسرة، والخوف من وجود العاملة المنزلية في ظل بلوغ الأبناء مرحلة المراهقة داخل الأسرة.

أما عن **النتائج الايجابية**، فعلي الرغم مما سبق ذكره جاءت الكثير من الدراسات العلمية لتشير إلي الجانب الايجابي لاستقدام العاملة المنزلية، والذي أدي إلي استمرارية الظاهرة علي الرغم من الجوانب السلبية السابقة الذكر، وقد تمثلت الجوانب الايجابية في ان وجود العاملة المنزلية يساعد ربة الأسرة في القيام بواجباتها أو الخروج للعمل أو الدراسة، والقيام بالأعباء المنزلية والتي غالباً ما تحتاج إلي الجهد والوقت الكبير، وكذلك دورهن في الإبقاء علي نظافة وترتيب المنزل، ودورهن الكبير داخل الأسر من كبار السن أو ذوي الاحتياجات الخاصة.

٦) أشكال الإساءة في حق عاملات المنازل بالمملكة :

فيما تتمتع الكثير من عاملات المنازل الوافدات الي المملكة العربية السعودية بظروف عمل محترمة وجيدة، فان غيرهن يعانين من طيف واسع من الإساءات والانتهاكات والتي تفاقمت في الفترة الأخيرة ومثلت الأغلبية الساحقة من الشكاوي التي تتلقاها سفارات الدول المرسلة للعمالة المنزلية الي المملكة، وليست ثمة بيانات متوافرة للخروج بتقدير دقيق لعدد عاملات المنازل اللاتي يواجهن انتهاكات وإساءات في سوق العمل لديهن، إلا أن الإحصائيات الصادرة عن مركز رعاية شئون الخادمات التابع لوزارة الشئون الاجتماعية والذي يكشف عن أن أعداد العاملات المنزليات الهاربات في المملكة بلغ نحو ١٢٠ عاملة يومياً، فيما وصل عدد العاملات المنزليات اللاتي بقين في مراكز شئون الخادمات ومكاتب مكافحة التسول في عام ٢٠١٢م بلغ نحو ٢٦٧٠ عاملة منزلية لم يجدن وسيلة للخلاص من قسوة تعامل أهل المنزل وحرمانهن من حقوقهن إلا الهرب بما يوحي بوجود مشكلة جدية، وقد جاءت الرياض في المركز الأول في أعداد العاملات المنزليات الهاربات، يليها منطقة مكة المكرمة ثم المدينة المنورة فالمنطقة الشرقية (صحيفة الشرق، ٢٠١٢م، ص ١٧).

ونظراً لإطار العمل القانوني المتبع حالياً بالمملكة والذي يفرض عوائق كثيرة علي عاملات المنازل الوافدات ويستبعدهن من قوانين العمل السعودية خاصة من مظلة الحماية الأساسية فانه عادة لا تصل الي السلطات غير الحالات المتطرفة، في حين أفادت سفارة اندونيسيا بالرياض بأنها تعاملت مع ٣٦٨٧ شكوى في عام ٢٠٠٦م وحوالي ٣٤٢٨ شكوى في عام ٢٠٠٧م، بالإضافة إلي الشكاوي القادمة إلي القنصلية بجدة، وبالمثل فان سفارة سيرلانكا تعاملت مع ٣٠٠:٢٠٠ حالة شهرياً وقامت بترحيل ٦٠٦ عاملة منزلية فيما بين يناير الي مارس من عام ٢٠٠٨م، واستضاف مأوي عاملات المنازل الفلبينيات بالرياض نحو ١١٢٩ عاملة منزلية في

عام ٢٠٠٧م، وتعاملت سفارة نيبال مع ٩٤ حالة فيما بين أغسطس ٢٠٠٧م الي مارس عام ٢٠٠٨م (منظمة حقوق الإنسان، ٢٠٠٨م، ص ٢٣).

وبعيداً عن استبعاد العاملة المنزلية من قوانين العمل السعودية والذي يعد أحد أشكال الإساءة بحق عاملات المنازل من النساء الوافدات للمملكة، وبعيداً أيضاً عن نظام الكفيل وعقود العمل والممارسات التي تتم من وكلاء الاستقدام، فان أوجه الإساءة الي العاملة المنزلية من قِبل أصحاب العمل بالمملكة كثيرة بعضها يتعلق بالإساءات النفسية والشفهية والتهديد وكَيل الإهانات، والبعض الآخر يتعلق بالإساءات البدنية مثل التعرض للضرب أو الإحراق عمداً بقضبان حديدية ساخنة وغيرها من أشكال الإهانة مثل حلق شعر الرأس للعاملة المنزلية، هذا الي جانب الحرمان من الطعام، وقد مثلت هذه الإساءات البدنية والنفسية حوالي ١٠% : ١٩% من إجمالي الشكاوي التي تعرضت لها العاملة الاندونيسية (Embassy of Indonesia, 2007)، فضلاً عن التعرض للاغتصاب ومحاولات التحرش والإساءة الجنسية والتي جاءت بها نسبة الشكاوي بين العاملات الاندونيسيات حوالي ٦%:٨% من إجمالي الشكاوي (Embassy of Indonesia, 2007)، الي جانب ذلك تأتي مجموعة الانتهاكات والإساءات الخاصة بأشكال الاستغلال في ظروف العمل أو الإقامة والتي تمثل الشكاوي الشائعة بين عاملات المنازل والتي تشتمل علي عدم دفع الأجور، والحصول علي أجور زهيدة أقل من الحد الأدنى أو اقل من الأجور الموعودة في العقود الموقعة في بلداهن الأصلية، إلي جانب الإفراط في العمل لمدة تتراوح ما بين ١٥:٢٠ ساعة يومياً، وعدم الحصول علي يوم عطلة أسبوعية أو أجازة أسبوعية مدفوعة الأجر، فضلاً عن ظروف الإقامة غير الملائمة، وتحديد إقامتهن بمقر العمل ومصادرة جوازات السفر، والحد من قدرة عاملات المنازل علي إجراء مكالمات هاتفية أو تلقيها أو التحدث الي الجيران أو مغادرة المنزل وحدهن بما يسهم في تأصيل عامل العزلة عند العاملة المنزلية تحت ضغط الحاجة المالية وعدم القدرة علي التماس المساعدة، كما تأتي مجموعة الإساءات الجنائية في حق عاملات المنازل ضمن مظاهر الإساءة الي العاملة المنزلية والتي

تتمثل في الانتهاكات المتعلقة بالإجراءات والتي تأخذ اتجاهين، الأول العمل علي سلامة الكفيل وإسقاط المسئولية الجنائية عنه، والثاني الإبلاغ عن العاملة المنزلية أو توجيه الاتهامات العكسية بالسرقة وعمل السحر أو بالمزاعم الكاذبة.

ومن الصعب تقدير حجم تفشي الإساءات، فالسائد هو عدم الإبلاغ عن معظم حالات الإساءة، وذلك نظراً لعزلة العاملة المنزلية في البيوت وكون أشكال الإساءة تتم داخل المنازل، فضلاً عن قدرة أصحاب العمل علي الانتقام من عاملات المنازل قبل ان يسعين لطلب المساعدة، وكذلك نظراً للطبيعية الاجتماعية والقانونية لهذه الإساءات ، مثل تقييد حرية التنقل أو الإفراط في ساعات العمل أو لغياب المعلومات الكافية بشأن طلب المساعدة والمعوقات التي تحول دون لجوئهن الي السلطات أو للضغوط المالية التي تجعلهن يترددن كثيراً قبل الإقبال علي خسارة عملهن (منظمة حقوق الإنسان، ٢٠٠٨م، ص ٢٢).

وعلي النقيض مما سبق فان كثير من أصحاب العمل يقدرون المسئولية نحو عاملات المنازل ويعاملوهن معاملة طيبة ويدفعون لهن أجورهن بانتظام ويضمنون لهن العمل مع عدم الإساءة وفي ظروف ملائمة بما يجعل عاملات المنازل في وضع أفضل ويعملن بكفاءة عالية، وتشكل خبرات هؤلاء العاملات الأساس لانتشار الإدراك في بلدانهن الأصلية بوجود فرص العمل المربحة والجيدة في منطقة الخليج، كما انه يمكن القول بان حجم الإساءة ربما يأتي من عاملات المنازل تجاه أصحاب العمل حيث تعمل بعض عاملات المنازل علي الفرار من منزل صاحب العمل بعد قضاء الشهور الثلاثة الأولي التجريبية وذلك للعمل لحسابهن الخاص بأجور مرتفعة، وذلك بمساعدة أبناء جنسياتهن من اجل العمل في منازل أخري بأجور مرتفعة أو العمل بالاستراحات الخاصة أو المشاغل النسائية أو بعض الأعمال المنافية للآداب بما يصعب علي الشرطة إيجاد تدابير جدية لوقف هذه الممارسات، كما لا يعاقب القانون الشركاء المتواطئين أو أصحاب العمل الآخرين المستفيدين من هروب العاملة المنزلية،

بما يشكل ذريعة تشجع عاملات المنازل علي الفرار، ومع انقضاء فترة الادخار للمستقبل تسلم العاملة المنزلية نفسها للشرطة أو يقبض عليها ويتم الترحيل دون وجود سياسة حماية واضحة لأصحاب العمل الأساسيين والذين تحملوا رسوم الاستقدام، وربما يتحملون أيضاً رسوم تذكرة العودة إذا ما ثبت إتمام العاملة المنزلية الشهور الثلاثة التجريبية الأولي دون الحصول علي مستحقاتها والتي عادة ما يتم حجزها الي جانب اتهام بعض عاملات المنازل أصحاب العمل بمزاعم كاذبة أدت الي هروبهن من المنزل، كما يمكن القول بان بعض مظاهر الإساءة في حق أصحاب العمل من قِبل العاملة المنزلية تمثل في الآونة الأخيرة من خلال بعض المقاطع التصويرية والتي انتشرت علي وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة والتي أبرزت الكثير من التجاوزات لعاملات المنازل في حق أطفال صاحب العمل أثناء غياب الأسرة خارج المنزل.

٧) الإطار البنيوي والتشريعي لوجود العمالة المنزلية الوافدة بالمملكة :

أ- الوضع القانوني :

إن اخطر الجوانب القانونية لوجود العاملة المنزلية الوافدة في المملكة العربية السعودية يرتبط بإقصائها عن نطاق قوانين العمل ولوائح العمل، وتطبق المملكة الشريعة الإسلامية باعتبارها الإطار القانوني الحاكم، لكن مع غياب القوانين التشريعية المفسرة والملزمة يتم فسح المجال أمام التفسيرات المتباينة للقوانين من الحكومة والقضاء ورجال الدين، ويتم تقويض مبدأ المساواة أمام القانون (منظمة حقوق الإنسان، ٢٠٠٨، ص ٢٤)، وفي عام ١٩٩٢م ادخل الملك فهد أنظمة إدارية أطلق عليها النظام الأساسي أو النظام الدستوري والذي يعلن أن المملكة نظام ملكي إسلامي دستوره هو القرآن والسنة، وبعد ذلك وضعت الحكومة أنظمة جديدة تستكمل بها النظام الأساسي مثل نظام الإجراءات المدنية عام ٢٠٠٠م ونظام الإجراءات الجزائية عام ٢٠٠٢م، كما قامت المملكة بتعديل نظام العمل بموجب المرسوم الملكي رقم م/٥١ في سبتمبر عام ٢٠٠٥م (منظمة حقوق الإنسان، ٢٠٠٨، ص ٢٥).

وعلي الرغم من ذلك فان نظام العمل السعودي يستبعد عاملات المنازل من أحكامه، حيث تستبعد قوانين العمل بالمملكة عاملات المنازل من مظلة الحماية الأساسية الممنوحة للعمال الآخرين بل وتفرض عليهن نظام الكفالة، ومن التبعات المباشرة المترتبة علي ذلك هو حرمان العاملة المنزلية من بعض الحقوق مثل ساعات العمل المحددة والأجازات الأسبوعية وتعويض نهاية الخدمة فضلاً عن آليات حل النزاعات الخاصة بالعمل، ومن هنا وجد ان التنظيم الوحيد الذي يغطي العاملات المنزليات الأجنبيات هو قوانين الهجرة، والتي تنظر إلي العاملة المنزلية من زاوية السيطرة التي تمارسها الدولة أكثر منه حقوق العمالة المنزلية.

وتحت ضغط حكومات الإرسال ومنع العاملة المنزلية وبخاصة الاندونيسية الأكثر طلباً بالمملكة، ومع الضغوط التي تمارس علي المملكة من المنظمات الحكومية ومنظمات العمل المدني ومراكز حقوق الإنسان داخل الأمم المتحدة وبصورة تبدو مقصودة للضغط علي المملكة في بعض الجوانب السياسية الأخرى خاصة في ظل ما تشهده خريطة العالم العربي من توترات سياسية وأثرها علي العالم خاصة في ظل الدور التوازني الذي تلعبه المملكة في المنطقة في ظل في غياب القوي المؤثرة الأخرى، عمدت الحكومة السعودية في الآونة الأخيرة علي اقتراح وضع ملحق في نظام العمل خاص بشئون العاملات المنزليات المهاجرات الي المملكة، هذا الملحق ينطوي علي حوالي ٢٣ مادة تنظم العلاقة بين صاحب العمل والعاملة المنزلية وتغطي واجبات صاحب العمل وواجبات العاملة المنزلية، فضلاً عن عقد العمل ومكافأة نهاية الخدمة وعدد ساعات العمل والأجازات وخرق العقد، وقد حدد الملحق واجبات أصحاب العمل تجاه العاملات المنزليات متمثلاً ذلك ودفع رسوم الاستقدام، والمعاملة باحترام، ودفع الأجور في أوقاتها الواجبة، وتوفير السكن الملائم، والرعاية الطبية للعاملة، وضرورة وجود عقود تحريرية محددة، وأحكام خاصة بأجر

العمل لساعات إضافية وتحديد حد أقصي ١٢ ساعة عمل يومياً ونحو ٧٢ ساعة عمل أسبوعياً.

والواقع أن من شأن هذه التغيرات وخاصة لائحة عمال الخدمة المنزلية ومن في حكمهم يمكن أن تقدم تحسناً ملحوظاً علي وضع العمالة المنزلية الأجنبية الوافدة الي المملكة، إلا انه ربما تكون هناك بعض المعوقات أمام الإحساس بهذا التحسن منها أن اللائحة وملحق نظام العمل لم يوضح الآليات الملائمة لتنفيذ مواد الملحق من تطبيق الحقوق والواجبات، كما لم يحدد الجهة التي تحل النزاع بين الطرفين، كما أن البعض من المواطنين يري أن هذه التعديلات راعت حق العمالة المنزلية وأهملت الي حد كبير حق صاحب العمل، بما قد يؤدي إلي أن يصبح الملحق ما هو إلا تغيير في الشكل وليس جوهر العلاقة بين العاملات المنزليات وأصحاب العمل.

ب– نظام الكفيل :

يشكل نظام الكفالة أكثر الأنظمة المؤثرة في دول الخليج، حيث ينص القانون علي التزام كل عامل أجنبي بكفيل يحمل جنسية الدولة، وقد أرسي مهندسو قرارات دول الخليج نظام الكفالة في بادئ الأمر لضمان مراقبة العمالة الأجنبية، وأصبح هذا النظام فرصة يقتنصها السكان الوطنيون ليكسبوا المال السهل من العمال الأجانب عن طريق الكفالة، وقد حاولت المملكة الحد من الأيدي العاملة غير الوطنية وتوزيعها علي مختلف القطاعات وزيادة نسبة قوة العمل الوطنية، وكان احد الاستراتيجيات المتبعة في ذلك نظام الكفالة، حيث يتم ربط الوضع القانوني للعاملة القادمة للمملكة بصاحب العمل، بما أفرز سلطة قوية جعلت ميزان القوي مختل لصالح صاحب العمل وفي غير صالح العاملة المنزلية، وبما افرز قيود مشددة علي حقوقها (منظمة حقوق الإنسان، ٢٠٠٨، ص ٢٦).

وعملاً بنظام الكفالة تقع العاملة المنزلية تحت رحمة الكفيل قانوناً، حيث تكون مرتبطة بعقود لمدة سنتين وتكون تأشيرات الاستقدام والدخول والإقامة وكامل المسئولية

عن العاملة يتحملها صاحب العمل، فيحتجز جواز السفر للعاملة المنزلية وكافة أوراقها الرسمية، بما يمنح صاحب العمل سلطة غير عادية علي قدرة العاملة المنزلية من حرية التنقل والحق في العودة إلي بلادها وأحياناً الاستمرار في العمل ضد رغبتهن.

٨) آليات الرجوع المتاحة للقوة العاملة المنزلية من الإناث بالمملكة :

يقصد بآليات الرجوع المتاحة للقوة العاملة المنزلية الوافدة من الإناث إلي المملكة هو آليات الانتصاف للعاملة المنزلية حينما تواجه المشاكل، والتي تقدم المشورة والمساعدة القانونية وتعرض لطبيعة الخدمات المتاحة لها داخل المملكة أو خارجها، وتتمحور معظم مشاكل العاملة المنزلية حول الراتب والتجاوزات والإساءات بأشكالها المختلفة، وتتمثل آليات الرجوع المتاحة للعمالة المنزلية الوافدة بالمملكة فيما يلي:

أ- مراكز وزارة الشئون الاجتماعية لعاملات المنازل :

في عام ١٩٩٧م قامت وزارة الشئون الاجتماعية بالتعاون مع وزارة العمل ووزارة الداخلية بإنشاء مراكز داخل المدن الكبري للتعامل مع شكاوي عاملات المنازل اللاتي هجرن عملهن مركزه في مدينة الرياض، ويسمي مركز رعاية شئون الخادمات، وفي حالة عدم توافر مبني خاص به يلحق مع مباني مراكز مكافحة التسول، حيث يقوم العاملون بهذه المراكز بمساعدة الشرطة السعودية بجمع المتعلقات وأوراق الهوية واسترجاع الأجور أو التيسير للحصول علي تصاريح المغادرة أو توفير المأوي لعاملات المنازل اللاتي يسعين للمساعدة في مغادرة البلاد أو الحصول علي أجورهن، إلا أن فترات الانتظار الطويلة للعاملة المنزلية داخل تلك المراكز والتي قد تصل إلي عدة شهور فرض العديد من الضغوط والمصاعب علي عاملات المنازل دون الحصول علي أي دخل، إلي جانب مصادرة الهواتف الخلوية وعدم الاتصال بأسرهن أو المسئولين في السفارات والقنصليات بما يولد الإحساس بالإحباط أو الاعتقاد بأنهن في سجن للنساء أو مركز للاحتجاز، وانعكس ذلك علي قبول بعضهن بتسويات غير منصفة وعادلة للعودة للوطن، أو القبول بالعودة الي أصحاب عملهن ضد رغباتهن.

وقد أفادت الإحصائيات الرسمية الصادرة عن المركز الرئيسي بمدينة الرياض أن المركز الآمن لشئون الخدم يستقبل مابين ٣٠ : ٥٠ عاملة منزلية يومياً، وان عدد العاملات المنزليات الهاربات يتراوح يومياً ما بين ٨٠ : ١٢٠ عاملة منزلية علي مستوي المملكة، وان مركز وزارة الشئون الاجتماعية ومكاتب مكافحة التسول التابعة لها علي مستوي المملكة استطاعت توفير الإقامة إلي نحو ٢٦٧٠ عاملة منزلية، خاصة في الرياض ومكة المكرمة والمدينة المنورة والمنطقة الشرقية، وان المركز الرئيسي بمدينة الرياض تلقي في عام ٢٠١٢م العديد من البلاغات للعاملات المنزليات خاصة العاملة الإثيوبية (٣٣٧٩ شكوى) والعاملة الاندونيسية (٢٩٨٥ شكوى) والعاملة السيرلانكية (١٩٤٠شكوي) والعاملة الكينية (١٠٣٠ شكوى) والعاملة الفلبينية (٩٨٧ شكوى) فضلاً عن بعض البلاغات القليلة من عاملات جزر القمر وغانا والسنغال (مركز رعاية شئون الخادمات بالرياض، ٢٠١٢م).

ب- السفارات والبعثات الدبلوماسية :

تعد البعثات الدبلوماسية والسفارات للدول المرسلة للعمالة المنزلية احدي آليات الرجوع المتاحة للعمالة المنزلية بالمملكة، والتي تلعب دوراً هاماً في توفير المأوي والخدمات والمساعدات القانونية لعاملات المنازل، إلي جانب تحضير وثائق السفر المؤقتة التي يمكن استخدامها بديلاً عن جواز السفر، كما تحاول التفاوض من اجل الوصول إلي تسويات مالية بين أصحاب العمل وعاملات المنازل ومكاتب الاستقدام في حالة مشكلات الأجور أو عدم توفير تذكرة العودة، وقد أفادت بعض التقارير أن السفارة الاندونيسية تعاملت مع ٣٦٨٧ شكوى لعاملات المنازل في عام ٢٠٠٦م، وحوالي ٣٤٢٨ في عام ٢٠٠٧م، هذا بالإضافة إلي ما يقدر بعشرين شكوى يومياً خاصة بالقنصلية في جدة، وبالمثل سفارة سيرلانكا كانت تتعامل مع ٢٠٠ : ٣٠٠ حالة شهرياً وقامت بترحيل ٦٠٦ عاملة منزلية في الشهور الثلاثة الأولي من عام ٢٠٠٨م، في حين استضاف مأوي السفارة الفلبينية بالرياض نحو ١١٢٩ عاملة عام ٢٠٠٧م (منظمة حقوق الإنسان، ٢٠٠٨، ص ٢٣).

والواقع أن السفارات والبعثات الدبلوماسية تواجه بعض المشكلات كآلية انتصاف فعالة للعمالة المنزلية داخل المملكة، وتتمثل تلك المشكلات في عدد الحالات التي تتعامل معها والتي تقدر بالآلاف سنوياً، فضلاً عن مقاومة السلطات السعودية لفكرة البيوت الآمنة الخاصة بالسفارات والتي تمثل المأوي لعاملات المنازل اللاتي يلجأن إلي السفارات والساعيات للمساعدة، إلي جانب عدم تعاون الشرطة السعودية في بعض الحالات مع السفارات للمساعدة في تحرير العاملة المنزلية من الإقامة الإجبارية داخل منازل أصحاب العمل، هذا إلي جانب مقاومة الفكرة الشائعة بين أصحاب العمل المواطنين بأن السفارات تشجع عاملات المنازل علي الفرار والمساعدة علي تنقلهم الي أصحاب عمل جدد مقابل عمولات، أو أن السفارات تتملص من مساعدة العاملات المنزليات لأنها تريد التنصل من العبء المالي لترحيلهن.

وإذا كانت السفارات والبعثات الدبلوماسية هي الجهة الوحيدة التي يمكن أن تدافع بقوة عن عاملات المنازل وتدعم قدرتهن في الحصول علي حقوقهن، إلا أن اغلب تلك السفارات والقنصليات مازالت غير مجهزة بالعدد الكافي من العاملين للتعامل مع حجم الشكاوي الكبير، فضلاً عن تباين مقدار الدعم وجودة الخدمات من بعثة دبلوماسية إلي أخري واتي تعتمد عادة علي توجهات وسلوك العاملين، إلي جانب عدم وجود العاملون المتخصصون في العمل الاجتماعي والمحاماة داخل تلك السفارات، هذا فضلاً عن أن السفارات والبعثات الدبلوماسية لا تتواجد إلا في الرياض وجدة بما يعني عزلة العاملات المنزليات في المناطق البعيدة (منظمة حقوق الإنسان، ٢٠٠٨، ص ١١١)، هذا إلي جانب عدم كفاية الموارد المالية اللازمة لإيجاد المأوي الآمن لفترات الانتظار الطويلة والتي عادة تكون مكتظة بالعاملات المنزليات وظروف الإقامة بها غير صحية.

ج- مركز الترحيل :

يمثل مركز الترحيل والذي انشأ في مدينة جدة في بادئ الأمر لمساعدة الحجاج والمعتمرون الذين يفقدون وثائقهم أو يتجاوزون فترة الإقامة المحددة لهم علي العودة من مكة أحد آليات الرجوع المتاحة أمام العاملة المنزلية الوافدة الي المملكة، فحين تواجه العاملة المنزلية مشكلات مع أصحاب العمل وترغب في العودة إلي وطنها فإنها تواجه خيارين للعودة إلي موطنها، الأول يتمثل في التماس المساعدة من مراكز وزارة الشئون الاجتماعية والسفارات والقنصليات، والثاني هو اللجوء الي الباب الخلفي وهو العودة عبر مركز الترحيل بجدة (منظمة حقوق الإنسان، ٢٠٠٨، ص ٩٩)، فعاملات المنازل الوافدات غير القادرات علي الحصول علي تأشيرات الخروج والعودة لبلادهن واللاتي لا يمكنهن اللجوء إلي مراكز الشئون الاجتماعية ولا يستطعن الذهاب الي السفارات والقنصليات قد لا يجدن أي بديل سوي الدخول إلي مركز الترحيل لمغادرة البلاد مقابل بعض الرسوم والتي قد تصل الي ٥٠٠ ريال (١٥٠ دولار)، ونفس الأمر ينطبق علي العاملات اللاتي هربن من أصحاب العمل الأصليين وعملن دون وثائق بالمملكة لعدة سنوات دون وضع قانوني ويتوجب عليهن مغادرة البلاد عبر مركز الترحيل، والواقع انه في كثير من الحالات ينصح وكيل الاستقدام العاملة المنزلية أو بعض زميلاتها باللجوء إلي مركز الترحيل، كما أن بعض العاملين بالسفارة يخبرون العاملات المنزليات بشكل غير رسمي ان عليهن العودة الي الوطن عبر مركز الترحيل من جدة.

ثانياً : القوة العاملة المنزلية من الإناث في المدينة المنورة (نموذج تطبيقي)

بعد أن تم استعراض الإطار النظري للعمالة المنزلية من النساء الوافدات إلي المملكة العربية السعودية، كان من الضروري إلقاء الضوء علي الواقع الفعلي لتلك العمالة، وذلك من خلال نموذج تطبيقي – المدينة المنورة – يمكن أن يعكس إلي حد كبير واقع مشكلة العمالة المنزلية من النساء الوافدات إلي المملكة العربية السعودية، وقد اعتمدت الدراسة لبيان ذلك علي نحو ٦٠٠ أسرة، وقد جاءت الاستجابات بها بعد

مرحلة اختبار الاستمارة وتصحيحها ٥٤٦ أسرة بلغ عدد عاملات المنازل بها ٨٨٩ عاملة منزلية.

١) خصائص القوة العاملة المنزلية من الإناث في المدينة المنورة :

أ- من حيث الجنسية :

من خلال الجدول (١) والشكل (١) واللذان يعرضان للتوزيع النسبي للقوة العاملة المنزلية الوافدة من الإناث في المدينة المنورة حسب الجنسية (بالعينة) عام ٢٠١٤م يتضح التالي :

- أن معظم العمالة المنزلية من الإناث بالمدينة المنورة يغلب عليها الطابع الآسيوي، إذ سجلت نسبة العمالة الآسيوية نحو ٧٤.٥% من حجم العمالة المنزلية بالعينة في المدينة، في مقابل ذلك سجلت العمالة الأفريقية نحو ٢٥.٥% من إجمالي تلك العمالة المنزلية بالعينة، وعلي صعيد آخر سجلت نسبة العمالة المنزلية العربية في المدينة المنورة حوالي ٥.٨% من إجمالي القوة العاملة المنزلية من الإناث بالعينة في المدينة جميعهم من الدول العربية الأفريقية.
- جاءت العمالة المنزلية الاندونيسية في المرتبة الأولي لتتصدر حجم تلك العمالة وبقيم مرتفعة جدا تقترب من نحو نصف (٤٧.٧%) إجمالي العمالة المنزلية من الإناث بالعينة بالمدينة المنورة، وهذا يتفق مع ما تشتهر به العمالة الاندونيسية من خبرة في هذا المجال، كما أنها تعرف الكثير عن طبيعة المجتمع السعودي، فضلا عن رخص أجور العاملات المنزليات الاندونيسيات بالمقارنة بالعمالة المنزلية من الدول الاخري علي الرغم من خبرتها وتفوقها ومدي الطلب عليها في هذا المجال، وجاء في المرتبة الثانية العمالة المنزلية الإثيوبية بنسبة ١٨.١% من إجمالي العمالة المنزلية النسائية بالعينة في المدينة المنورة، وذلك علي الرغم من أن هذه العمالة المنزلية يعرف عنها سرعة

الاستثارة والغضب وارتفاع أجورها، إلا أن سرعة وصوله وخبرتها ومدي تحملها ومعرفة اللغة العربية ورغبتها في البقاء والاستمرار فضلا عن أنها في بعض الأحيان تكون هجرتها أسرية بما يوفر الكثير علي الأسر السعودية خاصة في تكاليف الاستقدام، وتشكل العمالة الاندونيسية والإثيوبية معا حوالي ثلثي (٦٥.٨%) حجم العمالة المنزلية بالعينة في المدينة المنورة.

- جاءت العمالة المنزلية الفلبينية في المرتبة الثالثة بنسبة بلغت حوالي ١٤.٣% من حجم العمالة المنزلية بالعينة في المدينة المنورة، وارتفاع هذه النسبة جاء بعد محاولة المملكة عقد مجموعة من الاتفاقيات مع بعض الدول لتعويض أزمة توقف العمالة المنزلية الاندونيسية، وذلك علي الرغم من ارتفاع أجور العاملات الفلبينيات وذلك بالمقارنة بالعمالة الاندونيسية، وفي المرتبة الرابعة جاءت العاملات المنزليات من سيرلانكا وذلك بنسبة ٧.٢% من حجم العمالة المنزلية بالعينة في المدينة المنورة، وفي المرتبة الخامسة جاءت العمالة المنزلية الهندية بنسبة ٣.٥% من إجمالي حجم العمالة المنزلية بالعينة في المدينة المنورة، وقد جاءت هذه النسب أيضا بعد الاتفاقيات التي عقدتها المملكة مع الفلبين وسيرلانكا والهند ولاوس وبعض الدول الأفريقية لفتح أسواق جديدة لاستقدام العمالة بعد الأزمة مع الحكومة الاندونيسية بخصوص العمالة المنزلية، وتشكل العمالة الفلبينية والسيرلانكية والهندية ما يقرب من ربع (٢٤.٥%) حجم العمالة المنزلية بالعينة في المدينة المنورة.

جدول (١) : التوزيع العددي والنسبي للقوة العاملة المنزلية من الإناث في المدينة المنورة حسب الجنسية (بالعينة) عام ٢٠١٤م.

الجنسية	العدد	%	الجنسية	العدد	%
إثيوبيا	١٦١	١٨.١	تايلاند	٤	٠.٤
اندونيسيا	٤٢٤	٤٧.٧	مصر	٨	٠.٩
كوت ديفوار	٣	٠.٣	ماليزيا	٢	٠.٢
الفلبين	١٢٨	١٤.٣	الصومال	١٥	١.٧
الهند	٣١	٣.٥	السودان	٧	٠.٨
سيرلانكا	٦٣	٧.٢	بنجلاديش	٨	٠.٩
المغرب	٢١	٢.٤	**الإجمالي**	٨٨٩	%١٠٠
تشاد	١٤	١.٦			

المصدر: من واقع استمارة الاستبيان والدراسة الميدانية للباحث عام ٢٠١٤م.

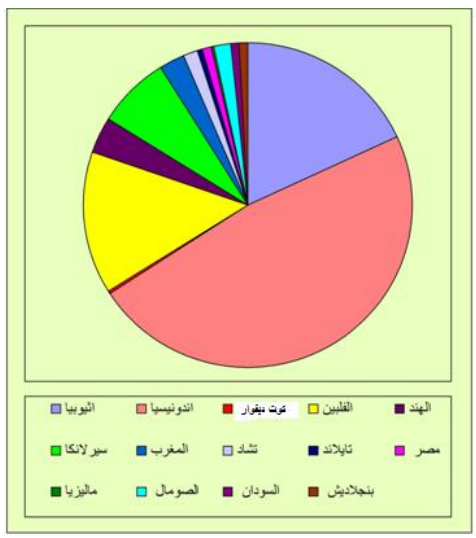

شكل (١) : التوزيع النسبي للقوة العاملة المنزلية من الإناث في المدينة المنورة حسب الجنسية (بالعينة) عام ٢٠١٤م.

- جاءت العمالة المنزلية الوافدة من المغرب (٢.٤%) والصومال (١.٧%) وتشاد (١.٦%) في المراتب التالية بقيم تتراوح ما بين ٢% : ٢.٥% من حجم العمالة المنزلية بالعينة في المدينة المنورة، وبقيم إجمالية بلغت نحو ٥.٧% من إجمالي تلك العمالة بالعينة، وفي المراتب التالية جاءت مجموعة العمالة المنزلية الوافدة والتي ساهمت بقيم اقل من ١% من حجم العمالة المنزلية بالعينة في المدينة المنورة، والتي تمثلت في العمالة المنزلية الوافدة من الإناث من مصر (٠.٩%) وبنجلاديش (٠.٩%) والسودان (٠.٨%) وتايلاند (٠.٤%) وساحل العاج (٠.٣%) وماليزيا (٠.٢%) والتي شكلت مجتمعة نحو ٣.٥% من إجمالي حجم العمالة المنزلية الوافدة من الإناث بالعينة في المدينة المنورة.

ب- من حيث التركيب العمري :

من خلال الجدول (٢) والشكل (٢) واللذان يعرضان للتوزيع النسبي للقوة العاملة المنزلية من الإناث في المدينة المنورة حسب التركيب العمري (بالعينة) عام ٢٠١٤م يتضح التالي :

- سجلت نسبة العاملات المنزليات في فئة السن مابين ١٥ : ٢٠ عام نحو ٦.٤% من إجمالي حجم القوة العاملة المنزلية الوافدة من الإناث في عينة البحث بالمدينة المنورة، علي حين شكلت النسبة نحو ١٥.٢% من إجمالي حجم القوة العاملة المنزلية النسائية في عينة البحث بالمدينة المنورة في فئة السن ٢١ : ٢٥ عام، وبحيث بلغت نسبة العاملات المنزليات الوافدات إلي المدينة المنورة بعينة البحث في الفئة العمرية ما بين ١٥ : ٢٥ عام نسبة تصل إلي نحو خمس (٢١.٦%) إجمالي حجم القوة العاملة المنزلية من الإناث في عينة البحث بالمدينة المنورة.

جدول (٢) : التوزيع العددي والنسبي للقوة العاملة المنزلية من الإناث في المدينة المنورة حسب التركيب العمري (بالعينة) عام ٢٠١٤م.

الفئات العمرية	العدد	%
من ١٥ – ٢٠ عام	٥٧	٦.٤
من ٢١ – ٢٥ عام	١٣٥	١٥.٢
من ٢٦ – ٣٠ عام	٢٩٨	٣٣.٥
من ٣١ – ٣٥ عام	٢٠٧	٢٣.٣
من ٣٦ – ٤٠ عام	١٣١	١٤.٧
أكثر من ٤٠ عام	٦١	٦.٩
الإجمالي	**٨٨٩**	**%١٠٠**

المصدر: من واقع استمارة الاستبيان والدراسة الميدانية للباحث عام ٢٠١٤م.

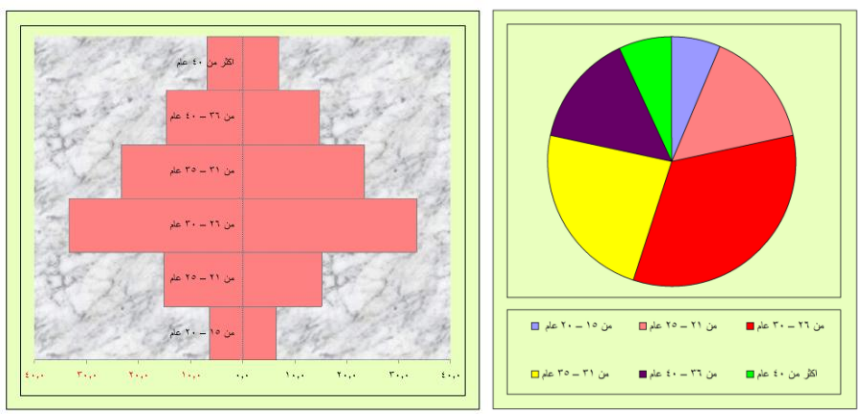

شكل (٢) : التوزيع النسبي للقوة العاملة المنزلية من الإناث في المدينة المنورة حسب التركيب العمري (بالعينة) عام ٢٠١٤م.

- بلغت نسبة العاملات المنزليات في فئة السن مابين ٢٦ : ٣٠ عام نحو ٣٣.٥% من إجمالي حجم القوة العاملة المنزلية من الإناث في عينة البحث بالمدينة المنورة، علي حين شكلت النسبة نحو ٢٣.٣% من إجمالي حجم القوة العاملة المنزلية من الإناث في عينة البحث بالمدينة المنورة في فئة السن ٣١ : ٣٥ عام، وبحيث استحوذت نسبة العاملات المنزليات الوافدات إلي المدينة المنورة بعينة البحث في الفئة العمرية ما بين ٢٦ : ٣٥ عام علي نسبة كبيرة تزيد عن نصف (٥٦.٨%) إجمالي حجم القوة العاملة المنزلية من الإناث في عينة البحث بالمدينة المنورة.
- شكلت نسبة العاملات المنزليات في فئة السن مابين ٣٦ : ٤٠ عام نحو ١٤.٧% من إجمالي حجم القوة العاملة المنزلية من الإناث في عينة البحث بالمدينة المنورة، علي حين شكلت النسبة نحو ٦.٩% من إجمالي حجم القوة العاملة المنزلية من الإناث في عينة البحث بالمدينة المنورة في فئات السن التي تزيد عن ٤٠ عام، وبحيث بلغت نسبة العاملات المنزليات الوافدات إلي المدينة المنورة بعينة البحث في الفئة العمرية التي تزيد عن ٣٥ عام نسبة تصل إلي نحو خمس (٢١.٦%) إجمالي حجم القوة العاملة المنزلية من الإناث في عينة البحث بالمدينة المنورة خاصة من الجنسيات الإثيوبية والاندونيسية.

ويعكس ما سبق أن هجرة العاملات المنزليات إلي المدينة المنورة داخل عينة البحث من الناحية العمرية تركزت في الفئات العمرية ما بين ٢٠ : ٣٥ عام والتي استحوذت علي ما يزيد عن ثلثي (٧٢%) حجم تلك الهجرة، وبخاصة في الفئة العمرية ما بين ٢٦ : ٣٠ عام والتي استحوذت بمفردها علي ما يزيد عن ثلث (٣٣.٥%) حجم القوة العاملة المنزلية من الإناث في عينة البحث بالمدينة المنورة.

ج- من حيث الحالة التعليمية :

من خلال الجدول (٣) والشكل (٣) واللذان يعرضان للتوزيع النسبي للقوة العاملة المنزلية الوافدة من الإناث في المدينة المنورة حسب الحالة التعليمية (بالعينة) عام ٢٠١٤م يتضح التالي :

- سجلت نسبة الأمية بين القوة العاملة المنزلية من الإناث في عينة البحث بالمدينة المنورة نحو خمسي (٢٢.٩%) حجم تلك القوة العاملة، وقد ظهرت هذه الحالة التعليمية في جميع العاملات الوافدات من جميع الجنسيات المختلفة والتي تساهم بقدر واضح في حجم تلك القوة العاملة وبخاصة العاملات المنزليات من حاملات الجنسية الإثيوبية (٤٣.٥%) والسيرلانكية (٣٤.٩%) وبصورة اقل من المتوسط العام بين الهنديات (١٢.٩%) والفلبينيات (١٣.٣%) والاندونيسيات (١٣.٤%) وان كانت تظهر بصورة كبيرة جدا بين القوة العاملة المنزلية من الدول الاخري قد تصل إلي ٨٠% من الصومال ولكن ذلك بسبب صغر حجم تلك العمالة من باقي الدول.
- شكلت نسبة العاملات المنزليات من اللاتي يستطعن القراءة والكتابة نحو ٤١.٣% من إجمالي حجم القوة العاملة المنزلية من الإناث في عينة البحث بالمدينة المنورة، وبحيث تشكل هذه الفئة مع الحالة الأمية ما يقرب من ثلثي (٦٤.١%) من إجمالي القوة العاملة المنزلية من الإناث في بعينة البحث في المدينة المنورة، وقد ارتفعت نسبة العاملات المنزليات من اللاتي يستطعن القراءة والكتابة عن المتوسط العام بين الوافدات من السودان (٨٥.٧%) والهند (٥٨%) والفلبين (٥٦.٣%) وتايلاند (٥٠%) وإثيوبيا (٤٩.١%)، وانخفضت عن المتوسط العام بين الوافدات من الدول الاخري وان كانت تتراوح ما بين ٢٠% : ٣٨%.
- شكلت نسبة العاملات المنزليات من اللاتي استطعن الحصول علي الشهادة الابتدائية أو ما يعادلها في دول الإرسال نحو خمس (٢٠.٢%) إجمالي حجم القوة العاملة المنزلية من الإناث في عينة البحث بالمدينة المنورة، وقد سجلت هذه

النسبة قيما تقل عن المتوسط العام بين معظم الجنسيات الوافدة وبقيم تتراوح ما بين ٧% : ١٦%، في حين سجلت قيما تزيد عن المتوسط العام بين العاملات الوافدات من تشاد (٢١.٤%) وسيرلانكا (٢٣.٨%) وبنجلاديش (٢٥%) واندونيسيا (٢٥.٧%) والمغرب (٢٨.٦) وتايلاند (٥٠%) وماليزيا (١٠٠%).

جدول (٣) : التوزيع العددي والنسبي للقوة العاملة المنزلية من الإناث في المدينة المنورة حسب الحالة التعليمية (بالعينة) عام ٢٠١٤م.

الحالة التعليمية	العدد	%
أمية	٢٠٤	٢٢.٩
تقرأ وتكتب	٣٦٧	٤١.٣
حاصلة علي الابتدائية وما يعادلها	١٧٩	٢٠.٢
حاصلة علي الإعدادية وما يعادلها	٩٧	١٠.٩
حاصلة علي الثانوية وما يعادلها	٤٢	٤.٧
الإجمالي	**٨٨٩**	**%١٠٠**

المصدر: من واقع استمارة الاستبيان والدراسة الميدانية للباحث عام ٢٠١٤م.

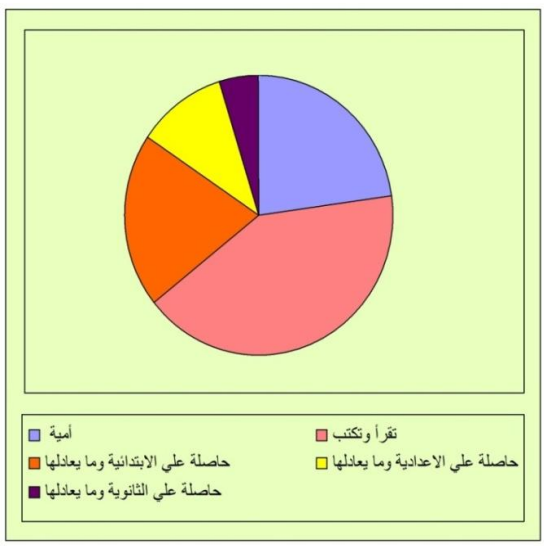

شكل (٣) : التوزيع النسبي للقوة العاملة المنزلية من الإناث في المدينة المنورة حسب الحالة التعليمية (بالعينة) عام ٢٠١٤م.

- بلغت نسبة العاملات المنزليات من اللاتي استطعن الحصول علي الشهادة الإعدادية أو ما يعادلها في دول الإرسال نحو (١٠.٩%) من إجمالي حجم القوة العاملة المنزلية من الإناث في عينة البحث بالمدينة المنورة، وقد سجلت هذه النسبة قيماً من أربع دول فقط هي اندونيسيا (١٦.٣%) وسيرلانكا (١٥.٩%) والهند (١٣%) والفلبين (١٠.٩%)، وقد سجلت نسبة العاملات المنزليات من اللاتي استطعن الحصول علي الشهادة الابتدائية والشهادة الإعدادية أو ما يعادلهما معا في دول الإرسال ما يقرب من ثلث (٣١.١%) إجمالي حجم القوة العاملة المنزلية النسائية في عينة البحث بالمدينة المنورة.
- شكلت نسبة العاملات المنزليات من اللاتي استطعن الحصول علي الشهادة الثانوية أو ما يعادلها في دول الإرسال نحو (٤.٧%) من إجمالي حجم القوة العاملة المنزلية من الإناث في عينة البحث بالمدينة المنورة، خاصة بين العاملات من اندونيسيا (٩%) والفلبين (٣.١%) فقط، بما يعكس عدم انتخابية الهجرة وهو أمر طبيعي في ظل الطبيعة العملية والمهنية لهذا القطاع من المهاجرات.

د- من حيث الحالة الزواجية :

من خلال الجدول (٤) والشكل (٤) واللذان يعرضان للتوزيع النسبي للقوة العاملة المنزلية من الإناث في المدينة المنورة حسب الحالة الزواجية (بالعينة) عام ٢٠١٤م يتضح التالي :

- بلغت نسبة العاملات المنزليات من اللاتي لم يتزوجن ابداً في دول الإرسال نحو ربع إجمالي (٢٥.٤%) حجم القوة العاملة المنزلية من الإناث في عينة البحث بالمدينة المنورة.

جدول (٤) : التوزيع العددي والنسبي للقوة العاملة المنزلية من الإناث في المدينة المنورة حسب الحالة الزواجية (بالعينة) عام ٢٠١٤م.

الحالة الزواجية	العدد	%
لم تتزوج أبداً	٢٢٦	٢٥.٤
متزوجة	٥٦٦	٦٣.٧
مطلقة	٨٤	٩.٤
أرملة	١٣	١.٥
الإجمالي	**٨٨٩**	**%١٠٠**

المصدر: من واقع استمارة الاستبيان والدراسة الميدانية للباحث عام ٢٠١٤م.

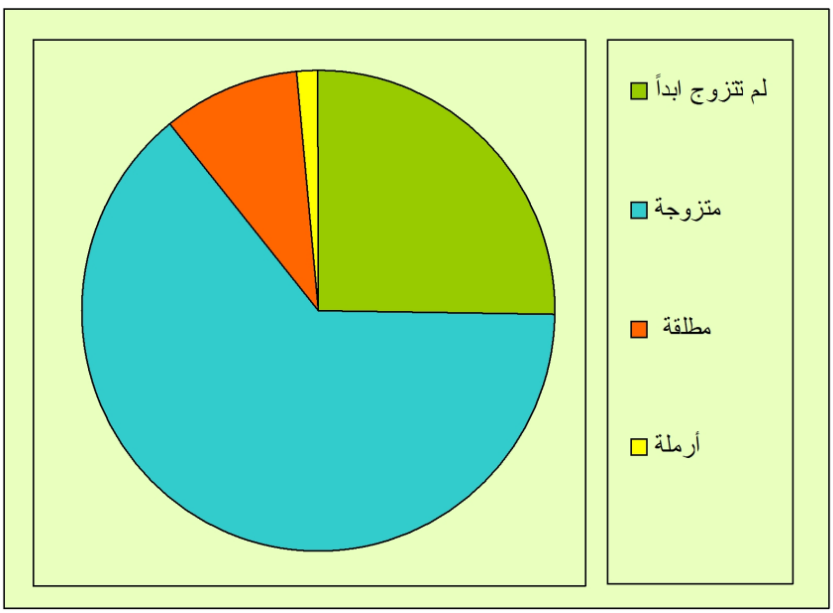

شكل (٤) : التوزيع النسبي للقوة العاملة المنزلية من الإناث في المدينة المنورة حسب الحالة الزواجية (بالعينة) عام ٢٠١٤م.

- شكلت نسبة العاملات المنزليات من المتزوجات في دول الإرسال ما يقرب من ثلثي (٦٣.٧%) إجمالي حجم القوة العاملة المنزلية من الإناث في عينة البحث بالمدينة المنورة، وقد بلغ عدد من لديهن أطفال في دولة الإرسال ٤١٨ عاملة بنسبة ٧٣.٩% من إجمالي عدد العاملات المنزليات المتزوجات داخل عينة البحث بالمدينة المنورة، وبنسبة ٤٧% من إجمالي حجم القوة العاملة المنزلية من الإناث في عينة البحث بالمدينة المنورة بما يجعل لديهن معرفة ودراية بتدبير شئون المنزل، كما ان ارتباطهن بأطفال في بلادهن يجعلهن يتحملن ويصبرن علي رعاية مطالب الأطفال وأفراد الأسرة، ومن جانب آخر هؤلاء العاملات قد يتعرضن أحيانا لضغوط نفسية تنعكس آثارها علي كيفية معاملتهن للأطفال داخل الأسرة خاصة حين يتذكرن أبنائهن ورؤيتهن ما يحظي به أبناء الأسرة من رعاية من الوالدين (كسناوي، ١٤٠٩هـ، ص ص ٣٦٨-٣٦٩).
- سجلت نسبة العاملات المنزليات من المطلقات في دول الإرسال حوالي (٩.٤%) من إجمالي حجم القوة العاملة المنزلية من الإناث في عينة البحث بالمدينة المنورة، علي حين بلغت نسبة النساء العاملات المنزليات الأرامل في دول الإرسال حوالي (١.٥%) من إجمالي حجم القوة العاملة المنزلية من الإناث في عينة البحث بالمدينة المنورة.

هـ- من حيث مدة العمل لدي الأسرة :

من خلال الجدول (٥) والشكل (٥) واللذان يعرضان للتوزيع العددي والنسبي للقوة العاملة المنزلية من الإناث في المدينة المنورة حسب مدة العمل لدي الأسرة (بالعينة) عام ٢٠١٤ م يتضح التالي :

- بلغت نسبة العاملات المنزليات من اللاتي يعملن لدي الأسرة لمدة أقل من عام نحو (١.٦%) من إجمالي حجم القوة العاملة المنزلية من الإناث في عينة البحث بالمدينة المنورة، وهن يمثلن شريحة الوافدات الجدد إلي سوق العمل في هذا القطاع، ومعظم هذه الشريحة من العاملات الوافدات من الفلبين وساحل العاج وسيرلانكا والهند.

جدول (٥) : التوزيع العددي والنسبي للقوة العاملة المنزلية من الإناث في المدينة المنورة حسب مدة العمل لدي الأسرة (بالعينة) عام ٢٠١٤م.

البيان	عدد	%	البيان	عدد	%
اقل من عام	١٤	١.٦	من ٦ : – ٧ عام	٧	٠.٨
من ١ : – ٢ عام	٣٤٣	٣٨.٦	من ٧ : – ٨ عام	٢٠	٢.٢
من ٢ : – ٣ عام	٢١٨	٢٤.٥	من ٨ : – ٩ عام	٥	٠.٦
من ٣ : – ٤ عام	١٠٩	١٢.٣	من ٩ عام فأكثر	٣	٠.٦
من ٤ : – ٥ عام	١٤٣	١٦.١	**المجموع**	٨٨٩	%١٠٠
من ٥ : – ٦ عام	٢٧	٣			

المصدر: من واقع استمارة الاستبيان والدراسة الميدانية للباحث عام ٢٠١٤م.

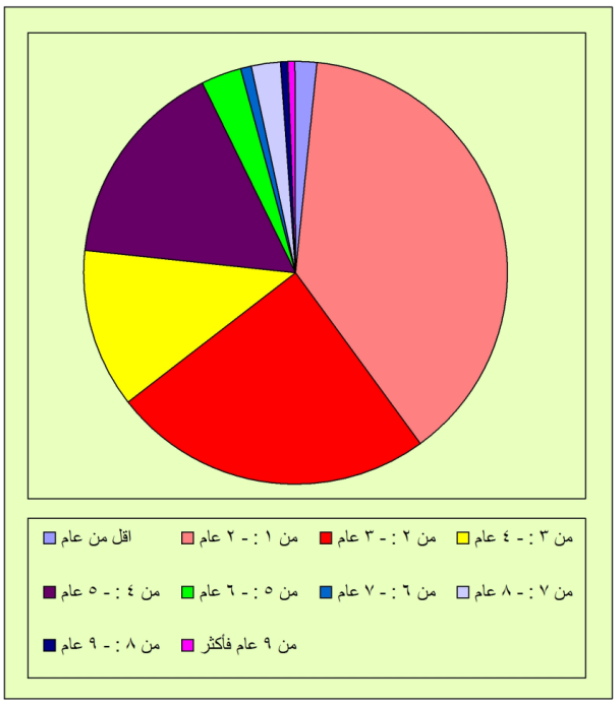

شكل (٥) : التوزيع النسبي للقوة العاملة المنزلية من الإناث في المدينة المنورة حسب مدة العمل لدي الأسرة (بالعينة) عام ٢٠١٤م.

- سجلت نسبة العاملات المنزليات من اللاتي يعملن لدي الأسرة لمدة تتراوح ما بين عام إلي اقل من عامين ما يقرب من نحو خمسي (٣٨.٦%) إجمالي حجم القوة العاملة المنزلية من الإناث في عينة البحث بالمدينة المنورة، وهن يمثلن الشريحة الأكبر من هذا القطاع وفقا لمدة العمل لدي الأسر، علي حين جاء في المرتبة الثانية نسبة العاملات المنزليات من اللاتي يعملن لدي الأسرة لمدة تتراوح ما بين عامين إلي اقل من ثلاثة أعوام بنسبة تقترب من نحو ربع (٢٤.٥%) إجمالي حجم القوة العاملة المنزلية من الإناث في عينة البحث بالمدينة المنورة، وبحيث مثلت نسبة العاملات المنزليات من اللاتي يعمل لدي الأسرة لمدة تتراوح ما بين عام إلي اقل من ثلاثة أعوام نحو (٦٣.١%) من إجمالي حجم القوة العاملة المنزلية من الإناث في عينة البحث بالمدينة المنورة، ومعظم هذه الشريحة من العاملات الوافدات من اندونيسيا واثيوبيا والفلبين.
- مثلت نسبة العاملات المنزليات من اللاتي يعملن لدي الأسرة لمدة تتراوح ما بين ثلاثة أعوام الي اقل من أربعة أعوام ما يقرب نحو (١٢.٣%) من إجمالي حجم القوة العاملة المنزلية من الإناث في عينة البحث بالمدينة المنورة، وهن يمثلن الشريحة الرابعة من هذا القطاع وفقا لمدة العمل لدي الأسر، علي حين جاء في المرتبة الثالثة نسبة العاملات المنزليات من اللاتي يعملن لدي الأسرة لمدة تتراوح ما بين أربعة أعوام إلي اقل من خمسة أعوام بنسبة بلغت نحو (١٦.١%) من إجمالي حجم القوة العاملة المنزلية من الإناث في عينة البحث بالمدينة المنورة، وبحيث مثلت نسبة العاملات المنزليات من اللاتي يعمل لدي الأسرة لمدة تتراوح ما بين ثلاثة أعوام إلي اقل من خمسة أعوام نحو (٢٨.٤%) من إجمالي حجم القوة العاملة المنزلية من الإناث في عينة البحث بالمدينة المنورة، ومعظم هذه الشريحة من العاملات الوافدات من اندونيسيا و الصومال والمغرب ومصر.
- مثلت نسبة العاملات المنزليات من اللاتي يعملن لدي الأسرة لمدة تزيد عن خمسة أعوام ما يقرب نحو (٧.٢%) من إجمالي حجم القوة العاملة المنزلية

من الإناث في عينة البحث بالمدينة المنورة، وهن يمثلن الشريحة القديمة من هذا القطاع وفقا لمدة العمل لدي الأسر، ومعظم هذه الشريحة من العاملات الوافدات من إثيوبيا ومصر والمغرب والسودان.

و- من حيث متوسط الدخل الشهري :

من خلال الجدول (٦) والشكل (٦) واللذان يعرضان للتوزيع العددي والنسبي للقوة العاملة المنزلية من الإناث في المدينة المنورة حسب متوسط الدخل الشهري (بالعينة) عام ٢٠١٤م يتضح التالي :

- مثلت نسبة العاملات المنزليات من اللاتي بلغ متوسط أجورهن الشهرية ما بين ٨٠٠ : اقل من ١٠٠٠ ريال سعودي ما يقرب نحو (٦٦.٩%) من إجمالي حجم القوة العاملة المنزلية من الإناث في عينة البحث بالمدينة المنورة، وبما يمثل الشريحة الدنيا لأجور العاملات المنزليات في المدينة المنورة بعينة البحث، والقطاع الأكبر من هذه الفئة متمثل في العاملات من اندونيسيا والوافدات حديثا من إثيوبيا.
- مثلت نسبة العاملات المنزليات من اللاتي بلغ متوسط أجورهن الشهرية ما بين ١٠٠٠ : اقل من ١٢٠٠ ريال سعودي ما يقرب نحو (١٤.٢%) من إجمالي حجم القوة العاملة المنزلية من الإناث في عينة البحث بالمدينة المنورة، والقطاع الأكبر من هذه الفئة متمثل في العاملات من اندونيسيا وإثيوبيا والوافدات حديثا من الفلبين وتشاد وساحل العاج وماليزيا.
- مثلت نسبة العاملات المنزليات من اللاتي بلغ متوسط أجورهن الشهرية ما بين ١٢٠٠ : اقل من ١٤٠٠ ريال سعودي ما يقرب نحو (١٠.٢%) من إجمالي حجم القوة العاملة المنزلية من الإناث في عينة البحث بالمدينة المنورة، والقطاع الأكبر من هذه الفئة متمثل في العاملات من اندونيسيا وأثيوبيا وان كان ذلك يرتبط بمدة العمل لدي الأسرة.
- مثلت نسبة العاملات المنزليات من اللاتي بلغ متوسط أجورهن الشهرية ما بين ١٤٠٠ : ١٦٠٠ ريال سعودي ما يقرب نحو (٨.٧%) من إجمالي حجم القوة العاملة المنزلية من الإناث في عينة البحث بالمدينة المنورة، وبما يمثل الشريحة

الكبري لأجور العاملات المنزليات في المدينة المنورة بعينة البحث، والقطاع الأكبر من هذه الفئة متمثل في بعض العاملات من اندونيسيا وإثيوبيا ومصر والسودان والمغرب وان كان ذلك يرتبط بمدة العمل لدي الأسرة.

جدول (٦) : التوزيع العددي والنسبي للقوة العاملة المنزلية من الإناث في المدينة المنورة حسب متوسط الدخل الشهري (بالعينة) عام ٢٠١٤م.

متوسط الدخل (ريال **سعودي**)

فئات الدخل الشهري	٨٠٠ : ١٠٠٠	١٠٠٠ : ١٢٠٠	١٢٠٠ : ١٤٠٠	١٤٠٠ : ١٦٠٠	**الإجمالي**
عدد	٥٩٥	١٢٦	١٣	١١	٨٨٩
%	٦٦.٩	١٤.٢	١٠.٢	٨.٧	%١٠٠

المصدر: من واقع استمارة الاستبيان والدراسة الميدانية للباحث عام ٢٠١٤م.

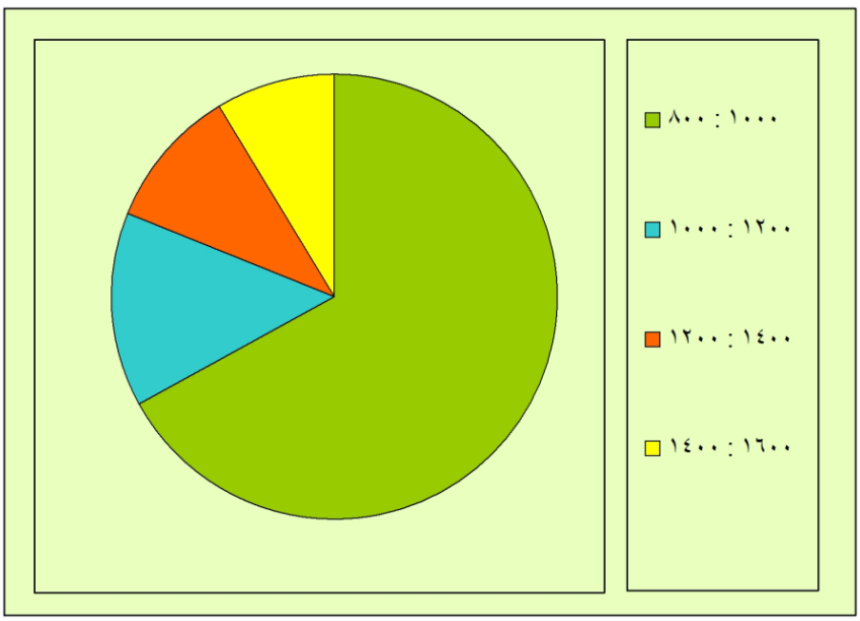

شكل (٦) : التوزيع النسبي للقوة العاملة المنزلية من الإناث في المدينة المنورة حسب متوسط الدخل الشهري (بالعينة) عام ٢٠١٤م (بالريال السعودي).

ومن الملاحظ علي متوسط الدخل الشهري للعاملات المنزليات داخل عينة البحث انه لا يرتبط ارتباطاً وثيقاً بعوامل تحدده، فالعلاقة الارتباطية بين متوسط الدخل الشهري للعاملات وعامل السن علاقة ارتباطية طردية متوسطة (+٠.٣٧) وكذلك عامل الحالة التعليمية (+٠.٣١) بما يعني عدم وجود عامل محدد لمتوسط دخل العاملة المنزلية، وبما يشير الي ان العامل الأساسي في تحديد الجر يرجع إلي جنسية العاملة وتحديد متوسط راتب شهري من القائمين علي عمليات الاستقدام والاتفاقيات الدولية، فضلا عن مدة العمل والتي تمثل الخبرة وقدرة العاملة علي إقناع أرباب الأسر بخبرتها وقدرتها علي القيام والوفاء بالأعباء الملقاة عليها في الفترات الأولي للعمل لدي الأسرة.

٢) دواعي استقدام العمالة المنزلية من الإناث في المدينة المنورة :

في محاولة الدراسة للكشف عن الأسباب التي أدت الي استقدام العاملة المنزلية ومدي مساهمة كل عامل في هذه الظاهرة، ومن خلال الجدول (٧) والشكل (٧) واللذان يعرضان لأسباب استقدام العمالة المنزلية في المدينة المنورة (بالعينة) عام ٢٠١٤م كنموذج لأحد المدن السعودية والتي يمكن أن يعكس صورة مصغرة عن الأسباب المتعددة في استقدام العمالة المنزلية الأجنبية من النساء يتضح التالي :

- جاء التوسع في تعليم البنات وخروج ربة المنزل للعمل أو لاستكمال الدراسة في المرتبة بين دواعي قيام الأسر بعينة البحث في استقدام العاملات المنزليات، وذلك بنسبة ١٦.٥% من إجمالي التكرارات طبقاً لآراء أرباب الأسر داخل العينة (٧٤.٢% من غالبية الأسر)، علي حين جاء في المرتبة الثانية عامل وجود صغار السن من الأطفال بنسبة ١٤.٥% من إجمالي التكرارات طبقاً لآراء أرباب الأسر بالعينة (٦٥% من غالبية الأسر)، وجاء عامل رغبة ربة الأسرة في توفير جهدها لتربية الأبناء وترك خدمة المنزل للعاملة المنزلية في المرتبة الثالثة بنسبة ١١.٨% من إجمالي التكرارات طبقاً لآراء أرباب الأسر بالعينة (٥٣.١% من غالبية الأسر)، بما يعكس أن العوامل الثلاث السابقة ساهمت بما يزيد عن نحو خمسي (٤٢.٨%) إجمالي التكرارات داخل عينة

البحث في استقدام العاملات المنزليات، وتعتبر هذه النسبة طبيعية في ظل حاجة ربات الأسر العاملات وغير العاملات لمن يساعدهن في رعاية أولادهن.

جدول (٧) : أسباب استقدام العمالة المنزلية من الإناث في المدينة المنورة من وجهة نظر أرباب الأسر (بالعينة) عام ٢٠١٤م.

الأسباب	التكرارات	%	% من جملة الأسر
ربة المنزل تعمل أو طالبة تدرس	٤٠٥	١٦.٥	٧٤.٢
ربة المنزل تعاني من المرض	٥٠	٢	٩.٢
ربة البيت كبيرة في السن	٥٥	٢.٢	١٠.١
عدد الأولاد بالمنزل اكبر من عدد البنات	١٢٠	٤.٩	٢٢
فتيات الأسرة طالبات	١٨٠	٧.٣	٣٣
وجود أطفال صغار السن	٣٥٥	١٤.٥	٦٥
عدم اهتمام فتيات الأسرة بخدمة المنزل	١٤٥	٥.٩	٢٦.٦
وجود ضيوف للأسرة باستمرار	١٥٠	٦.١	٢٧.٥
يتألف المنزل من عدة ادوار وعدد غرف كثيرة	١٣٠	٥.٣	٢٣.٨
كثرة خروج ربة المنزل بسبب المناسبات	٩٠	٣.٧	١٦.٥
وفاة ربة المنزل	١٥	٠.٧	٢.٧
طلاق ربة المنزل لا قدر الله	٢٥	٠.٩	٤.٦
وجود كبار السن بالأسرة	١١٠	٤.٥	٢٠.١
رغبة الزوجة في إنسانة للتسلية في غياب الزوج	٤٠	١.٦	٧.٣
فتيات الأسرة موظفات	٤٠	١.٦	٧.٣
قلة رواتب العاملة المنزلية	٩٠	٣.٧	١٦.٥
الرغبة في تقليد الأسر الاخري التي لديها خادمات	٤٠	١.٦	٧.٣
رغبة ربة الأسرة في توفير جهدها لتربية الأبناء	٢٩٠	١١.٨	٥٣.١
كون الخامة أصبحت من الضروريات	٩٠	٣.٧	١٦.٥
استقدام الخامة لمجرد التباهي والتفاخر	٣٥	١.٥	٦.٤
الإجمالي	**٢٤٥٥**	**%١٠٠**	–

المصدر: من واقع استمارة الاستبيان والدراسة الميدانية للباحث عام ٢٠١٤م.

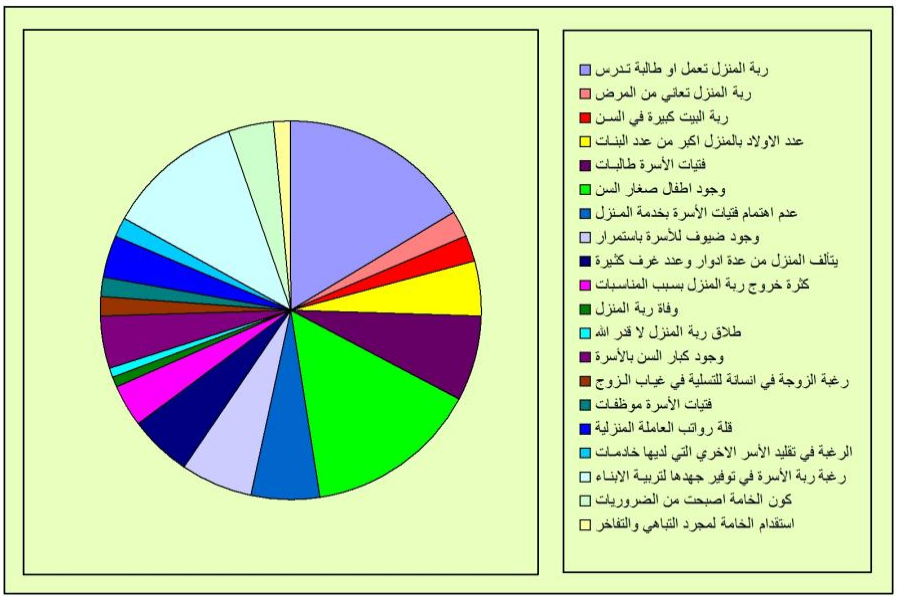

شكل (٧) : أسباب استقدام العمالة المنزلية من الإناث في المدينة المنورة من وجهة نظر أرباب الأسر (بالعينة) عام ٢٠١٤م.

- ساهم التوسع في تعليم الإناث وخروج فتيات الأسرة للدراسة بنسبة ٧.٣% (٣٢.٩% من غالبية الأسر)، ووجود ضيوف للأسرة باستمرار بنسبة ٦.١% (٢٧.٥% من غالبية الأسر)، وعدم اهتمام فتيات الأسرة بخدمة المنزل بنسبة ٥.٩% (٢٦.٥% من غالبية الأسر)، وبحيث ساهم العوامل الثلاث السابقة بنسبة تقترب من خمسي (١٩.٣%) إجمالي التكرارات طبقاً لآراء أرباب الأسر بالعينة في أسباب استقدام العاملات المنزليات، وهو أمر طبيعي يعكس ما أصاب منظومة العادات والتقاليد من تغير وتعقد حيث كان أفراد الأسرة خاصة الفتيات مهما صغرت أعمارهن يشاركن في الأعمال المنزلية، أما الآن فقد أصبحن في مهمات جديدة وإضافية علي الأسرة وتفرغوا للوجبات المدرسية وعدم الاهتمام بالمهام المنزلية، بل أصبح علي الأسرة مساعدتهن في واجباتهن

المدرسية واحتياجاتهن الشخصية، هذا أيضا في ظل العلاقات الاجتماعية وما ترتب عليها من زيارات ومناسبات تتحول إلي إجهاد ربة الأسرة خاصة في ظل المبالغة في إعداد الطعام بما دفع بكثير من الأسر إلي استقدام العاملة المنزلية للمساعدة.

- جاء في المراتب التالية بعض العوامل منها كبر حجم المسكن من حيث المساحة وعدد الغرف والذي ساهم بحوالي ٥.٣% (٢٣.٨% من غالبية الأسر) من إجمالي التكرارات طبقاً لآراء أرباب الأسر داخل العينة، مما يجعل العناية مهمة مجهدة لربة الأسرة، يليه عامل أن عدد الأولاد الذكور اكبر من عدد الإناث بالمنزل بنسبة ٤.٩% (٢٢% من غالبية الأسر)، هذا فضلا عن عامل وجود كبار السن بالأسرة نتيجة لتحسن الظروف المعيشية وتحسن الخدمات الصحية وحرص الكثير من أرباب الأسر في استقدام العاملات المنزليات لمساعدة الزوجة في رعاية كبار السن بالأسرة، وقد ساهم هذا العامل بنسبة ٤.٥% (٢٠.١% من غالبية الأسر) من إجمالي التكرارات طبقاً لآراء أرباب الأسر داخل عينة البحث، وقد ساهمت العوامل الثلاث السابقة بحوالي ١٤.٧% من إجمالي استجابات أرباب الأسر داخل العينة.
- ساهمت باقي العوامل نحو أسباب استقدام العاملة المنزلية بنسب تقل عن ٤% من إجمالي التكرارات طبقاً لآراء أرباب الأسر داخل عينة البحث، وبقيم تتراوح ما بين ٢% : ٤% بالنسبة لعوامل تمثلت في قلة رواتب العاملة المنزلية (٣.٧%)، وكون العاملة المنزلية أصبحت من الضروريات التي لا غني عنها (٣.٧%)، وكثرة خروج ربة المنزل بسبب المناسبات (٣.٧%)، وكبر سن ربة الأسرة (٢.٢%)، ومرض ربة المنزل (٢%)، علي حين ساهمت بعض العوامل الأخرى بقيم تقل عن ٢% من إجمالي التكرارات طبقاً لآراء أرباب الأسر داخل عينة البحث، وقد تمثل ذلك في حاجة بعض ربات الأسر في إنسانة تملأ عليهن وحدتهن وأوقات فراغهن في غياب أزواجهن (١.٦%)، وان فتيات الأسرة

اللاتي من المفترض مساعدتهن في أعمال المنزل خرجن إلي سوق العمل (١.٦%)، وبعض العوامل النفسية الأخرى مثل الرغبة في محاكاة الأسر الاخري التي لديها عاملات منزليات (١.٦%)، كذلك استقدام العاملة المنزلية لمجرد التباهي والتفاخر (١.٥%)، علي حين ساهمت بعض العوامل الاخري بقيم ضئيلة تقل عن ١% من إجمالي التكرارات طبقاً لآراء أرباب الأسر داخل عينة البحث منها طلاق ربة المنزل (٠.٩%)، ووفاة ربة المنزل (٠.٧%).

وما سبق يعكس آراء أرباب الأسر في الأسباب التي أدت إلي استقدام العاملة المنزلية من الإناث، إلا أن هناك ملاحظتين هامتين، أولهما دور العامل الاقتصادي في استقدام العاملة المنزلية والذي يرجع إليه كثير من الباحثين كعامل رئيسي في استقدام العاملات المنزليات، فعلي الرغم من ان آراء أرباب الأسر لم تشر بصورة واضحة ومباشرة إلي هذا الدور إلا ان كثير من الأسباب التي جاءت كاستجابات من أرباب الأسر تعكس هذا الدور الذي ارتبط به كثير من العوامل التي تم ذكرها وكانت انعكاس لتطور الظروف الاقتصادية، وثانيهما ان الدراسات النظرية قد أشارت الي دور عامل الأنظمة والتشريعات والقوانين في استقدام العاملة المنزلية وهو ما لم يظهر داخل استجابات أرباب الأسر، وعلي الرغم من ذلك لا يمكن إغفاله، وبناء علي ذلك يتم التأكيد علي ان هذه العوامل تلعب مجتمعة لاستقدام العمالة المنزلية من النساء وتفاقم هذه الظاهرة

٣) الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسر المستخدمة العمالة المنزلية من الإناث في المدينة المنورة :

تعتبر دراسة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية للأسرة السعودية التي تستقبل عاملات المنازل الوافدات علي قدر كبير من الأهمية، حيث توضح الفئات السكانية التي يمكن أن تقدم علي استقدام العاملة المنزلية، وفهماً أعمق للعوامل المؤدية إلي استقدام العمالة المنزلية، فإذا كانت الأسرة السعودية تختلف فيما بينها في المعطيات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية، فإنها بطبيعة

الحال تختلف في تناولها لظاهرة العمالة المنزلية الوافدة من الإناث إليها، ومن ثم تأتي هذه الدراسة في محاولة الوقوف علي الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية لأسر المستخدمة للعمالة المنزلية النسائية الوافدة للمملكة كمحاولة لتقصي العوامل المؤدية الي استقدام تلك العمالة من خلال تقصي الفروق بين الأسر المستخدمة للعمالة المنزلية، وفي هذا الإطار وفي محاولة لرصد تلك الخصائص يتضح ما يلي:

أ- الخصائص الاجتماعية والاقتصادية :

وهي التي تتمثل في المستوي التعليمي للأسرة، والدخل الشهري لأفراد الأسرة، ونسبة العاملين من أفراد الأسرة، ونمط المسكن الذي تعيش به الأسرة، وملكية المسكن للأسرة.

* **المستوي التعليمي للأسرة :**

من خلال الجدول (٨) والشكل (٨) واللذان يعرضان للتوزيع النسبي للأسر التي لديها عاملة منزلية حسب المستوي التعليمي بالعينة عام ٢٠١٤م يتضح التالي :

جدول (٨) : التوزيع النسبي للأسر التي لديها عاملة منزلية حسب المستوي التعليمي بالعينة عام ٢٠١٤م.

الخصائص	أمي	يقرأ ويكتب	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي فأكثر
رب الأسرة %	١٠.٣	١٢.١	١٢.٤	١٥	٢١.٨	٢٩.١
ربة الأسرة %	٢١.٧	١٥.٨	١٠.٥	١٣.٩	٢٠.٩	١٧.٢
الإجمالي %	**١٥.٦**	**١٣.٨**	**١١.٥**	**١٤.٥**	**٢١.١**	**٢٣.٥**

المصدر: من واقع استمارة الاستبيان والدراسة الميدانية للباحث عام ٢٠١٤م.

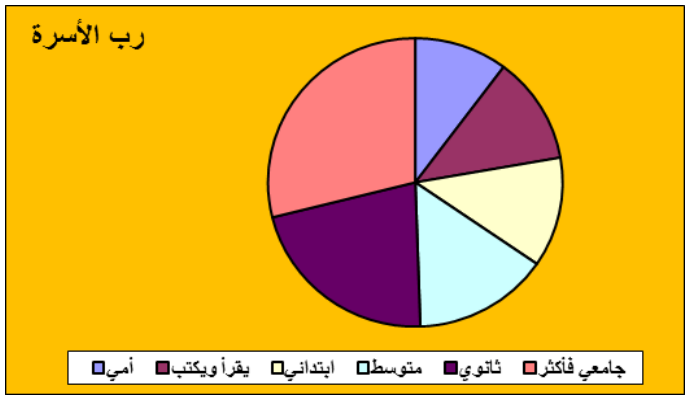

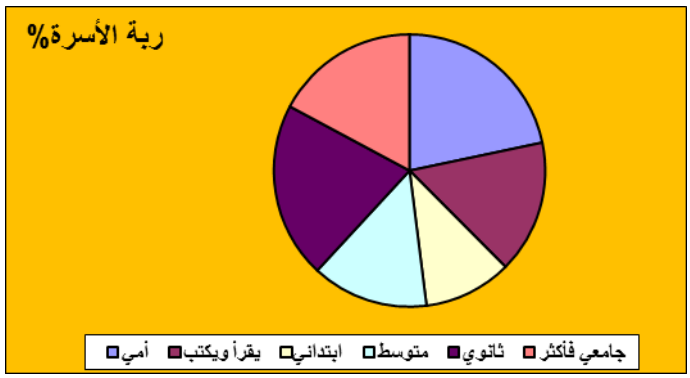

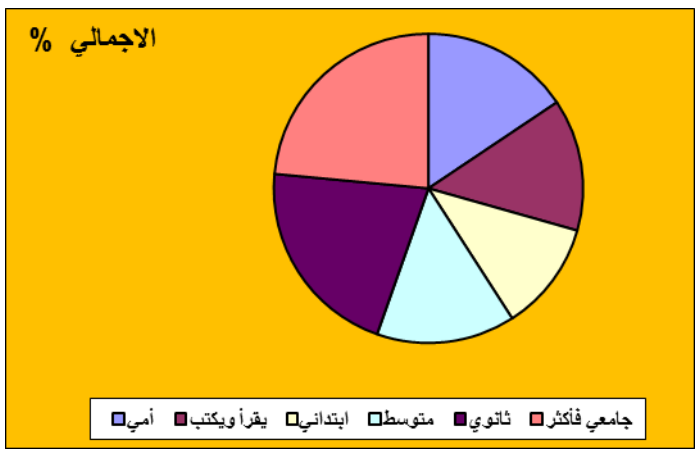

شكل (٨) : التوزيع النسبي للأسر التي لديها عاملة منزلية حسب المستوي التعليمي بالعينة عام ٢٠١٤م.

- تتأثر ظاهرة استقدام العمالة المنزلية من الإناث إلي المملكة طردياً مع المستوي التعليمي للأسرة، حيث ارتبط وجود العاملة المنزلية بارتفاع المستوي التعليمي للأسرة، اذ بلغت النسبة نحو ٢٣.٥%، ٢١.١% لدي الأسر التي يحمل أربابها الشهادة الجامعية فما فوق والشهادة الثانوية علي التوالي داخل العينة، في حين لم تتجاوز النسبة نحو ١١.٥%، ١٣.٨%، ١٥.٦% لدي أرباب الأسر الحاصلون علي الشهادة الابتدائية والملمون بالقراءة والكتابة والأميون علي التوالي بالعينة.
- تتأثر ظاهرة وجود العاملة المنزلية بالمستويات التعليمية لكلا الزوجين، حيث يلاحظ ارتفاع النسبة لتبلغ ٢٩.١%، ٢١.١%، ١٥% لدي الأسر التي يحمل فيها رب الأسرة الشهادة الجامعية فمل فوق والشهادة الثانوية والشهادة المتوسطة علي التوالي بالعينة، في حين لم تتجاوز النسبة نحو ١٢.٤%، ١٢.١%، ١٠.٣% لدي الأسر التي لا يحمل رب الأسرة الشهادة الابتدائية أو انه يستطيع أن يقرأ ويكتب أو انه لا يستطيع القراءة والكتابة وغير متعلم علي التوالي بالعينة.
- لا ينطبق نفس الأمر بالنسبة للمستوي التعليمي لربة الأسرة، إذ ترتفع نسبة الأسر التي لا يوجد لديها عاملة منزلية أو أكثر لتبلغ ٢١.٧%، ١٥.٨% لدي الأسر التي تكون ربة الأسرة أمية أو تقرأ وتكتب علي التوالي بالعينة، في نفس الوقت بلغت نسبة الأسر التي يوجد لديها عاملة منزلية حوالي ٢٠.٩%، ١٧.٢% لدي الأسر التي تكون ربة الأسرة تحمل الشهادة الجامعية فما فوق والشهادة الثانوية التوالي بالعينة، في المقابل انخفضت النسبة لتسجل ١٠.٥%، ١٣.٩% لدي الأسر التي تكون ربة الأسرة بها تحمل الشهادة الابتدائية والشهادة المتوسطة علي التوالي بالعينة.

* **الدخل الشهري للأسرة :**

من خلال الجدول (٩) والشكل (٩) واللذان يوضحان التوزيع النسبي للأسر التي لديها عاملة منزلية حسب متوسط الدخل الشهري بالعينة عام ٢٠١٤م يتضح التالي :

جدول (٩) : التوزيع النسبي للأسر التي لديها عاملة منزلية حسب متوسط الدخل الشهري بالعينة عام ٢٠١٤م.

الخصائص	منخفض– أقل من ٣٠٠٠ ريال شهريا	متوسط – ٣٠٠٠–٦٠٠٠ ريال	مرتفع – +٦٠٠٠ ريال شهريا
متوسط دخل رب الأسرة %	١٤.٤	٢٤.٥	٥٩.١
متوسط دخل ربة الأسرة%	١٣.٧	٧٦.٦	٩.٧
الإجمالي %	**١٤.٣**	**٣٥.٥**	**٥٠.٢**

المصدر: من واقع استمارة الاستبيان والدراسة الميدانية للباحث عام ٢٠١٤م.

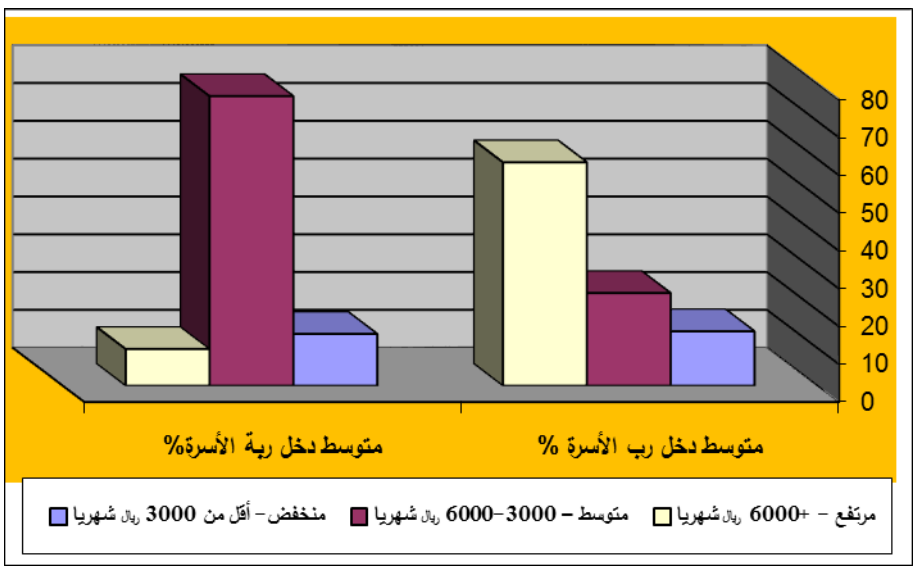

شكل (٩) : التوزيع النسبي للأسر التي لديها عاملة منزلية حسب متوسط الدخل الشهري بالعينة عام ٢٠١٤م.

- شكلت الأسر ذات الدخل المرتفع نحو نصف (٥٠.٢%) إجمالي عدد الأسر التي يوجد بها عاملة منزلية أو أكثر بالعينة، علي حين بلغت النسبة داخل الأسر ذات الدخل المتوسط أكثر من ثلث (٣٥.٥%) عدد الأسر التي يوجد بها عاملة منزلية أو أكثر بالعينة، وانخفضت النسبة داخل الأسر ذات الدخل المنخفض من إجمالي عدد الأسر التي يوجد بها عاملة منزلية أو أكثر بالعينة، بما يعكس العلاقة الطردية بين وجود العاملة المنزلية وارتفاع مستويات الدخل لدي الأسر.
- ارتبط وجود العاملة المنزلية بصورة واضحة بارتفاع مستوي الدخل لرب الأسرة، إذ بلغت نسبة الأسر التي تتميز بارتفاع دخل رب الأسرة فيها نحو ٥٩.١% من إجمالي عدد الأسر بالعينة، علي حين سجلت النسبة نحو ٢٤.٥% بالنسبة للأسر ذات الدخل المتوسط لرب الأسرة بالعينة، وانخفضت النسبة إلي نحو ١٤.٤% من إجمالي عدد الأسر بالنسبة للأسر ذات الدخل المنخفض لرب الأسرة بالعينة.
- يختلف الوضع بالنسبة لمتوسط دخل ربة الأسرة ووجود العاملة المنزلية، حيث انخفض عدد الأسر التي تتميز بارتفاع متوسط دخل ربة الأسر لتشكل النسبة نحو ٩.٧% من إجمالي عدد الأسر بالعينة، في حين بلغت نسبة الأسر ذات الدخل المتوسط لربة الأسرة حوالي ٧٦.٦% من إجمالي عدد الأسر بالعينة، وانخفضت النسبة لتبلغ نحو ١٣.٧% من إجمالي عدد الأسر التي ينخفض فيها دخل ربة الأسرة بالعينة.

* **نمط المسكن :**

يعد نمط المسكن من الجوانب الاقتصادية للأسرة، فنمط المسكن يمكن ان يحدد مدي الحاجة إلي العاملة المنزلية، فالأسر التي تقطن في الفيلات تكون في حاجة أكبر للعاملة المنزلية من الأسر التي تقطن في الشقق والمنازل الشعبية، حيث تتعدد الفراغات في الفيلات وتتطلب جهداً أكبر للعناية بها، إلا أن هذا الوضع يتوقف علي القدرة الاقتصادية للأسر وانتشار نمط الفيلات، ولا يعد من الفرضيات الثابتة خاصة

في ظل انتشار الأسر النووية وكبر مساحة الشقق السكنية وارتفاع أسعار الفيلات وعدم قدرة الكثير من الأسر علي اقتناء هذا النمط، وعلي ذلك ومن خلال الجدول (١٠) والشكل (١٠) واللذان يوضحان التوزيع النسبي للأسر التي لديها عاملة منزلية حسب متوسط نمط المسكن بالعينة عام ٢٠١٤م يتضح التالي :

جدول (١٠) : التوزيع النسبي للأسر التي لديها عاملة منزلية حسب نمط المسكن بالعينة عام ٢٠١٤م.

النمط	منزل شعبي	عمارة مستقلة	فيلا	شقة بعمارة	الإجمالي
%	٠.٩	٤٣.٦	١٩.٩	٣٥.٦	%١٠٠

المصدر: من واقع استمارة الاستبيان والدراسة الميدانية للباحث عام ٢٠١٤م.

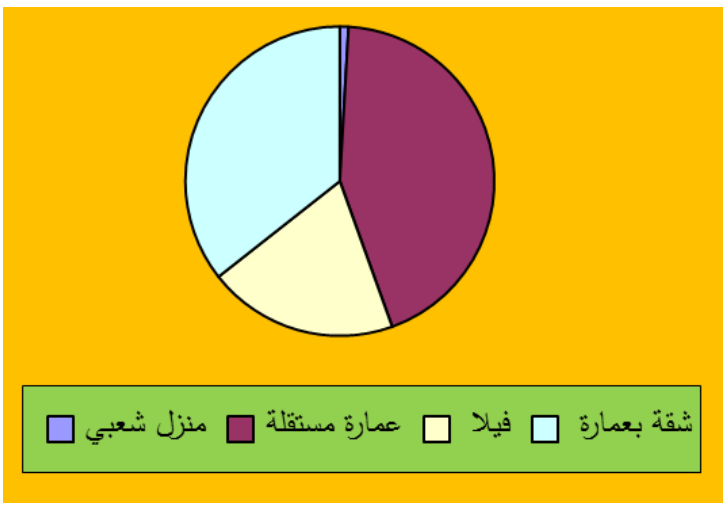

شكل (١٠) : التوزيع النسبي للأسر التي لديها عاملة منزلية حسب نمط المسكن بالعينة عام ٢٠١٤م.

- أرتبط وجود العاملة المنزلية لدي الأسر التي تقطن في المساكن الحديثة بصورة واضحة، إذ شكلت النسبة نحو ٤٣.٦% من إجمالي عدد الأسر بالعينة التي تقطن في العمارات المستقلة والتي ترتبط بالأسر الممتدة والمركبة ووجود أكثر من عاملة منزلية، علي حين مثلت النسبة نحو ٣٥.٦% من إجمالي عدد الأسر بالعينة التي تقطن في الشقق المستقلة ذات الإيجار السنوي، والتي ارتبطت إلي حد كبير بالأسر النووية، في حين جاءت النسبة لتمثل نحو ١٩.٩% من إجمالي عدد الأسر بالعينة التي تقطن في الفيلات والتي ارتبطت بالمساحة الكبيرة وحجم الأسرة الكبير فضلاً عن نمط الأسر المركبة والممتدة إلي حد ما، علي حين انخفضت النسبة بصورة واضحة لتشكل نحو ٠.٩% من إجمالي عدد الأسر بالعينة التي تقطن في المنازل التقليدية الشعبية.

* **ملكية المسكن :**

من خلال الجدول (١١) والشكل (١١) واللذان يوضحان التوزيع النسبي للأسر التي لديها عاملة منزلية حسب ملكية المسكن بالعينة عام ٢٠١٤م يتضح التالي :

- شكلت الفئة التي يوجد بها عاملة منزلية وافدة أو أكثر وتقطن في المساكن ذات الصفة الايجارية نحو ٢٦.٦% من إجمالي عدد الأسر بالعينة، وقد ارتبطت هذه الفئة إلي حد كبير بالأسر التي تقطن في العمارات وبنسبة قليلة مع الأسر التي تقطن داخل الفيلات والمنازل الشعبية، كما ارتبطت هذه الفئة بالأسر ذات الدخل المتوسط والأسر النووية، علي حين شكلت الأسر التي يوجد بها عاملة منزلية وافدة أو أكثر وتقطن في المساكن ذات الملكية الخاصة نحو ٧٣.٤% من إجمالي عدد الأسر داخل العينة، وقد ارتبطت هذه الفئة بنمط الفيلات والشقق السكنية داخل العمارات المستقلة الخاصة، وارتبطت أيضاً بالأسر المركبة والممتدة.

جدول (١١) : التوزيع النسبي للأسر التي لديها عاملة منزلية حسب ملكية المسكن بالعينة عام ٢٠١٤م.

الملكية	ملك	إيجار	الإجمالي
%	٧٣.٤	٢٦.٦	%١٠٠

المصدر: من واقع استمارة الاستبيان والدراسة الميدانية للباحث عام ٢٠١٤م.

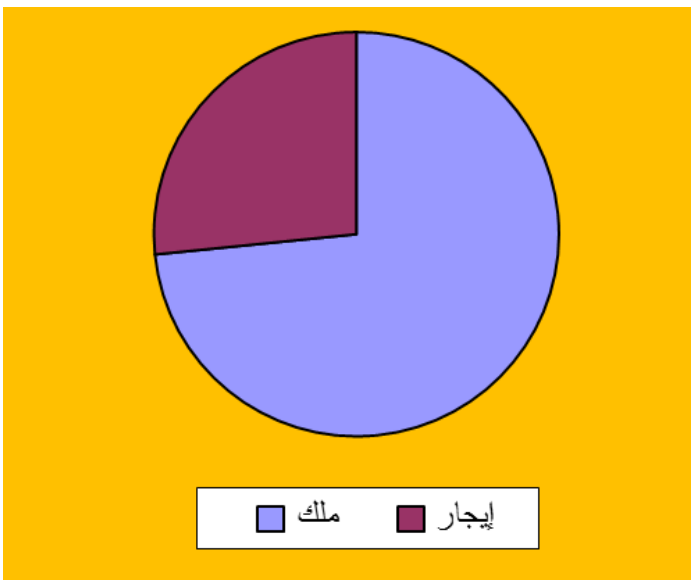

شكل (١١) : التوزيع النسبي للأسر التي لديها عاملة منزلية حسب ملكية المسكن بالعينة عام ٢٠١٤م.

* **نسبة العاملين من أفراد الأسرة :**

إن استخدام الأسر للعمالة المنزلية يتأثر طردياً بنسبة العاملون والعاملات من أفراد الأسرة دون رب الأسرة، فمن خلال الجدول (١٢) والشكل (١٢) واللذان يوضحان التوزيع النسبي للأسر التي لديها عاملة منزلية وافدة من الإناث حسب مساهمة العاملون من أفراد الأسرة دون رب الأسرة بالعينة عام ٢٠١٤م يتضح التالي:

جدول (١٢) : التوزيع النسبي للأسر التي لديها عاملة منزلية حسب مساهمة العاملون من أفراد الأسرة دون رب الأسرة بالعينة عام ٢٠١٤م.

البيان	عاملات من الإناث دون رب الأسرة	عاملون من الذكور دون رب الأسرة	الأسر التي تعتمد علي رب الأسرة	الإجمالي
%	٢٢.٣	٣٠.٩	٤٧.٨	%١٠٠

المصدر: من واقع استمارة الاستبيان والدراسة الميدانية للباحث عام ٢٠١٤م.

شكل (١٢) : التوزيع النسبي للأسر التي لديها عاملة منزلية حسب مساهمة العاملون من أفراد الأسرة دون رب الأسرة بالعينة عام ٢٠١٤م.

- بلغت نسبة الأسر التي لديها عاملة منزلية ويعمل بها أفراد من العاملات الإناث دون رب الأسرة ويساهمن في الدخل الشهري للأسرة نحو ٢٢.٣% من إجمالي عدد الأسر داخل العينة، علي حين سجلت النسبة نحو ٣٠.٩% بالنسبة للأسر التي بها عاملون من الذكور يعملون خارج المنزل دون رب الأسرة ويساهمون في الدخل الشهري للأسرة.

ب- الخصائص الديموجرافية :

وهي التي تتمثل في التركيب العمري لأفراد الأسرة، وحجم الأسرة، ونمط الأسرة، ومكان النشأة لأرباب الأسر

* **التركيب العمري لأفراد الأسرة :**

تتأثر ظاهرة العمالة المنزلية الوافدة من الإناث بالخصائص العمرية لأفراد الأسرة، حيث تتناسب طردياً مع ارتفاع عمر رب وربة الأسرة، كذلك مع ارتفاع نسبة كبار وصغار السن، فمن خلال الجدول (١٣) والشكل (١٣) واللذان يوضحان التوزيع النسبي لأفراد الأسر التي لديها عاملة منزلية وفقا لفئات السن والنوع بالعينة عام ٢٠١٤م يتضح التالي :

- بلغت نسبة السكان في الفئة العمرية (أقل من ١٥ عام) داخل الأسر التي لديها عاملة منزلية نحو ٤٢.٧% من إجمالي عدد السكان بالعينة، منهم نحو ٢٠% من الذكور وحوالي ٢٢.٧% من الإناث، وبما يعطي مؤشراً هاماً عن العلاقة الطردية بين ارتفاع نسبة فئة الأطفال ووجود العاملة المنزلية بالأسرة، وقد شكلت الفئة العمرية (أقل من ٥ سنوات) نحو ١٤.٤% من جملة السكان في مقابل نحو ١٥.١% للفئة العمرية (٥ : -١٠ سنوات)، وسجلت الفئة العمرية (١٠ : -١٥ عام) نحو ١٣.٢% من جملة السكان.
- بلغت نسبة السكان في الفئة العمرية (١٥ : -٦٠ عام) داخل الأسر المستخدمة للعاملة المنزلية نحو ٥١.٩% من إجمالي عدد السكان بالعينة، منهم نحو ٢٥.٦% من الذكور وحوالي ٢٦.٣% من الإناث، وهذه الفئة هي التي يقع علي عاتقها في الغالب الالتزامات المالية لاستقدام العاملة المنزلية وبما يعكس العلاقة الطردية بين وجود العاملة المنزلية وارتفاع نسبة السكان في الفئات العمرية الوسطي خاصة بين أرباب الأسر، والملاحظ علي هذه الفئة الارتفاع التدريجي ثم الانخفاض كلما ازدادت الفئة العمرية، حيث سجلت الفئة العمرية (١٥ : -٣٠ عام) نحو ١٦.٩% من جملة السكان، وارتفعت إلي نحو ٢٦.٩% للفئة العمرية

(٣٠ : –٤٥ عام)، علي حين شكلت الفئة العمرية (٤٥ : –٦٠ عام) نحو ٨.١% من جملة السكان.

- بلغت نسبة السكان في الفئة العمرية (٦٠ عام فأكثر) داخل الأسر المستقدمة للعاملة المنزلية نحو ٥.٤% من إجمالي عدد السكان بالعينة، منهم نحو ٢.٦% من الذكور وحوالي ٢.٨% من الإناث، وقد أثرت هذه النسبة في استقدام العاملة المنزلية بين كثير من الأسر، حيث انه من الملاحظ أن الأسر التي تتميز بوجود كبار السن والمتقاعدين والمعوقين أكثر ميلاً لاستقدام العاملة المنزلية.

جدول (١٣) : التوزيع النسبي لأفراد الأسر التي لديها عاملة منزلية وفقا لفئات السن والنوع بالعينة عام ٢٠١٤م.

فئات السن	ذكور	إناث	الإجمالي
أقل من ٥ سنة	٧.١	٧.٣	١٤.٤
٥ : – ١٠ سنة	٧.٤	٧.٧	١٥.١
١٠ : – ١٥ سنة	٦.٥	٦.٧	١٣.٢
١٥ : –٣٠ سنة	٨.٤	٨.٥	١٦.٩
٣٠ : – ٤٥ سنة	١٣.٣	١٣.٦	٢٦.٩
٤٥ : – ٦٠ سنة	٣.٩	٤.٢	٨.١
٦٠ : – ٧٥ سنة	١.٩	١.٩	٣.٨
٧٥ سنة فأكثر	٠.٧	٠.٩	١.٦
الإجمالي	**٤٩.٢**	**٥٠.٨**	**%١٠٠**

المصدر: من واقع استمارة الاستبيان والدراسة الميدانية للباحث عام ٢٠١٤م.

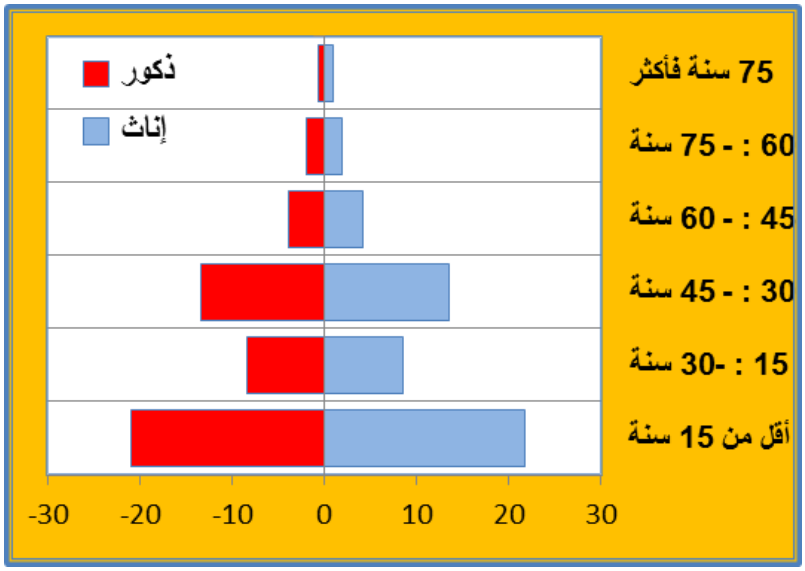

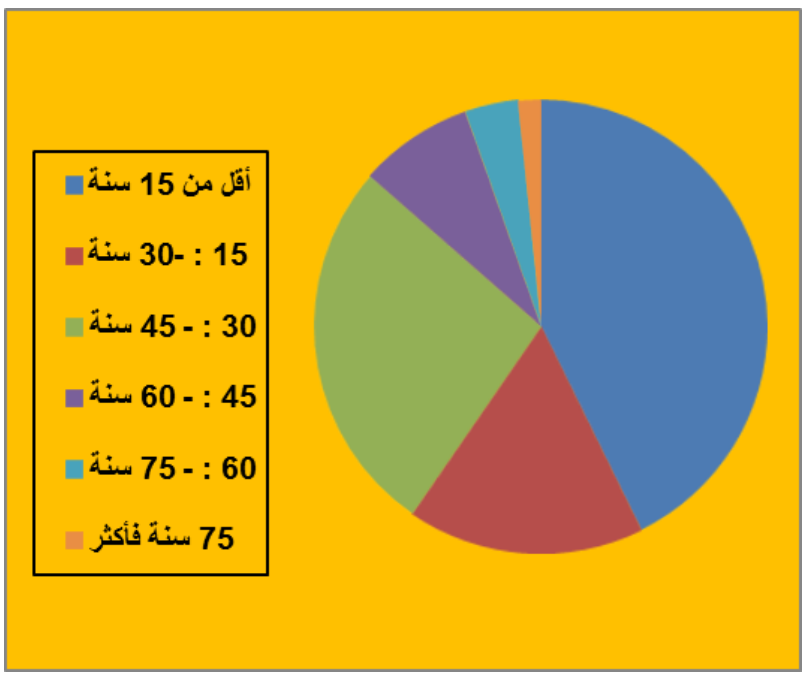

شكل (١٣) : التوزيع النسبي لأفراد الأسر التي لديها عاملة منزلية وفقا لفئات السن والنوع بالعينة عام ٢٠١٤م.

* **حجم الأسرة :**

من خلال الجدول (١٤) والشكل (١٤) واللذان يوضحان التوزيع النسبي للأسر التي لديها عاملة منزلية وفقا لحجم الأسرة بالعينة عام ٢٠١٤م يتضح التالي :

جدول (١٤) : التوزيع النسبي للأسر التي لديها عاملة منزلية وفقا لحجم الأسرة بالعينة عام ٢٠١٤م.

متوسط حجم الأسرة	١ : ٤ نسمة/أسرة	٥ : ٨ نسمة/أسرة	أكثر من ٩ نسمة/أسرة	الإجمالي
%	٠.٩	٤٣.٦	١٩.٩	%١٠٠

المصدر: من واقع استمارة الاستبيان والدراسة الميدانية للباحث عام ٢٠١٤م.

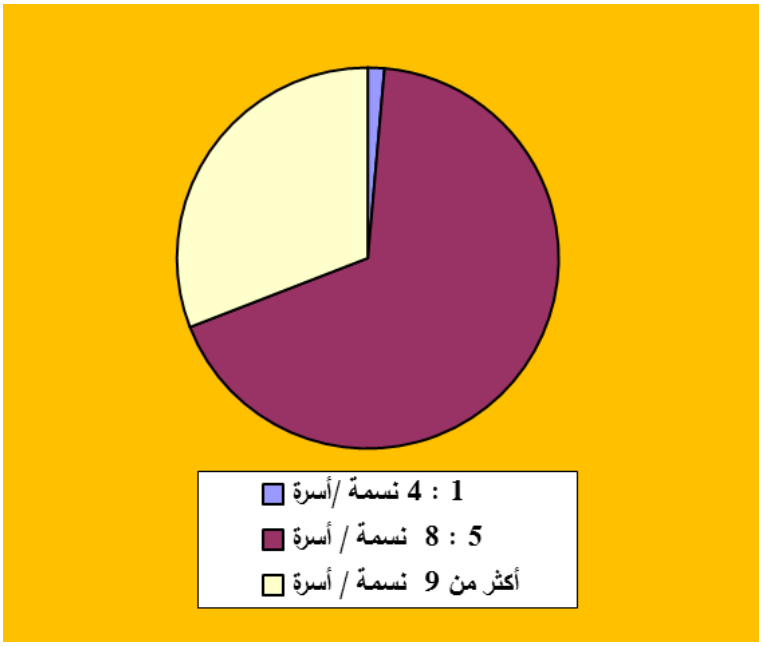

شكل (١٤) : التوزيع النسبي للأسر التي لديها عاملة منزلية وفقا لحجم الأسرة بالعينة عام ٢٠١٤م.

- بلغت نسبة الأسر التي لديها عاملة منزلية أو أكثر والتي يتراوح متوسط حجم الأسرة بها ما بين ١ : ٤ نسمة/أسرة نحو ٦.٣% من إجمالي عدد الأسر داخل العينة، في المقابل ترتفع النسبة تدريجياً مع ازدياد حجم الأسرة، حيث سجلت النسبة نحو ٤٣.٢% من إجمالي عدد الأسر داخل العينة للأسر التي يتراوح متوسط حجمها ما بين ٥ : ٨ نسمة/أسرة، وشكلت النسبة نحو نصف (٥٠.٥%) إجمالي عدد الأسر داخل العينة بالنسبة للأسر التي يزيد متوسط حجم الأسرة بها عن ٩ نسمة/أسرة، وبما يعكس العلاقة الطردية بين وجود العاملة المنزلية وارتفاع متوسط حجم الأسرة

***- نمط الأسرة :**

يمكن أن يؤثر نمط الأسرة من حيث كونها نووية أو ممتدة في استخدام العاملة نتيجة لكثرة الأفراد داخل الأسرة الذين يمكن أن يتقاسموا الأعباء المنزلية، بعكس الأسرة النووية والتي عادة ما تقع الأعباء المنزلية علي الزوجة وحدها وقد تخرج إلي العمل أيضاً (العبيدي، الخليفة، ١٩٩٤، ص ٤٧٥) وقد يختلف هذا الوضع فترتفع النسبة للأسر الممتدة مع خروج أفرادها للعمل والمساهمة في الدخل الشهري للأسرة والحاجة إلي العاملة المنزلية للمشاركة في الأعباء المنزلية، وعلي ذلك فمن خلال الجدول (١٥) والشكل (١٥) واللذان يوضحان التوزيع النسبي للأسر التي لديها عاملة منزلية حسب نمط الأسرة بالعينة عام ٢٠١٤م يتضح التالي :

- بلغت نسبة الأسر التي لديها عاملة منزلية أو أكثر والتي تكون من نمط الأسر النووية نحو ٣٩.٣% من إجمالي عدد الأسر داخل العينة، وقد ارتبطت هذه الفئة بالأسر التي يتراوح متوسط حجمها ما بين ٢ : ٦ نسمة/أسرة والتي لديها أطفال دون سن الخامسة وتخرج ربة الأسرة إلي العمل بما يدعو إلي الحاجة للعاملة المنزلية للمساعدة في الأعباء المنزلية والتخفيف عن كاهل ربة الأسرة، علي حين بلغت نسبة الأسر الممتدة التي يوجد لديها عاملة منزلية أو أكثر نحو

٦٠.٧% من إجمالي عدد الأسر داخل العينة، والتي ارتبطت إلي حد كبير بالأسر كبيرة الحجم والتي ترتفع بها نسبة المشاركين والمشاركات من أفرادها في متوسط الدخل الشهري بالعمل خارج المنزل.

جدول (١٥) : التوزيع النسبي للأسر التي لديها عاملة منزلية حسب نمط الأسرة بالعينة عام ٢٠١٤م.

نمط الأسرة	نووية	ممتدة ومركبة	الإجمالي
%	٣٩.٣	٦١.٧	%١٠٠

المصدر: من واقع استمارة الاستبيان والدراسة الميدانية للباحث عام ٢٠١٤م.

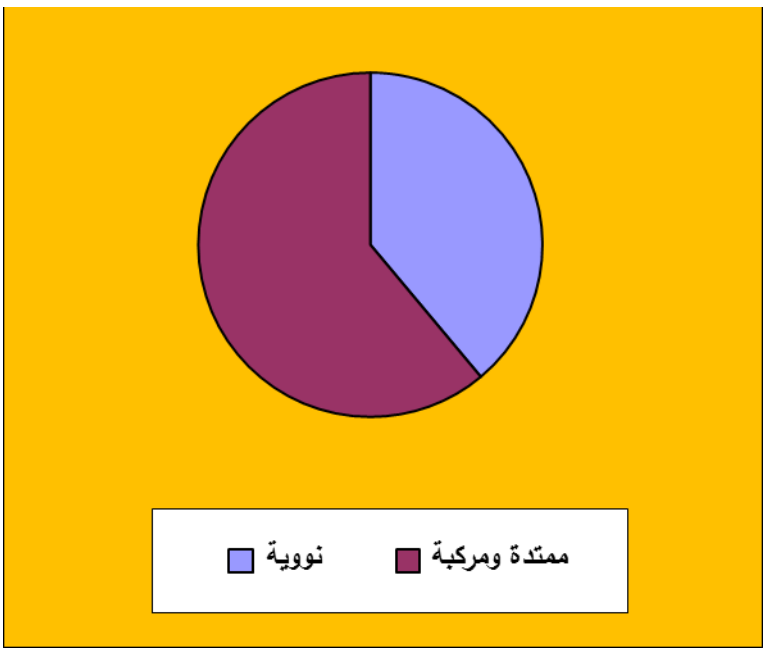

شكل (١٥) : التوزيع النسبي للأسر التي لديها عاملة منزلية حسب نمط الأسرة بالعينة عام ٢٠١٤م.

* **مكان النشأة :**

من خلال الجدول (١٦) والشكل (١٦) واللذان يوضحان التوزيع النسبي للأسر التي لديها عاملة منزلية حسب مكان نشأة رب الأسرة بالعينة عام ٢٠١٤م يتضح التالي :

جدول (١٦) : التوزيع النسبي للأسر التي لديها عاملة منزلية حسب مكان نشأة رب الأسرة بالعينة عام ٢٠١٤م.

مكان النشأة	المناطق الريفية	المناطق الحضرية	الإجمالي
%	٣٢.٦	٦٧.٤	%١٠٠

المصدر: من واقع استمارة الاستبيان والدراسة الميدانية للباحث عام ٢٠١٤م.

شكل (١٦) : التوزيع النسبي للأسر التي لديها عاملة منزلية حسب مكان نشأة رب الأسرة بالعينة عام ٢٠١٤م.

- إن ظاهرة استخدام العمالة المنزلية الوافدة من النساء تتأثر بالخصائص الحضرية لرب الأسرة، فمن الملاحظ انها ترتفع بشكل ملحوظ لدي أرباب الأسر أصحاب الأصول الحضرية بالمقارنة بنظرائهم من الأصول الريفية (العبيدي، الخليفة، ١٩٩٤، ص ٤٧٩)، حيث بلغت نسبة الأسر التي لديها عاملة منزلية أو أكثر والتي يرجع أصول أربابها إلي القطاعات الحضرية نحو ٦٧.٤% من إجمالي عدد الأسر داخل العينة، في المقابل تنخفض تلك النسبة لدي اسر التي يرجع أصول أربابها الي القطاعات الريفية لتصل إلي نحو ٣٢.٦% من إجمالي عدد الأسر داخل العينة، وربما يرجع ذلك إلي ان أرباب الأسر الذين أصولهم من المناطق الريفية يمكن ان يكونوا أكثر تحرجاً من وجود العاملة المنزلية بالمقارنة بأرباب الأسر أصحاب الأصول الحضرية، وذلك لان العادات والتقاليد والتي لا تحبذ وجود الأجنبية في الأسرة عادة ما تكون أقوي في القطاعات الريفية مما هي عليه في المناطق الحضرية.

٤) مجالات عمل عاملات المنازل في المدينة المنورة :

تتعدد مجالات العمل التي تقوم بها العاملة المنزلية داخل الأسرة السعودية، حيث تتركز في ثلاث مجالات ((Three (C) هي التنظيف Cleaning والطهو Cooking والرعاية لأفراد الأسرة Caring، ومن خلال الجدول (١٧) والشكل (١٧) واللذان يعكسان أعمال العمالة المنزلية الوافدة من الإناث في المدينة المنورة من وجهة نظر أرباب الأسر (بالعينة) عام ٢٠١٤م حيث يتضح التالي :

- إن محور الأعمال التي تقوم بها العاملة المنزلية تتمركز في العناية بشئون المنزل ومساعدة ربة الأسرة بصفة عامة، حيث نجد ان متوسط اتجاهات أرباب الأسر نحو الأعمال التي تقوم بها العاملة المنزلية يميل إلي تأييد وجود هذه الأعمال، حيث جاءت أعمال غسيل الأواني والملابس في المرتبة الأولي بنسبة ١٧.٣% من إجمالي التكرارات طبقاً لآراء أرباب الأسر داخل عينة البحث، في

حين جاءت أعمال تنظيف المسكن في المرتبة الثانية بنسبة ١٦.٨% من إجمالي التكرارات طبقاً لآراء أرباب الأسر داخل عينة البحث، وفي المرتبة الثالثة جاءت أعمال ترتيب المسكن بنسبة ١٦.٢% من إجمالي التكرارات طبقاً لآراء أرباب الأسر داخل عينة البحث، وشكلت أعمال تلبية أفراد الأسرة نحو ١٤.٥% من إجمالي التكرارات طبقاً لآراء أرباب الأسر داخل عينة البحث، وبحيث شكلت الأعمال السابقة والخاصة بشئون المنزل نحو ٦٤.٨% من إجمالي التكرارات طبقاً لآراء أرباب الأسر داخل عينة البحث.

- جاءت أعمال طهو الطعام (١٠.٩%) والعناية بالأطفال (١٠.٣%) والاهتمام بربة الأسرة (٦.٤%) في المراتب التالية، وبحيث شكلت هذه الأعمال ما يزيد عن نحو ربع (٢٧.٦%) إجمالي التكرارات طبقاً لآراء أرباب الأسر داخل عينة البحث.
- جاءت في المراتب الأخيرة بين الأعمال التي تقوم بها العاملة المنزلية الأعمال الخاصة بالعناية بكبار السن والمعوقين بالأسرة (٢.٨%) وأعمال الخياطة والتطريز (١.٧%) والاهتمام برب الأسرة (١.٦%) وأعمال شراء متطلبات المطبخ (١.٥%)، وبحيث شكلت هذه الأعمال نحو (٧.٦%) من إجمالي التكرارات طبقاً لآراء أرباب الأسر داخل عينة البحث.
- تشير نتائج التحليل الإحصائي الي ان الأعمال التي تمتاز بها العاملة المنزلية كانت جوهرية، حيث سجلت قيمة مربع كاي أقل من (٠.٠٥%) مما يؤكد علي وجود هذه الأعمال لدي مجتمع البحث باستثناء أعمال الطهي حيث بلغ مستوي دلالتها (٠.٤٦%).
- باستخدام معامل الارتباط بيرسون بين الأعمال التي تقوم بها العاملة المنزلية وبين الخصائص الاجتماعية للعاملة المنزلية (العمر – التعليم – الجنسية – الحالة الزواجية) وجد انه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تلك المتغيرات والأعمال التي تقوم بها العاملة المنزلية، حيث سجل معامل الارتباط قيماً تقل عن ± ٠.١ مع جميع المتغيرات وبمستوي دلالة اكبر من (٠.٠٥%) باستثناء

الحالة التعليمية والتي سجل بها معامل الارتباط (-٠.٣١%) بمستوي دلالة اكبر من (٠.٠٥%) أي انه كلما ارتفع المؤهل التعليمي للعاملة المنزلية كلما قلت الأعمال التي تكلف بها من الأسرة.

جدول (١٧) : أعمال العمالة المنزلية الوافدة من الإناث في المدينة المنورة من وجهة نظر أرباب الأسر (بالعينة) عام ٢٠١٤م.

الأعمال	التكرارات	%	% من جملة الأسر
تنظيف المسكن	٥٢١	١٦.٨	٩٥.٤
طهو الطعام	٣٣٨	١٠.٩	٦١.٩
غسيل الأواني والملابس	٥٣٧	١٧.٣	٩٨.٣
العناية بالأطفال*	٣١٨	١٠.٣	٦٩.٤
تلبية طلبات الأفراد بالأسرة	٤٤٩	١٤.٥	٨٢.٣
أعمال الخياطة والتطريز	٥١	١.٧	٩.٤
شراء متطلبات المطبخ	٤٧	١.٥	٨.٧
الاهتمام برب الأسرة	٤٨	١.٦	٨.٨
الاهتمام بربة الأسرة	١٩٨	٦.٤	٣٦.٣
ترتيب المنزل	٥٠١	١٦.٢	٩١.٩
العناية بكبار السن والمعوقين بالأسرة**	٨٧	٢.٨	٧٩.٤
الإجمالي	**٣٠٩٥**	**%١٠٠**	-

* النسبة من إجمالي استجابات الأسر التي لديها أطفال بالأسرة والتي بلغ عددها ٤٥٩ أسرة بنسبة ٨٤.١% من إجمالي عدد الأسر داخل العينة.

** النسبة من إجمالي استجابات الأسر التي لديها كبار السن بالأسرة والتي بلغ عددها ٩٣ أسرة بنسبة ١٧.١% من إجمالي عدد الأسر داخل العينة.

المصدر: من واقع استمارة الاستبيان والدراسة الميدانية للباحث عام ٢٠١٤م.

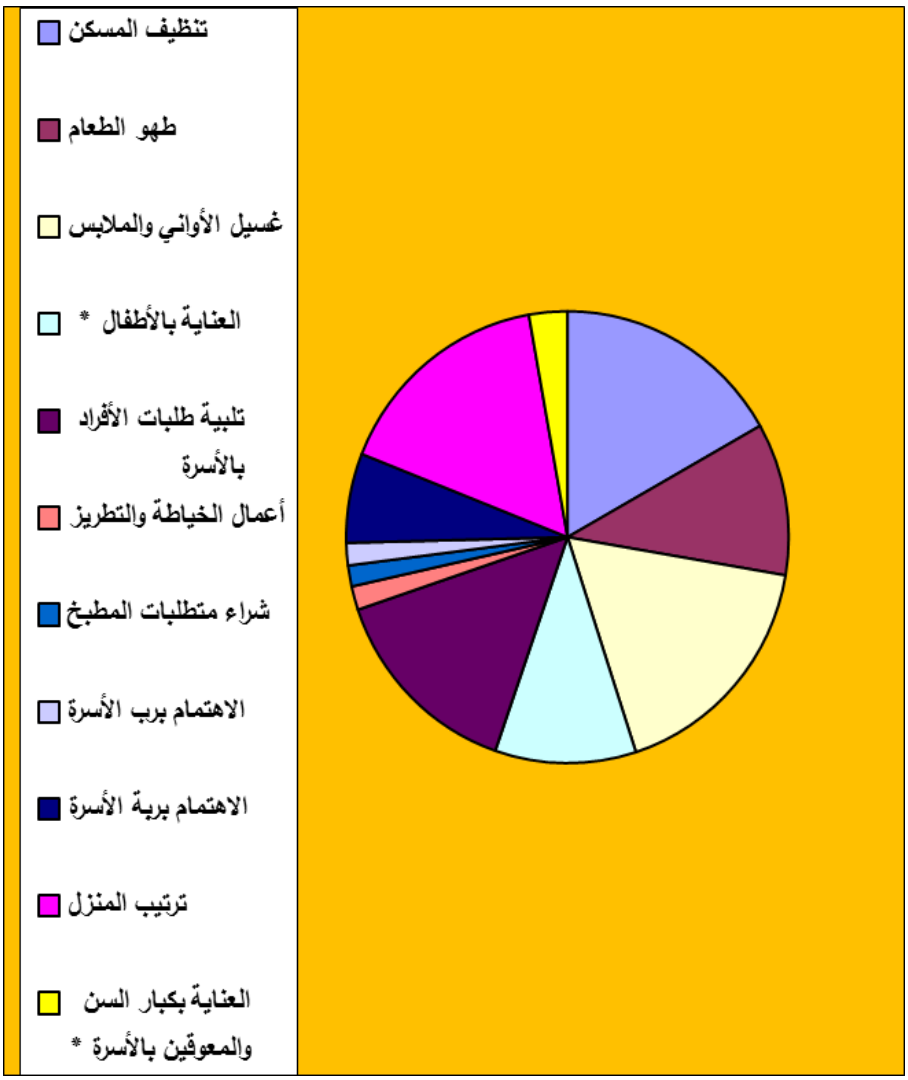

شكل (١٧) : أعمال العمالة المنزلية الوافدة من الإناث في المدينة المنورة من وجهة نظر أرباب الأسر (بالعينة) عام ٢٠١٤م.

- إما عن مدي الاختلاف في اتجاهات الأسر نحو عمل العاملة المنزلية باختلاف الخصائص الاجتماعية لها، وباستخدام تحليل التباين ANOVA فقد وجد ان الاتجاه نحو الأعمال التي تقوم بها العاملة المنزلية لا يختلف باختلاف التركيب العمري لها (قيمة F = ٠.٦٤٧) ولا يختلف باختلاف جنسيتها (قيمة F = ٠.٥٥٩) ولا يختلف باختلاف مستوي التحصيل التعليمي لها (قيمة F = ١.٨٦١) ولا يختلف باختلاف حالتها الزواجية (قيمة F = ٠.٦١٤)

والخلاصة عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الاجتماعية والشخصية للعاملة المنزلية وبين الأعمال التي تقوم بها العاملة المنزلية

٥) النتائج الايجابية والسلبية لاستقدام العمالة المنزلية من الإناث في المدينة المنورة :

في هذا الإطار هدفت هذه الدراسة الي التعرف علي الآثار السلبية للعمالة المنزلية الوافدة من الإناث حتي يمكن وضع الحلول والمقترحات التي تسهم في التقليل من حدتها وتلافيها، ولتقف علي الجوانب الايجابية حتي يمكن تعظيمها بالصورة التي تساعد علي الاستفادة منهن دون التأثر بسلبياتهن.

أ- النتائج السلبية :

إن استمرارية استقدام العمالة المنزلية الوافدة من الإناث وظروف تواجدهن داخل الأسرة له آثار سلبية علي الأسرة والمجتمع، وذلك لكون العاملات المنزليات يمثلن قطاع كبير وافد إلي المجتمع يحمل ثقافات وعادات وتقاليد مختلفة كما إنهن من مستويات تعليمية واجتماعية وصحية منخفضة (كسناوي، ١٤٠٩هـ، ص ٣٤٦)، وتتمثل النتائج السلبية في الجوانب التربوية والاجتماعية والأمنية والاقتصادية والصحية علي الأسرة والمجتمع، فمن خلال الجدول (١٨) والشكل (١٨) واللذان يعكسان النتائج السلبية لظاهرة استقدام العمالة المنزلية الوافدة من الإناث في المدينة المنورة (بالعينة) عام ٢٠١٤ يتضح التالي :

جدول (١٨) : النتائج السلبية للعمالة المنزلية الوافدة من الإناث في المدينة المنورة من وجهة نظر أرباب الأسر (بالعينة) عام ٢٠١٤م.

النتائج السلبية	التكرارات	%	% من جملة الأسر
ترك ربة المنزل أطفالها مع العاملة حين تخرج من المنزل*	٢٤٤	١٣.٦	٥٣.١
يتأثر الأطفال حين تغيب أو تسافر العاملة*	٩١	٥.١	١٩.٨
تفضيل الطفل بان يكون بجانب العاملة أكثر من الأم*	٥٦	٣.١	١٢.٢
لجوء العاملة إلي ضرب الأطفال بالأسرة أو الشجار معهم*	٦٣	٣.٥	١٣.٧
تأثر الأطفال بلغة ولهجة الخادمة والحديث بها أحيانا*	٢٤٤	١٣.٦	٥٣.١
خروج العاملة بمفردها إلي السوق لشراء احتياجات الأسرة	٨٥	٤.٧	١٥.٦
عدم ارتداء العاملة لغطاء الوجه حين الخروج من المنزل	٢٣٨	١٣.٣	٤٣.٦
خروج العاملة لزيارة أصدقاء لها بالمساكن المجاورة	٥٥	٣.١	١٠.١
اتصاف العاملة بصفة الكذب في الحديث مع أفراد الأسرة	١٥٤	٨.٦	٢٨.٢
تتسبب العاملة في بعض المشكلات الأسرية	١٠٥	٥.٩	١٩.٢
قيام العاملة بنقل أسرار الأسرة إلي اسر أخري	١٣٤	٧.٥	٢٤.٥
قيام العاملة بسرقة نقود أو مستلزمات الأسرة	٣٩	٢.٢	٧.١
قيام العاملة بإتلاف بعض أثاث الأسرة	١٤٠	٧.٨	٢٥.٦
عدم اهتمام العاملة بنظافتها وصحتها	٧٠	٣.٩	١٢.٨
قيام العاملة بإحداث أضرار صحية للأطفال أو لأفراد الأسرة*	٧٤	٤.١	١٦.١
الإجمالي	**١٧٩٢**	**١٠٠**	–

* النسبة من إجمالي استجابات الأسر التي لديها أطفال بالأسرة والتي بلغ عددها ٤٥٩ أسرة بنسبة ٨٤.١% من إجمالي عدد الأسر داخل العينة.

المصدر: من واقع استمارة الاستبيان والدراسة الميدانية للباحث عام ٢٠١٤م.

شكل (١٨) : النتائج السلبية للعمالة المنزلية الوافدة من الإناث في المدينة المنورة من وجهة نظر أرباب الأسر (بالعينة) عام ٢٠١٤م.

- تسببت بعض العاملات المنزليات في ظهور آثار سلبية أخلاقية أوضحها أرباب الأسر بالعينة، وقد بلغت نسبة الآثار السلبية الأخلاقية داخل عينة البحث نحو ٤٣.١% من إجمالي التكرارات طبقاً لآراء أرباب الأسر داخل عينة البحث بالمدينة المنورة، وقد تمثلت تلك الآثار السلبية الأخلاقية من وجهة نظر أرباب الأسر في عدم ارتداء العاملة لباس الوجه حين خروجها من المنزل (١٣.٣%)

واتصاف العاملة أحيانا بالكذب (٨.٦%) ونقل العاملة أسرار الأسرة خارج المنزل إلي الأسر الأخرى (٧.٥%) وتسبب العاملة بعض المشكلات الأسرية بين أفراد الأسرة (٥.٩%) وخروج العاملة بمفردها إلي السوق لشراء احتياجات الأسرة (٤.٧%) وإصرار العاملة أحيانا علي زيارة أصدقاء لها بالمساكن المجاورة دون علم الأسرة (٣.١%)، وهذه الآثار السلبية الأخلاقية للعاملة المنزلية يمكن ان تكون عامل مساعد علي الفساد والانحراف الأخلاقي، فضلاً عن التأثير النفسي علي الأسرة نتيجة الخوف من خروج العاملة واتصالها بأفراد خارج المنزل غير معروفين للأسرة.

- سجلت الآثار التربوية السلبية للعاملة المنزلية علي الأسرة والمجتمع نحو ٢٥.٣% من إجمالي التكرارات طبقاً لآراء أرباب الأسر داخل عينة البحث بالمدينة المنورة، وجاءت هذه الآثار التربوية السلبية بنتائج عكسية علي تنشئة الأطفال وطبيعة الدور الوظيفي لربة الأسرة والفتيات داخل الأسرة وخلق نوع من الشعور بالترفع عن بعض الأعمال فضلاً عن التراخي والتكاسل والاتكالية، وقد تمثلت هذه الآثار التربوية السلبية للعاملة المنزلية في ترك ربة المنزل الأطفال مع العاملة حين الخروج من المنزل (١٣.٦%) وتأثر الأطفال بغياب العاملة أو سفرها (٥.١%) وقيام العاملة المنزلية بضرب الأطفال بالأسرة أو الشجار معهم (٣.٥%) وتفضيل الأطفال بان يكونوا بجانب العاملة المنزلية أكثر من الأم (٣.١%)، وهذه الآثار السلبية التربوية جاءت بدورها نتيجة لانتماء العاملة المنزلية لثقافة مجتمعها ولتصورها للتنشئة الاجتماعية للطفل من منظور تنشئتها الاجتماعية وبحصيلة رصيد اجتماعي خاص بظروف مجتمعها (الذكري، ٢٠٠٥، ص ٤٢).
- أوضح أرباب الأسر أن تأثر الأطفال بلغة ولهجة العاملة المنزلية واحدة من اكبر الآثار السلبية الناتجة عن استقدام العاملة المنزلية، حيث بلغ إجمالي التكرارات نحو هذه المشكلة حوالي ١٣.٦% من إجمالي التكرارات طبقاً لآراء

أرباب الأسر داخل عينة البحث بالمدينة المنورة، فالعاملة وان تعلمت اللغة العربية فإنها تتحدثها بلهجة ركيكة وبلكنة غريبة ومشوهة ونتيجة لذلك أدخلت بعض الكلمات والتركيبات والمفردات اللغوية الغريبة إلي لغة الأطفال أثرت عليهم داخل المدرسة.

- إن من بين تحديات الآثار السلبية للعاملة المنزلية هو الآثار الصحية والتي جاءت بنسبة ٨% من إجمالي التكرارات طبقاً لآراء أرباب الأسر داخل عينة البحث بالمدينة المنورة، وقد تمثلت تلك الآثار في تسبب العاملة المنزلية أحيانا في إحداث أضرار صحية للأطفال أو لأفراد الأسرة نتيجة الشجار معهم أو الإهمال في رعايتهم (٤.١%) إلي جانب عدم اهتمام العاملة المنزلية بنظافتها أو صحتها (٣.٩%) ويأتي ذلك نتيجة انخفاض الوعي الصحي للعاملة المنزلية، وان غالبيتهن يأتين من أوساط اجتماعية وصحية هابطة، ومن الجدير بالذكر أن من واجبات مكاتب الاستقدام عدم إنهاء استقدام العاملة قبل تقديها إلي القنصلية السعودية في بلد الاستقدام شهادة صحية تفيد بعدم وجود الأمراض المعدية، ولكن في بعض الأحيان وأمام الحاجة للعمل لتحسين المستوي المعيشي تمكنت بعض العاملات من الحصول علي هذه الشهادات بطريقة غير مشروعة، هذا في ظل أن بعض الأسر أيضا لا تقوم بعمليات الكشف الطبي الشامل علي العاملة داخل المملكة لاستخراج الإقامة لهن وتأخرهم في ذلك في الفترة الأولي للاستقدام.
- بعيداً عن رؤية البعض أن من النتائج السلبية الاقتصادية للعاملة المنزلية هو استنزاف الموارد الاقتصادية للدولة نتيجة لحجم التحويلات المالية الكبيرة للعمالة المنزلية، فضلاً عن أن راتب العاملة يعد اقتطاع في الدخل الشهري للأسرة يمكن الاستفادة منه دون أن يمثل عبء علي كاهل الأسرة، يري بعض أرباب الأسر ان من ضمن الآثار السلبية الاقتصادية لوجود العاملة المنزلية داخل العينة بالمدينة المنورة هو قيام العاملات بإتلاف بعض أثاث الأسرة، وقد جاء

تكرار هذا الجانب بنسبة ٧.٨% من إجمالي التكرارات طبقاً لآراء أرباب الأسر داخل عينة البحث بالمدينة المنورة.

- من ضمن النتائج السلبية لوجود العاملة المنزلية الأجنبية داخل الأسرة جاءت الآثار الأمنية، وقد جاءت هذه النتائج ضمن استجابات أرباب الأسر متمثلة في قيام العاملة المنزلية بسرقة النقود أو مستلزمات الأسرة وذلك بنسبة ٢.٢% من إجمالي التكرارات طبقاً لآراء أرباب الأسر داخل عينة البحث بالمدينة المنورة.

والواقع إذا كان ما سبق ذكره يعكس – إلي حد كبير – النتائج السلبية لاستقدام العاملة المنزلية، وان معظم تلك الآثار لها تأثير كبير علي أفراد الأسرة والمجتمع، إلا أن استجابات أرباب الأسر لم توضح بعض الجوانب السلبية الاخري التي تعاني منها الأسر بالمدينة وتظهر في الصحف اليومية أو يمكن التعرف عليها بالمعايشة اليومية للباحث، مثل الخوف من قيام العاملة المنزلية بأعمال السحر والشعوذة لأفراد الأسرة، والخوف من هروب العاملة المنزلية من المسكن بما يحقق أضرار مادية للأسرة من منظور ان الأسرة مسئولة عن دفع تكاليف الاستقدام، والخوف من وجود أبناء في سن المراهقة بالأسرة مع وجود العاملة المنزلية وخروج أرباب الأسرة بما يشكل قلق نفسي لدي الأبوين.

وعلي الرغم من النتائج السلبية السابقة لاستقدام العاملة المنزلية إلا أن استجابات أرباب الأسر عن مدي الاستغناء عن العاملة أوضحت أن نحو ٦٨.١% (٣٧٢ أسرة) من إجمالي عدد الأسر أوضحوا أن وجود العاملة المنزلية شئ ضروري وانه لا يمكن الاستغناء عنها بما يظهر الاعتماد عليها وعدم تصور تنازل الأسرة عن العاملة المنزلية أو قبول الاستغناء عنها، بل أن حدوث ذلك يفقدها توازنها، ونتيجة لذلك فقد أصبحت الأسر تعتمد كلياً علي العاملة المنزلية، بما أدي إلي أن أصبحت الأسرة في غالبية صورها شكلاً بلا مضمون وجسداً بلا روح (العساف، ١٤٠٧هـ، ص ٣٥).

ب- النتائج الايجابية :

علي الرغم من النتائج السلبية علي الأسرة والمجتمع السالفة الذكر والناتجة عن استقدام العمالة المنزلية، فان استمرار تنامي تلك الظاهرة يعكس ان هناك جوانب ايجابية لها أدت الي استمرارية الظاهرة بالرغم من جوانبها السلبية، فمن خلال الجدول (١٩) والشكل (١٩) واللذان يعكسان النتائج الايجابية لظاهرة استقدام العمالة المنزلية الوافدة من الإناث في المدينة المنورة (بالعينة) وفقا لآراء أرباب الأسر عام ٢٠١٤ يتضح التالي :

- أوضح أرباب الأسر أن للعاملة المنزلية جوانب ايجابية جاء معظمها متمثلاً في أن العاملة المنزلية أتاحت الوقت الكافي لربة الأسرة للقيام بواجباتها سواء للخروج للدراسة أو العمل أو مذاكرة الدروس لأبنائها، حيث بلغ إجمالي التكرارات نحو هذه الجوانب الايجابية حوالي ٣٨.٨% (٨٦.٦% من إجمالي عدد الأسر بالعينة) من إجمالي التكرارات طبقاً لآراء أرباب الأسر داخل عينة البحث بالمدينة المنورة.
- أوضح أرباب الأسر ان من ضمن النتائج الايجابية للعاملة المنزلية دورها الفعال في الإبقاء علي نظافة وترتيب المنزل وإطاعة أوامر ربة الأسرة في هذا المضمار، حيث بلغ إجمالي التكرارات نحو هذا الجانب الايجابي حوالي ٣٢.٩% (٧٣.٤% من إجمالي عدد الأسر بالعينة) من إجمالي التكرارات طبقاً لآراء أرباب الأسر داخل عينة البحث بالمدينة المنورة.
- تضمنت آراء أرباب الأسر دور العاملة المنزلية الايجابي في مساعدة ربات الأسر من الطالبات في مذاكرة دروسهن، وذلك بقيام العاملة المنزلية بالأعباء المنزلية لربة الأسرة بدلا منها بما يوفر الراحة النفسية والوقت لربة الأسرة لمذاكرة دروسها، وقد بلغ إجمالي التكرارات نحو هذا الجانب الايجابي حوالي ١٦.١% (٩٤.٧% من إجمالي عدد الأسر بالعينة التي تكون ربة الأسرة بها

طالبة) من إجمالي التكرارات طبقاً لآراء أرباب الأسر داخل عينة البحث بالمدينة المنورة.

جدول (١٩) : النتائج الايجابية للعمالة المنزلية الوافدة من الإناث في المدينة المنورة من وجهة نظر أرباب الأسر (بالعينة) عام ٢٠١٤م.

النتائج الايجابية	التكرارات	%	%
إتاحة الوقت لربة الأسرة للقيام بواجباتها	٤٧٣	٣٨.٨	٨٦.٦
المساهمة في جعل المنزل نظيفاً ومرتباً	٤٠١	٣٢.٩	٧٣.٤
إعطاء الفرصة لربة الأسرة لمذاكرة دروسها*	١٩٧	١٦.١	٩٤.٧
المساعدة في تفرغ فتيات الأسرة للمذاكرة أو الخروج للعمل**	١٤٩	١٢.٢	٦٧.٨
الإجمالي	**١٢٢٠**	**١٠٠**	–

* النسبة من إجمالي استجابات الأسر التي ربة المنزل بها طالبة والتي بلغ عدده ٢٠٨ أسرة بنسبة ٣٨.١% من إجمالي عدد الأسر داخل العينة

** النسبة من إجمالي استجابات الأسر التي لديها فتيات بالأسرة طالبات او موظفات والتي بلغ عددها ٢٢٠ أسرة بنسبة ٤٠.٣% من إجمالي عدد الأسر داخل العينة

المصدر: من واقع استمارة الاستبيان والدراسة الميدانية للباحث عام ٢٠١٤م.

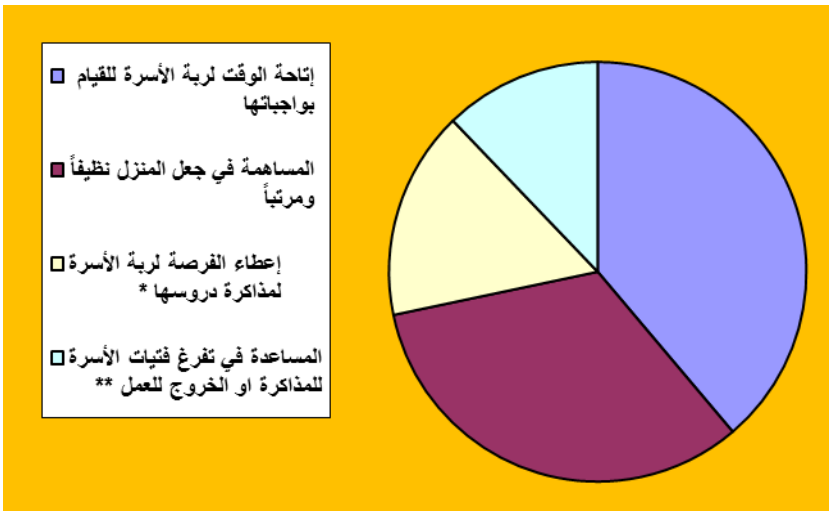

شكل (١٩) : الآثار الايجابية للعمالة المنزلية الوافدة من الإناث في المدينة
المنورة من وجهة نظر أرباب الأسر (بالعينة) عام ٢٠١٤م.

- تشير آراء أرباب الأسر أن من ضمن الجوانب الايجابية للعاملة المنزلية دورها في المساعدة علي تفرغ فتيات الأسرة للمذاكرة أو الخروج لأداء أعمالهن الوظيفية وذلك بقيام العاملة بالأعباء المنزلية بدلاً عنهن، حيث بلغ إجمالي التكرارات نحو هذا الجانب الايجابي حوالي ١٢.٢% (٦٧.٨% من إجمالي عدد الأسر بالعينة التي تكون فتيات الأسرة بها طالبات أو عاملات) من إجمالي التكرارات طبقاً لآراء أرباب الأسر داخل عينة البحث بالمدينة المنورة

والواقع إذا كان ما سبق ذكره يعكس – إلي حد كبير – النتائج الايجابية لاستقدام العاملة المنزلية، وان معظم تلك الآثار كان لها تأثير كبير علي أفراد الأسرة والمجتمع، إلا أن استجابات أرباب الأسر لم توضح بعض الجوانب الايجابية الاخري التي تستفيد منها الأسر بالمدينة وأعطت قدراً من الاستمرارية لهذه الظاهرة، مثل دور العاملة المنزلية الايجابي لدي الأسر التي لديها أطفال معوقين (أصحاب الحالات الخاصة) أو كبار السن داخل الأسر الممتدة والمركبة والذين بحاجة إلي عناية ورعاية خاصة، وتقوم العاملة المنزلية في التخفيف من أعباء الرعاية الملقاة علي كاهل الأسرة في العديد من الحالات.

٦) المشكلات التي تتعرض لها عاملات المنازل بالمدينة المنورة :

إذا كان ما سبق يكشف عن أوضاع العمالة المنزلية من الإناث الوافدات إلي المدينة المنورة من خلال آراء أرباب الأسر تجاه العاملة المنزلية، وذلك كمؤشر يمكن من خلاله الحكم علي أوضاع تلك العمالة في المملكة العربية السعودية، فانه من الضروري الوقوف علي الوجه الآخر للمشكلة والمتمثل في آراء العاملة المنزلية

خاصة في أشكال التعامل وحجم الإساءة إليها وعلاقاتها بالأسرة المضيفة، والتي أدت إلي ظهور المشكلة علي السطح، والواقع أن تقدير حجم المشاكل والإساءات التي تعاني منها العاملة المنزلية أمر صعب ويوحي بوجود مشكلة جدية سائدة ومنتشرة علي نطاق واسع ولكن من الصعب رصدها نظراً لغياب آليات للإبلاغ عنها والافتقار إلي الوسائل القانونية والحماية اللازمة بسبب القيود علي حرية العاملة المنزلية وخوفها أن تنقلب ضدها القضية، كماً أن العمل المنزلي يتم في إطار الحياة الخاصة داخل المنازل بعيداً عن التنظيم والرقابة التي تتعلق بتفتيش العمل وخارج حماية التشريعات العمالية وغياب الحماية القانونية (موسي، ٢٠٠٧م، ص ٢)، كما أن بعض العاملات المشتغلات بالمنازل من المهاجرات واللاتي يتعرضن لبعض المشكلات والانتهاكات والتعديات يبقون الأمر في طي الكتمان ويبقون مع أرباب الأسر خوفاً من الترحيل وفقدان الوظائف خاصة في ظل إعالة أسرهن في أوطانهن والخوف من انقطاع مصدر العيش.

وفي إطار ذلك اعتمدت الدراسة علي عينة بلغت ٣٢ عاملة منزلية كانت موجودة في مركز رعاية شئون الخادمات التابع لوزارة الشئون الاجتماعية والملحق بمكتب مكافحة التسول بالمدينة المنورة، واللاتي تم ترحيلهن إلي المركز بعد هروبهن من العمل أو تم القبض عليهن بعد هروبهن من أصحاب العمل، وفي انتظار حلول لمشكلاتهن مع أصحاب العمل أو الترحيل إلي بلادهن الأصلية

ومن خلال الجدول (٢٠) والشكل (٢٠) واللذان يعكسان حجم المشكلات وأشكال الإساءة في حق عاملات المنازل في المدينة المنورة من وجهة نظر عاملات المنازل (بالعينة) عام ٢٠١٤م يتضح التالي :

- جاءت المشكلات الخاصة بأشكال الاستغلال في العمل في المرتبة الأولي بنسبة ٣٨.٥% من إجمالي التكرارات، وقد تمثلت أشكال هذه الإساءة في عدم

الحصول علي يوم عطلة أسبوعية مدفوعة الأجر بنسبة ١١.٩% من إجمالي التكرارات داخل العينة احتلت بهم المرتبة الأولي بين إجمالي المشكلات التي تواجهها العاملة المنزلية بالمدينة المنورة، حيث وجد أن معظم أصحاب العمل لا يشجعن العاملة المنزلية في الحصول علي يوم عطلة وانه لا يحق لها الخروج بمفردها ويجبرن علي البقاء داخل المنزل خلال فترة العطلة الأسبوعية، ثم جاءت مشكلة الإفراط في عدد ساعات العمل بنسبة ١٠.٩% من إجمالي التكرارات داخل العينة والتي احتلت المرتبة الثانية بين إجمالي المشكلات التي تتعرض لها العاملة المنزلية في المدينة المنورة، حيث أوضحت العاملات بالعينة ان إجمالي عدد ساعات العمل اليومية يتراوح ما بين ١٩:١٦ ساعة/يومياً لمدة سبعة أيام في الأسبوع دون نيل قسط كافي من الراحة أو ما يكفي من الوقت للنوم، والتي جاءت كمشكلة بنسبة ١٠% من إجمالي التكرارات داخل العينة والتي احتلت المرتبة الخامسة بين إجمالي المشكلات التي تتعرض لها العاملة المنزلية في المدينة المنورة، وقد مثلت المشكلات الثلاثة السابقة نحو ثلث (٣٢.٨%) إجمالي حجم تكرارات المشكلات بين العاملات المنزليات في المدينة المنورة، وتأتي مشكلة الأجر الزهيد وغير المتساوي والأقل من الحد الأدنى بين أشكال الإساءات الخاصة بالاستغلال في العمل بنسبة ٣.٨% من إجمالي التكرارات داخل العينة، حيث أفادت بعض العاملات بأنهن يتلقين مبالغ اقل مما تم وعدهن به في البداية من قِبل مكاتب الاستقدام، وأفادت بعضهن أنهن لا يحصلن علي رواتبهن إلا كل ستة شهور لإجبارهن علي الاستمرار في العمل، كما ان بعض أصحاب العمل أحياناً يفرضن خصومات تعسفية علي الرواتب كوسيلة تأديبية أو لدفع نفقات العلاج أو لاسترجاع نفقات الاستقدام للعمل، ثم تأتي مشكلة العمل في أكثر من منزل بنسبة ١.٤% من إجمالي عدد التكرارات بين أفراد العينة، حيث أفادت بعض العاملات أنهن يعملن في منازل أقارب صاحب العمل كإعارة في المناسبات أو لدي الاستعداد لاستقبال الزوار أو في

اللقاءات الأسبوعية للأسرة في منزل الأبوين أو في أحدي الاستراحات، ولكن علي الرغم من ذلك فان معظمهن يفضلن ذلك لأنها فرصتهن الوحيدة في لقاء غيرهن من العمالة المنزلية.

جدول (٢٠) : المشكلات التي تتعرض لها عاملات المنازل في المدينة المنورة من وجهة نظر عاملات المنازل (بالعينة) عام ٢٠١٤م.

المشكلات	التكرار	%
التهديد	١٤	٦.٧
كيل الإهانات	٢٢	١٠.٥
إجمالي الإساءات النفسية والشفهية	٣٦	١٧.٢
الضرب	١٦	٧.٧
حلق شعر الرأس	١	٠.٥
الحرمان من الطعام	١	٠.٥
التحرش الجنسي	٣	١.٤
الاغتصاب	١	٠.٥
إجمالي الإساءات البدنية	٢٢	١٠.٦
الأجر الزهيد أقل من الحد الأدنى	٨	٣.٨
الإفراط في عدد ساعات العمل	٢٣	١٠.٩
عدم وجود فترات للراحة باليوم	٢١	١٠
عدم وجود عطلة أسبوعية مدفوعة الأجر	٢٥	١١.٩
العمل في أكثر من منزل بالإعارة	٤	١.٤
إجمالي الإساءات الخاصة بأشكال الاستغلال في العمل	٨١	٣٨.٥
عدم وجود مكان مناسب للإقامة	١٢	٥.٩
الحد من القدرة علي المحادثة الهاتفية	٢	١
عدم التحدث مع الجيران	١٨	٨.٦
عدم الخروج من المنزل بمفردها	١٦	٧.٧
إغلاق المنزل عند خروج الأسرة	٢٢	١٠.٥
إجمالي الإساءات الخاصة بظروف الإقامة	٧٠	٣٣.٧

إجمالي التكرارات	٢٠٩	١٠٠%

المصدر: من واقع استمارة المقابلة لعدد ٣٢ عاملة منزلية في مركز شئون الخادمات بمكتب مكافحة التسول التابع لوزارة الشئون الاجتماعية بالمدينة المنورة، عام ٢٠١٤م.

شكل (٢٠) : المشكلات التي تتعرض لها عاملات المنازل في المدينة المنورة من وجهة نظر عاملات المنازل (بالعينة) عام ٢٠١٤م.

- جاءت المشكلات الخاصة بظروف الإقامة في المرتبة الثانية بين آراء العاملات المنزليات، إذ مثلت نحو ثلث (٣٣.٧%) إجمالي التكرارات بالعينة، وقد تمثلت أشكال هذه الإساءة في إغلاق المنزل علي العاملة المنزلية عند الخروج من المنزل بنسبة ١٠.٥% من إجمالي التكرارات داخل العينة، احتلت بهم المرتبة الثالثة بين إجمالي الإساءات التي تلقاها العاملة المنزلية بالمدينة المنورة، ثم جاءت الإساءة بعدم التحدث مع الجيران بنسبة ٨.٦% من إجمالي التكرارات داخل العينة، احتلت بهم المرتبة السادسة بين إجمالي المشكلات التي تتعرض لها العاملة المنزلية بالمدينة المنورة، في حين جاءت مشكلة عدم خروج العاملة المنزلية بمفردها لقضاء احتياجاتها بنسبة ٧.٧% من إجمالي التكرارات داخل العينة، احتلت بهم المرتبة السابعة بين إجمالي المشكلات التي تتعرض لها العاملة المنزلية بالمدينة المنورة، وبما يساعد علي عدم التخفيف من الضغوط الناجمة عن

التأقلم مع الحياة الجديدة للعاملة المنزلية، علي حين جاءت مشكلة عدم وجود مكان مناسب للإقامة بنسبة ٥.٩% من إجمالي التكرارات داخل العينة، احتلت بهم المرتبة العاشرة بين إجمالي الإساءات التي تلقاها العاملة المنزلية بالمدينة المنورة، حيث أفادت معظم اللواتي أجريت معهن المقابلة عن حصولهن علي غرفة خاصة (٦٢.٥%) بينما أشارت أخريات أنهن يقمن برفقة الأطفال (٢١.٨%) أو عاملات أخريات (٩.٣%) أو بالمطبخ (٦.٤%)، وفي نهاية قائمة الإساءات الخاصة بظروف الإقامة تأتي مشكلة الحد من القدرة علي المحادثة الهاتفية بنسبة ١% من إجمالي التكرارات داخل العينة بما يزيد من الضغوط الناتجة عن عدم التكيف مع الحياة الجديدة بالمملكة ويزيد من المشكلات النفسية لدي العاملة المنزلية.

- جاءت المشكلات النفسية والشفهية في المرتبة الثالثة بين آراء العاملات المنزليات، إذ مثلت نحو (١٧.٢%) من إجمالي التكرارات بالعينة، حيث أفادت الغالبية العظمي من عاملات المنازل اللاتي تمت لهن المقابلة الشخصية بالتعرض لبعض أنواع الإساءات النفسية والشفهية، بما في ذلك الصياح واكالة الشتائم والحط من الشأن والتهديد والإهانة باستخدام العنف البدني، وقد تمثلت أشكال هذه الإساءات في كيل الإهانات والتي جاءت بنسبة ١٠.٥% من إجمالي التكرارات داخل العينة، احتلت بهم المرتبة الرابعة بين إجمالي المشكلات التي تتعرض لها العاملة المنزلية بالمدينة المنورة، وذلك مثل النعت بالخصائص السيئة والذي يعد أكثر أشكال التجاوزات شيوعا والذي قد يقوم به البالغون داخل الأسرة وحتي الأطفال أيضاً، ثم جاءت مشكلة التهديد بنسبة بلغت نحو ٦.٧% من إجمالي التكرارات داخل العينة، احتلت بهم المرتبة التاسعة بين قائمة مركب المشكلات التي تتعرض لها العاملة المنزلية بالمدينة المنورة، وذلك عبر تهديد العاملة المنزلية بالعنف البدني والتخلص منها

- جاءت المشكلات البدنية في المرتبة الرابعة بين آراء العاملات المنزليات، اذ مثلت نحو (١٧.٢%) من إجمالي التكرارات بالعينة، وقد تمثلت أشكال هذه الإساءات في الضرب بنسبة ٧.٧% من إجمالي التكرارات داخل العينة، والتي احتلت المرتبة الثامنة بين قائمة المشكلات التي تتعرض لها العاملة المنزلية بالمدينة المنورة، ثم التحرش الجنسي بنسبة ١.٤% من إجمالي التكرارات داخل العينة سواء من قِبل أصحاب العمل أو الوكلاء أو أقارب صاحب العمل أو الأبناء المراهقين والبالغين، ثم يأتي الحرمان من الطعام وحلق شعر الرأس بنسبة ٠.٥% من إجمالي التكرارات داخل العينة لكلاً منهما كأحد وسائل العقاب جراء ارتكاب الأخطاء في العمل المنزلي، ثم يأتي الاغتصاب بنسبة ٠.٥% من إجمالي التكرارات داخل العينة، مع الوضع في الاعتبار ان كثير من العاملات قد يكن تعرضن للتحرش أو الاغتصاب الجنسي ولم يقدمن علي الحديث أو التصريح بذلك نظراً لحساسية مثل هذه المواضيع وعدم استعداد من يشملهن الاستجواب للإفصاح عن مثل هذه المعلومات، وبحجة انه إذا القانون يدين الأذى الجسدي باعتباره جرماً إلا انه من الصعب إثبات الحدث خاصة إذا لم تخلف التجاوزات أي أثر علي الجسد، فضلاً عن الخوف من أزواجهن عند العودة الي بلادهن.

ثالثاً : الحلول المقترحة لعلاج مشكلات العمالة المنزلية الوافدة من الإناث في المملكة العربية السعودية

بعد أن تم عرض مشكلة العمالة المنزلية من النساء الوافدات إلي المملكة العربية السعودية مع التطبيق علي المدينة المنورة كنموذج لأحدي المدن المستقبلة لتلك العمالة، وذلك من خلال عرض الصورة من وجهة نظر الجانب المستقبل للعمالة المنزلية وأيضاً من وجهة نظر الجانب المرسل للعمالة المنزلية من النساء واللاتي يمثلن الجانب الآخر من وجهي العملة، فانه من الضروري تقديم بعض الحلول والمقترحات والتي ربما تساهم في حل المشكلة أو التقليل من الآثار السلبية لتلك المشكلة، وذلك من خلال التركيز علي منظومة المشكلة بجميع أبعادها دون التركيز علي أطراف المشكلة.

وقبل استعراض مجموعة من المقترحات والحلول لمشكلة العمالة المنزلية من الإناث الوافدات إلي المملكة العربية السعودية فانه من الضروري التأكيد علي ما يلي:

- إن وجود العمالة المنزلية الوافدة من الإناث في أي مجتمع ليس ظاهرة مرضية أو نمطاً سلبياً من أنماط المجتمع الإنساني، حيث تمثل ظاهرة تعكس أبعاد الحياة الاجتماعية وذلك علي مر الزمان ومع اختلاف المكان حتي وان تغيرت أشكالها وأحجامها، فالعمالة المنزلية الوافدة في كثير من المجتمعات – خاصة دول الخليج – مثلت احدي الضروريات التي فرضتها طبيعة الحياة الاجتماعية والظروف الاقتصادية ولا سبيل للقضاء عليها كظاهرة إنسانية
- ينبغي الاعتراف بمشكلات العمالة المنزلية من الإناث الوافدات الي المملكة بعيداً عن حساسية الإنكار Sensitive of Denial والتأكيد من أطراف المشكلة بوجودها، وانه لا يوجد طرف دون آخر يملك الحقيقية، ويدعي انه يستطيع التعامل مع المشكلة دون الطرف الآخر، وان علي الحكومات في الدول المستقبلة والمرسلة للعمالة المنزلية النظر الي المشكلة ومحاولة تنظيمها وإيجاد الحلول المناسبة في إطار مشكلات الطرف الآخر، وليس من زاوية مختلفة لبلوغ أهداف مختلفة، فبينما تروج الدول المرسلة للعمالة المنزلية للهجرة للاستفادة من عوائدها وتحاول حماية أبنائها من التجاوزات وتسعي الدول المستقبلة لاحتواء الآثار السلبية المحتملة علي مجتمعاتها وبخاصة الأسر (Khalaf, 1994, P. 34) ينبغي ان يكون هناك أرضية مشتركة للتعاون لحل مشكلات العمالة المنزلية دون الإنكار وبالتعاون فيما بينهما ومراعاة تحقيق قدر أكبر من التنسيق.
- أن مواجهة مشكلة العمالة المنزلية من الإناث الوافدات للمملكة بشكل علمي ومنظم وفعال تحتاج إلى التركيز على صياغة استراتيجيات وتصورات رئيسية

ملائمة للتعامل مع تلك المشكلة ويمكن الاسترشاد بها كخطوات أولية لمواجهة هذه الظاهرة وللحد منها نوعاً ما او الاستفادة من إيجابياتها منها، كما أنها تمثل المراحل التمهيدية لتفعيل أساليب التعامل مع أشكال العمالة الأخرى وفقاً لاختلاف أنماطها.

- أن الجهود المبذولة حالياً لمواجهة مشكلة العمالة المنزلية تتم فى صورة اقتراحات وتصورات فردية تعتمد على ثقافة المسئول بعيداً عن وجود خطة تفصيلية وإقليمية تسير وفقاً لها لا تتغير بتغير المسئول الحكومي، وأن كل المحاولات والجهود المبذولة الحالية تعتبر مسكنات لا تطوير وتحديث وفكر ثابت بل مسكنات اتجهت إلى أطراف منظومة مشكلة العمالة المنزلية، وعلاجات جزئية ضررها أكثر من نفعها تمثلت في كثير من الأحيان في تغيير البوصلة لاستقدام العمالة نحو دول أخري خاصة في الجناح الأفريقي جنوب الصحراء وبما لا يتفق مع الأبعاد الدينية والثقافية والحضارية مع الأسرة داخل المملكة وبما يؤدي الي خلق مزيد من المشكلات

وفى هذا الإطار وقبل عرض تلك التوجهات العامة للتعامل مع مشكلات العمالة المنزلية ينبغي الإشادة بالجهود المبذولة التى تمت وتتم حالياً من جانب الحكومة لاحتواء مشكلة العاملة المنزلية الوافدة والتخفيف من حدتها والتى تتمثل فى قيام المملكة بتعديل نظام العمل الذي تم إقراره بموجب المرسوم الملكي رقم م/٥١ في سبتمبر عام ٢٠٠٥م والذي استبعد عاملات المنازل من أحكامه مما جعلهن دون تدابير الحماية الممنوحة للعمالة الأخرى، حيث قامت المملكة في الاعتراف بمشكلات العمالة المنزلية وتحسين استجابتها لها، وذلك بوضع ملحق لنظام العمل ينظر في شئون العاملات المنزليات يشتمل علي ٤٩ مادة تغطي تعريف العمل وواجبات صاحب العمل وواجبات عاملات المنازل وعقد العمل ومكافأة نهاية الخدمة وساعات العمل والأجازات وخرق العقد، وأوضح الملحق مسئولية أصحاب العمل تجاه العاملة المنزلية من حيث دفع رسوم الاستقدام والمعاملة باحترام ودفع الأجور وتوفير المسكن

الملائم والرعاية الطبية ووجود عقود بآجال محددة وأحكام خاصة بأجر العمل لساعات إضافية (وزارة العمل، ٢٠٠٨م) إلا انه علي الرغم من ذلك لم توضح السلطات السعودية كيفية تطبيق تلك الحقوق والواجبات، وما هي الآلية الأساسية لمتابعة هذه المعايير، ومن الذي سيفصل في تلك الأمور وعي أي من الأسس، وما هي آليات تنفيذ الأحكام في نزاعات العمالة المنزلية، كما انه من الضروري القول بأن ملحق نظام العمل ولائحة العمالة المنزلية قد راعت حق العاملة المنزلية وأهملت حق صاحب العمل خاصة وان هناك بعض العاملات اللاتي يتسببن في العديد من المشكلات مع أصحاب العمل، وبما يؤدي الي خسارة أصحاب العمل لرسوم الاستقدام، فضلاً عن ان قطاع منهن قد يسبب أضرار نفسية واجتماعية علي قطاع الأسرة، لذلك من الضروري ان يتم تعديل ملحق نظام العمل الخاص بشئون عاملات المنازل بما يحقق التعادلية بين الحقوق والواجبات لكل من العاملة المنزلية وأصحاب العمل، دون التحيز لطرف علي حساب الطرف الآخر

وبناء علي ما سبق تقترح الدراسة **بعض الحلول التي ربما تساهم في حل مشكلة العمالة المنزلية الوافدة من النساء إلي المملكة العربية السعودية،** وربما قد تفيد في العديد من الدول الأخرى خاصة دول الخليج العربي والتي يمكن أن تتمثل في :

١- إنشاء هيئة وطنية تشرف علي المعاملات الخاصة بالعمالة المنزلية وبحيث يكون من مهام هذه الهيئة ما يلي :

- التوسع في إنشاء مكاتب الاستقدام والإشراف عليها في جميع المدن وبأعداد تتناسب مع عدد الأسر في كل مدينة..
- العمل علي تبني نموذج لعقد عمل موحد خاص بعاملات المنازل يحدد الحقوق والواجبات لجميع الأطراف المعنية.
- إعداد سجل مركزي أو قاعدة بيانات بالتعاون مع مكاتب الاستقدام تتضمن نسخة من العقد ومكان وكالة الاستقدام واسم الوكيل التابع القائم علي إبرام

العقد والبيانات التفصيلية لصاحب العمل وغيرها من البيانات التي يمكن الاستفادة منها في حالة وجود نزاعات بين العاملة المنزلية وصاحب العمل.

- إنشاء هيئة تفتيش لمراقبة مكاتب الاستقدام التي تتولي كفالة عاملات المنازل حسب المقترح القائم، علي أن تكون للهيئة سلطة التحقيق في مزاعم سوء التعامل وفرض العقوبات علي مكاتب الاستقدام والتي يمكن أن تصل إلي سحب تراخيص العمل وفرض غرامات كبيرة والإحالة إلي التحقيق الجنائي.
- إلغاء المطلب الخاص بحصول عاملات المنازل الوافدات علي موافقة الكفيل قبل إصدار تأشيرات الخروج لمغادرة البلاد علي أن يكون للهيئة المقترحة صلاحية القيام بذلك وتمويل تذكرة العودة.
- إعداد برنامج تأمين لأصحاب العمل يستعيدون بموجبه رسوم الاستقدام المفقودة في حالة فسخ عاملات المنازل للعقود مبكراً وعدم ارتكابهم انتهاكات أو إساءات لحقوق العمالة المنزلية.
- التعاون مع حكومات الدول المرسلة للعمالة المنزلية فيما يتعلق بإجراء عمليات إنقاذ لعاملات المنازل المحبوسات في بيوت أصحاب العمل والمجبرات علي الاستمرار في العمل ضد رغباتهن وتبسيط إجراءات التصريح بمثل هذه العمليات.
- محاولة إيجاد بعض التدابير الخاصة بمعرفة مكان العاملة المنزلية وتحركاتها خاصة وان بعضهن يقدمن إلي المملكة ويخططن بعد الشهور الثلاثة الأولي للهروب والعمل لصالحهن في بعض المهن الاخري (مشاغل النساء – الاستراحات – المنازل الاخري بأجور مرتفعة) وذلك عن طريق بعض الاقتراحات منها السوار الالكتروني بنظام التتبع والذي يعمل بنظام المواقع العالمي GPS.

- تبسيط إجراءات التصريح بإعادة رفات العاملات المنزليات اللاتي يتوفين علي أراضي المملكة واختصار المدة الزمنية لذلك والتي أحياناً ما تستغرق ثلاث شهور.

٢- قيام السلطات الحكومية بالمملكة باتخاذ خطوات وقائية وتعويضية بشأن المشكلات التي تواجه عاملات المنازل، وذلك عن طريق التوسع في أعداد مراكز الشئون الاجتماعية ورعاية شئون عاملات المنازل في المدن الكبري التي تستقبل العمالة المنزلية، مع ضرورة توفير الإصلاحات الحديثة ومقترحات التغيير والآليات لإعادة عاملات المنازل العالقات في المملكة وفي التوسط من اجل حل النزاعات بين العاملة المنزلية وأصحاب العمل، مع ضرورة توفير ترجمة فورية واحترافية المستوي في المقابلات والاجتماعات الخاصة بقضايا العاملات وضمان تواجد مسئولات يجدن لغات عاملات المنازل، إلي جانب تيسير حق العاملات في الاتصال بالمسئولين القنصليين وتوفير السبل لتيسير الاتصال، فضلاً عن إطلاع عاملات المنازل داخل تلك المراكز الإيوائية بأوضاع قضاياهن والخيارات المتاحة لهن باحترافية وصدق.

٣- تفعيل دور السفارات والمكاتب القنصلية للمملكة داخل الدول المرسلة للعمالة المنزلية عن طريق إشراف تلك الهيئات الدبلوماسية علي برنامج تدريب إلزامي يستهدف النساء الراغبات في العمل المنزلي بتلك الدول، وذلك بشأن الحقوق والواجبات والقيود القانونية علي رسوم الاستقدام وأنظمة عقود العمل في المملكة، وآليات تقديم الشكاوي ضد وكلاء الاستقدام الذين يخالفون القانون، وآليات الانتصاف من أصحاب العمل، هذا فضلاً عن التعرف علي درجة التحصيل التعليمي والقدرات المهارية لهؤلاء الراغبات في العمل المنزلي، وبحيث تمنح تلك المكاتب الدبلوماسية شهادات اجتياز لتلك البرامج التدريبية تستطيع من خلالها العاملة المنزلية التقدم الي وكلاء الاستقدام داخل بلادها، وبدون تلك الشهادات لا يتم إعطاء تأشيرات الدخول

للمملكة، وبما يمكن لمكاتب البعثات الدبلوماسية بدول الإرسال من خلال تلك البرامج التوعية من انتقاء المهاجرات للعمل المنزلي بالمملكة من المنبع.

٤- تطبيق برامج التوعية الإلزامية لأصحاب العمل السعوديين بشأن حقوقهم وواجباتهم القانونية حين استقدام عاملة منزلية، وإيضاح استراتيجيات التعامل مع العاملة المنزلية من منطلق ان الدين المعاملة خاصة في ظل معوقات التواصل والاختلافات الحضارية واللغوية والثقافية.

٥- تطبيق برنامج توجيه إلزامي بالتعاون مع سفارات الدول المرسلة للعمالة علي عاملات المنازل الوافدات بلغتهن الأم بشأن حقوقهن وواجباتهن القانونية، علي أن يشتمل هذا البرنامج معلومات عن الجهة التي يمكن قصدها للحصول علي مساعدة في حال وقوع مشكلات، والتدريب علي المعرفة المالية اللازمة بشأن حسابات البنوك ومعلومات عن كيفية الاستمرار علي اتصال بأسرهن، وتعريفهن بالمسئولين في سفارتهن وكيفية التواصل معهم، ومعلومات عن القانون السعودي خاصة الأنشطة المحظورة به والتي قد يكون مسموح بها في بلداهن الأصلية.

٦- إنشاء مؤسسات مثل لجنة تضم السلطات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وممثلوا سفارات الدول المرسلة للعمالة المنزلية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الهيئات الدولية والوطنية ذات الصلة وممثلوا وكلاء الاستقدام وأصحاب العمل والشرطة والأمن القومي، وذلك لمناقشة مشاكل العمالة المهاجرة وخاصة العمالة المنزلية من النساء، وتحديد تلك المشكلات وسبل معالجتها في إطار الحقوق والواجبات.

٧- إعادة البناء الثقافي للمجتمع السعودي وبخاصة الأسر التي تستقدم العمالة المنزلية من النساء، وذلك عن طريق شن حملات توعية مقروءة ومسموعة ومرئية ترمي إلي ضبط السلوك وتغيير وتفادي الممارسات السلوكية الخطأ والتجاوزات في حق العاملات المنزليات، كذلك ترمي إلي إبراز الآثار السلبية والايجابية للعاملة المنزلية داخل الأسرة، وكيفية متابعة دور العاملة المنزلية في تربية الأطفال، فضلاً عن

التأكيد علي قيام الآباء والأمهات بأدوارهم داخل الأسرة وتوفير جو التعاون بما يمهد للاستغناء عن العاملة المنزلية في كثير من الأحيان، كما انه من الضروري التأكيد علي أن التعامل مع المشكلات الاجتماعية والحصول علي نتائج مرضية فيها يحتاج وقت أطول بالمقارنة بأطراف منظومة التنمية الأخرى.

٨- ضرورة فرض عقوبات قوية وصارمة ضد أصحاب العمل المخالفين في قضايا العمالة المنزلية، حيث ينبغي وضع أصحاب العمل وأسرهم المخالفون لقواعد نظام العمل الخاص بالعمالة المنزلية علي القائمة السوداء لمنعهم من استقدام عاملات منزليات أخريات لمدة خمس سنوات، وفي حالة تكرار الشكوى يتم منعهم مدي الحياة ومقاضتهم ومعاقبتهم، كما انه من الضروري فرض غرامات مالية علي الأسر والمنشآت التي تستقبل احدي العاملات الهاربات للعمل لديها بدون تصريح عمل وموافقة من كفيلها.

وإذا كان ما سبق يمثل بعض المقترحات المقدمة إلي دولة الاستقبال للعمالة المنزلية للتعامل مع مشكلات عاملات المنازل الوافدات إلي المملكة، فانه علي الجانب الآخر يمكن تقديم بعض المقترحات الي دول الإرسال للعمالة المنزلية، حيث عادة ما تكون سفارات تلك الدول هي الجهة الوحيدة التي تدافع عن حقوق عاملات المنازل وتدعم قدرتهن في الحصول علي الانتصاف، فضلاً عن حرصها علي توالي تدفق العوائد والتحويلات المالية الي أراضيها من تلك العمالة، لذلك من الضروري علي سفارات الدول والبعثات الدبلوماسية لها والتي لديها تيار كبير من العمالة المنزلية بالمملكة خاصة من جنوب شرق آسيا الحرص علي :

١- تحسين خدماتها وقدرتها علي جمع البيانات ومراقبة أوضاع عاملات المنازل وذلك بواسطة التصديق علي العقود.

٢- زيادة أعداد البعثات الدبلوماسية والقنصليات في العديد من المدن بالمملكة حيث لا تتواجد مكاتبها إلا في الرياض وجدة وهي أماكن بعيدة عن كثير من العاملات بالمنازل خاصة المدن الموجودة الجنوب والمنطقة الشرقية بما لا يمكن العاملات من اللجوء إليها والتواصل معها.

٣- ضرورة توفير الأعداد الكافية ذات الكفاءة والمتخصصة في العمل الاجتماعي والمحاماة للتعامل مع قضايا العمالة وخاصة العمالة المنزلية، مع ضرورة توفير العديد من المتخصصات النساء لمساعدة عاملات المنازل في مشاكلهن.

٤- ضرورة متابعة العاملة المنزلية وإيجاد آلية للتواصل المباشر والمستمر معها وتسجيل المعلومات عن أصحاب العمل وكيفية التواصل معهم، وإيجاد آليات الانتصاف لعاملات المنازل بصورة شرعية وسريعة، وإيجاد سلطة ونفوذ لدي البعثة الدبلوماسية للقدرة علي استدعاء أصحاب العمل للحضور إلي السفارة ومناقشة أوضاع العاملة المنزلية ومشاكلها.

٥- إعداد صندوق تامين لعاملات المنازل يمول من نسبة بسيطة جدا من الأجر الشهري للعاملة يستقطع منها عند التصديق علي العقود يكون بمثابة وعاء تمويلي لكثير من العاملات اللاتي قد يتعرضن للإساءة والمشكلات الاخري ولا يستطعن العودة الي الوطن، كما يستطيع التمويل في بعض المشكلات المالية الاخري التي ربما تتعرض لها العاملة المنزلية.

٦- إنشاء قنوات اتصال مع الوزارات المعنية في الدولة المستقبلة للعمالة المنزلية، وإنشاء قنوات اتصال مع الوزارات المعنية في الوطن الأم بغرض الإبلاغ عن مكاتب الاستقدام في الوطن المخالفة لقواعد العمل بحيث يتم وضعهم علي القائمة السوداء وحل المشكلة من المنبع.

المراجع

أولاً : المراجع باللغة العربية

١. ابوعيانه، فتحي محمد (١٩٨٧م)، السكان والعمران الحضري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

٢. إسماعيل، احمد علي (١٩٩٧م)، أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية، الطبعة الثامنة، دار الثقافة والنشر والتوزيع، القاهرة.

٣. الجرداوي، عبد الرؤوف (١٩٩٠م)، ظاهرة الخدم والمربيات وأبعادها الاجتماعية في دول الخليج، دار السلاسل، الكويت.

٤. الأنصاري، عنبرة حسين (١٩٨٨م)، اثر الخادمات في تربية الطفل بمدينتي مكة المكرمة وجدة من وجهة نظر الأمهات، رسالة ماجستير مقدمة الي قسم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ام القري، مكة المكرمة.

٥. الخضيري، صالح إبراهيم (٢٠٠٤م)، المشكلات الاجتماعية للعمالة المنزلية، جامعة الملك سعود، مركز بحوث كلية الآداب، الرياض.

٦. الخلفان، حنان شاهين (١٩٨٣م)، الخدم والمربيات الأجنبيات وأثرهن علي الأسرة البحرينية، بحث مقدم كجزء للحصول علي دبلوم الدراسات العليا والتخطيط، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

٧. الخليفة، عبدالله حسين (١٩٨٣)، اثر المربيات الأجنبيات علي الأسرة الكويتية، وزارة الشئون الاجتماعية والعمل ، إدارة التخطيط والمتابعة، الكويت.

٨. الذكري، خالد إبراهيم (٢٠٠٤م)، اثر الخادمات الأجنبيات علي التفاعل الاجتماعي في الأسرة – كما تراه الأسرة السعودية في مدينة الرياض –، بحث مقدم لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة الماجستير في العلوم الاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، كلية الدراسات العليا ، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض.

٩. الرفاعي، حسن (١٩٨٣م)، الآثار الاجتماعية والتربوية والأمنية للمربيات الأجنبيات علي الأسرة والمجتمع، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض.

١٠. العبيدي، إبراهيم محمد، الخليفة، عبدالله حسين (١٩٩٤م)، الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية للأسر المستخدمة وغير المستخدمة للعمالة النسائية المنزلية –

دراسة ميدانية –، مجلة جامعة الأمام، العدد ١٢، جمادي الآخر، الدمام، ص ص ٣٦٩–٤٠٥.
١١. العساف، خالد منصور (١٩٨٣م)، تصور للتخفيف من الاعتماد علي العمالة الناعمة في البيت السعودي في مدينة الرياض، رسالة ماجستير مقدمة الي المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض.
١٢. العمر، بدر (١٩٨٥م)، الأسباب الحقيقية لظهور وبروز ظاهرة استخدام المربيات الأجنبيات وانتشارها في دول الخليج العربي، بحث منشور في مؤتمر "ظاهرة المربيات الأجنبيات" مجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعية لدول الخليج العربية، مكتب المتابعة، المنامة، البحرين.
١٣. العيسي، جهينة سلطان (١٩٨٣م)، التأثيرات الاجتماعية للمربية الأجنبية علي الأسرة العربية، بحث منشور في كتاب العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي، تحرير، نادر فرجاني، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان .
١٤. الفريح، سمر علي عبدالله (٢٠١١م)، العمالة المنزلية الأجنبية في المجتمع السعودي : أسبابها وأثرها من وجهة نظر موظفات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في مدينة الرياض، رسالة ماجستير مقدمة الي قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض .
١٥. الكواري، نورة يوسف مبارك (٢٠٠٦م)، ظاهرة العمالة المنزلية الوافدة في قطر – دراسة في جغرافية السكان، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، سلسلة الإصدارات الخاصة، العدد ١٧، جامعة الكويت، الكويت.
١٦. حليم، نادية وآخرون (٢٠١٠م)، عاملات المنازل في مصر – الخصائص والمشكلات وآليات الحماية – مشروع تحسين السياسة العامة لحماية عاملات المنازل في مصر بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، الجمعية المصرية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مؤسسة الشهاب للتطوير والتنمية الشاملة، القاهرة.
١٧. خليفة، إبراهيم (١٩٨٥م)، الآثار التربوية لظاهرة استقدام العمالة الأجنبية في استخدامها في النطاق الأسري علي مقومات الشخصية العربية والإسلامية، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض .
١٨. صحيفة الشرق المطبوعة العدد رقم (٦٤) صفحة (١٧) بتاريخ (٠٦-٠٢-٢٠١٢م)

١٩. فتحى محمد مصيلحى خطاب (١٩٩٠)، الجغرافيا البشرية بين نظرية المعرفة وعلم المنهج الجغرافى، توزيع الأهرام، مطبعة الطوبجى، القاهرة
٢٠. فرجاني، نادر (١٩٨٣م)، العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
٢١. كسناوي، محمود محمد عبدالله (١٩٨٨م)، الآثار التربوية والاجتماعية للخادمات – دراسة لظاهرة الخادمات في المجتمع السعودي – مجلة جامعة أم القري، السنة الأولي، العدد ٢، مكة المكرمة ، ص ص ٣٣٥–٣٨٧.
٢٢. مجلة اليمامة (١٩٨١م)، قضية الخدم والخادمات، العدد ٧٤٥، السنة الحادية والثلاثون، مؤسسة اليمامة الصحفية، الرياض.
٢٣. معطي، أمل (٢٠١٢م)، ظاهرة العاملات الأجنبيات في الأسرة السورية – دراسة ميدانية في مدينة دمشق – مجلة جامعة دمشق، المجلد ٢٨، العدد الثاني، دمشق، سوريا.
٢٤. مكتب العمل الدولي (٢٠١٢م)، الحماية الفعالة للعمال المنزليين : دليل لوضع قوانين العمل، برنامج ظروف العمل والعمالة، إدارة العلاقات الصناعية وعلاقات العمل، جنيف.
٢٥. منظمة حقوق الإنسان (٢٠٠٦م)، في طي الكتمان : انتهاكات ضد العمال المنزليون حول العالم، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، ايضاً
http://hrw.org/reports/2006/wrd0706/wrd0706summaryar.pdf
٢٦. منظمة حقوق الإنسان (٢٠٠٨م)، وكأنني لست إنسانة : الإساءات بحق عاملات المنازل الآسيويات الوافدات علي المملكة العربية السعودية، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، ايضاً
www.hrw.org/sites/default/files/reports/saudiarabia0708ar.pdf
٢٧. موسي، دعد (٢٠٠٧م)، وضع خادمات المنازل المهاجرات في البلدان العربية – دراسة مقارنة – موقع مجلة الثري الالكتروني، ديسمبر ٢٠٠٧/١٢/١م، وأيضا
http://www.nesasy.org/-intro-96/5386-4282
٢٨. ندا، احمد عبد الفتاح (٢٠١٣م)، مجتمع العمالة المنزلية بمدينة حفر الباطن من منظور الجغرافيا الاجتماعية، ورقة عمل غير منشورة مقدمة الي اللقاء العلمي الرابع "الجغرافيا ودول مجلس التعاون – آفاق واهتمامات" والذي عقد بالتعاون بين دارة الملك

عبد العزيز والجمعية الجغرافية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ١٠–١٣ ديسمبر، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.
٢٩. وزارة الشئون الاجتماعية والعمل (١٩٨٣م)، اثر المربيات الأجنبيات علي الأسرة الكويتية، إدارة التخطيط والمتابعة، الكويت.
٣٠. وزارة الشئون الاجتماعية والعمل (١٩٨٣م)، اثر المربيات الأجنبيات علي الأسرة البحرينية، قسم التخطيط والبحوث، البحرين.
٣١. وزارة الشئون الاجتماعية والعمل (١٩٨٣م)، اثر المربيات الأجنبيات علي الأسرة العربية، قسم البحوث والدراسات بالمؤسسة العامة للعمل والتدريب المهني، العراق.
٣٢. وزارة الشئون الاجتماعية (١٩٨٤م)، اثر المربيات الأجنبيات علي الأسرة العمانية، المديرية العامة للشئون الاجتماعية، سلطنة عمان.
٣٣. وزارة الشئون الاجتماعية (١٩٨٥م)، اثر المربيات الأجنبيات علي خصائص الأسرة في الإمارات، دولة الإمارات العربية المتحدة.
٣٤. وزارة الشئون الاجتماعية (٢٠١٢م)، مركز رعاية شئون الخادمات، المركز الآمن لشئون الخدم، تقرير غير منشور، الرياض.
٣٥. وزارة العمل (٢٠١١م)، الكتاب الإحصائي السنوي لوزارة العمل، وكالة الوزارة للتخطيط والتطوير، الإدارة العامة للإحصاءات العمالية، الرياض.
٣٦. وزارة العمل (٢٠٠٨م)، ملحق نظام العمل الخاص بنظام توظيف المساعدات في المنازل وما شابهن، بيانات غير منشورة، مارس، الرياض.

ثانياً : المراجع بغير اللغة العربية

1. Al-Khalfan, Hanan Shaheen (1985): The Effects of Foreign Maids and Nannies on the Bahrain: Follow up Bureau, pp. 118-127.
2. Al-Najjar, Sabika (2004): Women Migrant Domestic Workers in Bahrain (eds.,) in, Simel, E., & Monica, S., Gender and Migration In Arab States- The Case of Domestic Workers, International Labour Organization (ILO), Regional Office For Arab States, Beirut
3. Annabel, E., & Tekle, A.M. (2007): Invisible and Vulnerable: Adolescent Domestic Workers in Addis Ababa, Ethiopia, Vulnerable Children and Youth Studies, Vol. 2, No. 3, December, pp. 246-256.

4. Attiya, Ahmad (2010): Migrant Domestic Workers in Kuwait : The Role of Institutions, In, Viewpoints Migration and the Gulf, the Middle East Institute, Washington DC, February, pp. 25-29.
5. Embassy of Indonesia (2007): Record of Placement and Protection: Indonesia Migrant Workers (TKI) in Saudi Arabia.
6. Fiona, M.D., Lerato, M. (2006): Domestic Workers Experiences of Power and Oppression in South Africa, Journal of Psychology in Africa, Vol. 16, No. 2, pp. 205-213.
7. International Labour Organization (ILO), (2011): Coverage of Domestic Workers By Key Working Conditions Laws, Domestic Work Policy, Brief No. 5, Geneva.
8. Khalaf, A. Khalaf & other (1994): Socialization the Effect of the Media and The Role of the Family , Bahrain, Executive Bureau, pp. 34-37
9. Knox, P., & Steven, P. (2010): Urban Social Geography, An Introduction, 6th ed., Prentice Hall, U.K.
10. Krisnah, P. (2011): Protecting Migrant Domestic Workers in the UK, Gender & Development, Vol. 19, No. 1, pp. 95-104.
11. Laura, G., (2011): Unraveling Rights: Illegal, Migrant Domestic Workers in South Africa, South African Review of Sociology, Vol. 42, No. 2, pp. 83-101.
12. Lyckmama, G. (1989): The Trade in Maids: Asian Domestic Helpers in Migration, Theory & Practice, A Paper presented to the planning meeting on International Migration and Women, APDC.
13. Nasra, Shah, et al., (2002): Foreign Domestic Workers in Kuwait: Who Employs How Many, Asian and Pacific Migration Journal, Vol. 11, No. 2, pp. 247-69
14. Natalya, D. & Sally, P. (2007): Restless Worlds of Work, Health, and Migration: Domestic Workers in Johannesburg, Development Southern Africa, Vol. 24, No. 1, March, pp. 186-203.
15. Natascha, K. (2011): Negotiating Change: Working With Children and Their Employers to Transform Child Domestic Work in Iringa-Tanzania, Children's Geographies, Vol., 9, No., 2, P.P. 205- 220.
16. Nicola, Y., et al. (2013): We Spend More Time With the Children Than They Do: Education, Care and the Work of Foreign Domestic Workers in Hong Kong, Globalization, Societies and Education, Vol. 11, No. 4, pp. 443-458.
17. Shirlena, H., Brenda, S.A.Y., & Abdul Rahman, N. (2007) Asian Women as Transnational Domestic Workers, (eds.,) by, Rechel Silvey, Annals of the Association of American Geographers (A.A.A.G), Vol. 97, No. 2, pp. 451-453.

18. Shirlena, H., Brenda, S.A.Y. (2010): Transnational Domestic Workers and the Negotiation of mobility and Work Practices in Singapore's Home-Spaces, Mobilities, Vol. 5, No. 2, pp. 219-236.
19. Simel, E., & Monica S. (2004): Gender and Migration In Arab States-The Case of Domestic Workers, (eds.,) International Labour Organization (ILO), Regional Office For Arab States, Beirut.
20. Stefanie, V., (2013): Who Cares? The ILO Convention, Decent Work for Domestic Workers, Transnational Social Review : A Social Work Journal, Vol. 3, No. 2, pp. 229-243.
21. Thenjiwe, M., (2012): Domestic Workers Rights in Global Development Indicators, Agenda: Empowering Women for Gender Equity, Vol. 26, No. 1, pp. 54-66.

الإصدارات السابقة
لسلسلة البحوث الجغرافية

١. Dental Conditions of the Population of Maadi Culture as Affected by the Environment. (In English) by "F. Hassan et al." (1996).
٢. هضبة الأهرام: أشكالها الأرضية ومشكلاتها، أ.د. سمير سامى، ١٩٩٧.
٣. القرى المدمرة فى فلسطين حتى عام ١٩٥٢، أ.د. يوسف أبو مايلة وآخرون، ١٩٩٨.
٤. جيومورفولوجية منطقة توشكى وإمكانات التنمية، أ.د. جودة فتحى التركمانى، ١٩٩٩.
٥. موارد الثروة المعدنية وإمكانات التنمية فى مصر، د. أحمد عاطف دردير، ٢٠٠١.
٦. صورة الأرض فى الريف، د. محمد أبو العلا محمد، ٢٠٠١.
٧. القاهرة: الأرض والإنسان، أ.د. سمير سامى محمود، ٢٠٠٣.
٨. الماء والأفلاج والمجتمعات العمانية، د. طه عبد العليم، ٢٠٠٤.
٩. المناطق الخضراء فى القاهرة الكبرى، د. أحمد السيد الزاملى، ٢٠٠٥.
١٠. التنمية السياحية بمدينة الغردقة وأثرها السلبى على البيئة، د. ماجدة محمد أحمد، ٢٠٠٥.
١١. بين الخرائط التقليدية وخرائط الاستشعار عن بعد، د. هناء نظير على، ٢٠٠٦.
١٢. الواقع الجغرافى لمدينة سيوة، د. عمر محمد علي، ٢٠٠٦.
١٣. صادرات الموالح المصرية إلى السوق العربية الخليجية، أ.د. إبراهيم على غانم، ٢٠٠٦.
١٤. الجغرافيا الاقتصادية فى ضوء المتغيرات العالمية المعاصرة، أ.د. محمد محمود إبراهيم الديب، ٢٠٠٦.
١٥. الأبعاد الجغرافية للسياحة العلاجية فى مصر، د. فاطمة محمد أحمد، ٢٠٠٦.
١٦. تحليل جغرافى لحركة النقل على مداخل مدينة المحلة الكبرى، د. عبد المعطى شاهين، ٢٠٠٧.
١٧. المقومات الجغرافية للتنمية السياحية فى محافظة الوادى الجديد، د. المتولي السعيد، ٢٠٠٧.
١٨. الهجرة العربية الدائمة إلى الولايات المتحدة الأمريكية من ١٩٨٠ إلى ٢٠٠٤، د. أشرف على عبده، ٢٠٠٧.
١٩. مياه الشرب فى مدينة الجيزة، د. فاطمة محمد أحمد عبد الصمد، ٢٠٠٧.
٢٠. الجيوب الريفية المحتواة فى التجمعات الحضرية المخططة بمدينة الجيزة، د. أشرف على عبده، ٢٠٠٧.
٢١. الأبعاد الجيوديموجرافية لانتخابات مجلس الشعب المصرى عام ٢٠٠٥، د. سامح عبد الوهاب، ٢٠٠٨.
٢٢. الأوقاف الخيرية فى مصر، أ.د. صلاح عبد الجابر عيسى، ٢٠٠٩.
٢٣. صناعة السيارات فى مصر، أ.د. محمد محمود إبراهيم الديب، ٢٠٠٩.
٢٤. المناخ والملابس فى مدينة الرياض، د. هدى بنت عبد الله عيسى العباد، ٢٠٠٩.
٢٥. قضايا الطاقة فى مصر، أ.د. محمد محمود إبراهيم الديب، ٢٠٠٩.
٢٦. الثروة المعدنية فى محافظة المنيا، د. أحمد موسى محمود خليل، ٢٠٠٩.
٢٧. التباينات اليومية لدرجة الحرارة بمدينة مكة المكرمة. د. مسعد سلامة مسعد مندور، ٢٠٠٩.
٢٨. التحليل الجغرافى لدلالة أسماء المحلات العمرانية بمنطقتي عسير وجيزان، د. إسماعيل يوسف إسماعيل، ٢٠٠٩.
٢٩. تحليل جغرافى لمنطقتين عشوائيتين فى مدينة جدة، د. أسامة بن رشاد جستنية و أ. مشاعل بنت سعد المالكي، ٢٠٠٩.

٣٠. الفقر فى غرب إفريقيا، د. ماجدة إبراهيم عامر، ٢٠١٠.
٣١. بعض ملامح التنمية العمرانية فى محافظة المجمعة (السعودية)، د. علاء الدين عبد الخالق علوان، ٢٠١٠.
٣٢. تنمية السياحة البيئية والأثرية بمنطقة حائل، د. عواطف بنت الشريف شجاع علي الحارث، ٢٠١٠.
٣٣. سكان سلطنة عُمان، د. جمال محمد السيد هنداوى، ٢٠١٠.
٣٤. التجديد العمرانى للنواة القديمة بالمنصورة، د. مجدى شفيق السيد صقر، ٢٠١١.
٣٥. تغير المعطيات المكانية وأثرها فى التنمية السياحية بقرية البهنسا فى محافظة المنيا، د. ماجدة جمعة، ٢٠١١.
٣٦. الاتجاهات الحديثة فى جغرافية الصناعة، أ.د. إبراهيم على غانم، ٢٠١١.
٣٧. المعايير التخطيطية للخدمات بالمملكة العربية السعودية، د. نزهه يقظان الجابري، ٢٠١١.
٣٨. تداخل المياه البحرية والجوفية بشمال الدلتا بين فرعي دمياط ورشيد، د. أحمد إبراهيم محمد صابر، ٢٠١١.
٣٩. أحجار الزينة فى المملكة العربية السعودية، د. شريفة معيض دليم القحطاني، ٢٠١١.
٤٠. التنوع الحيوى بإقليم الجبل الأخضر بالجماهيرية العربية الليبية، د. عادل معتمد عبد الحميد، ٢٠١١.
٤١. التحليل المكاني للتغيرات العمرانية واتجاهاتها الحالية والمستقبلية في المدينة المنورة للفترة من (١٣٦٩-١٤٥٠هـ) الموافق (١٩٥٠-٢٠٢٨م)، د. عمر محمد على محمد، ٢٠١١.
٤٢. المراوح الفيضية وأثرها على طريق قفط - القصير، د. محمد عبد الحليم حلمي عبد الفتاح، ٢٠١٢.
٤٣. أطالس فرنسية : عرض وتحليل، د. عاطف حافظ سلامه، ٢٠١٢.
٤٤. التنوع المكانى لأنماط النمو الريفى فى المنطقة الغربية للمملكة العربية السعودية، د. محمد مشخص، ٢٠١٢.
٤٥. الحافة الحضرية لمدينة المحلة الكبرى : رؤية جغرافية، د. أحمد محمد أبو زيد، ٢٠١٢.
٤٦. الخصائص المكانية والخدمية للمجمعات التجارية، د. عبدالله براك الحربي، ٢٠١٢.
٤٧. أخطار التجوية الملحية على المباني الأثرية بمدينة القاهرة، د. أحمد إبراهيم محمد صابر، ٢٠١٢.
٤٨. تقدير أحجام السيول ومخاطرها عند المجرى الأدنى لوادي عرنة جنوب شرق مدينة مكة المكرمة، د. محمد سعيد البارودي، ٢٠١٢.
٤٩. التساقط الصخري والتراجع الساحلي في منطقة عجيبة السياحية (١٩٩٥-٢٠١٢)، د. طارق كامل فرج خميس، ٢٠١٢.
٥٠. جغرافية التنمية الاقتصادية بمنطقة ساحل محافظة كفر الشيخ، د. محروس إبراهيم محمد المعداوى، ٢٠١٢.
٥١. الضوابط المناخية للعجز المائى فى شبه جزيرة سيناء، د. صلاح معروف عبده عماشة، ٢٠١٢.
٥٢. الضوابط البيئية للسياحة بمحافظة الفيوم، د. فاطمة محمد أحمد عبد الصمد، ٢٠١٢.
٥٣. مواقف السيارات والأزمة المرورية بمحافظة القاهرة، د. رشا حامد سيد حسن بندق، ٢٠١٢.
٥٤. ثلاثون عاما من النمو العمرانى الحضرى بمحافظة أسوان، د. أشرف أحمد على عبد الكريم، ٢٠١٢.
٥٥. الخريطة الجيومورفولوجية لجبل عير بالمدينة المنورة، د. متولي عبد الصمد، ٢٠١٢.
٥٦. المدينة الصناعية الثانية بمدينة الرياض، د. عبد العزيز بن إبراهيم الحرة، ٢٠١٢.
٥٧. التغير الكمي والنوعي لاستخدامات الأرض بأحياء المدينة المنورة، د. عمر محمد على محمد، ٢٠١٢.

٥٨. استخدام نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد في رصد ومعالجة مشكلة العشوائيات السكنية بالمدينة المنورة، د. عمر محمد على محمد، ٢٠١٢.

٥٩. شارع بورسعيد بالقاهرة : دراسة تحليلية فى جغرافية النقل، د. منى صبحي نور الدين، ٢٠١٢.

٦٠. التمدد الحضرى لمدينة ديرب نجم، د. مجدى شفيق السيد صقر، ٢٠١٣.

٦١. التحليل المكانى لتوزيع خدمة محطات تعبئة وقود السيارات بمدينة مكة المكرمة، د. عمر محمد على، ٢٠١٣.

٦٢. تحليل جغرافي للتعليم الأساسي بقرى مركز أطفيح، د. فاطمة محمد أحمد عبد الصمد، ٢٠١٣.

٦٣. نظم المعلومات الجغرافية ودعم اتخاذ القرار التنموي، د. عاطف حافظ سلامه، ٢٠١٣.

٦٤. جيومورفولوجية قاع الفريح شرق المدينة المنورة وإمكانات التنمية، د. متولي عبد الصمد، ٢٠١٣.

٦٥. ملامح الفقر الحضري وخيارات التنمية، د. إسماعيل يوسف إسماعيل، ٢٠١٣.

٦٦. Abha Town (Kingdom of Saudi Arabia): A Study in Social Area Analysis. (In English) by "Dr. Ismail Youssef Ismail" (2013).

٦٧. نحو صناعة مطورة لحماية البيئة في محافظة أسيوط، د. أحمد عبد القوى أحمد، ٢٠١٣.

٦٨. الرؤية الجغرافية لواقع ومستقبل خريطة استخدامات الأرض بوسط مدينة الرياض، د. أشرف أحمد على عبد الكريم، ٢٠١٣.

٦٩. تنمية النقل البحرى والخدمات اللوجستية فى إقليم قناة السويس، د. منى صبحي نور الدين، ٢٠١٣.

٧٠. استخدامات الأرض في حلوان مستخلصة من المرئيات الفضائية، د. فاطمة محمد أحمد عبد الصمد، ٢٠١٣.

٧١. تحليل جغرافى لبعض حوادث السكك الحديدية المصرية، د. منى صبحي نور الدين، ٢٠١٤.

٧٢. خصائص المحلات العمرانية على الجزر الرملية، د. إسماعيل يوسف إسماعيل، ٢٠١٤.

٧٣. تيسير الوصول إلى الخدمات العامة فى مدينة أسوان، د. أشرف أحمد على عبد الكريم، ٢٠١٤.

٧٤. الأبعاد الجغرافية لهجرة المصريين غير الشرعية إلى أوروبا، د. محمد أحمد علي حسانين، ٢٠١٤.

٧٥. التباين المكاني لمحطات الوقود في المدينة المنورة، د. أشرف على عبده، ٢٠١٤.

٧٦. المخلفات الصلبة في مدينة الجيزة، د. فاطمة محمد أحمد عبد الصمد، ٢٠١٤.

٧٧. جيومورفولوجية ساحل البحر الأحمر بين رأسي بناس وغارب، د. محمد عبد الحليم حلمي، ٢٠١٤.

٧٨. التحولات العمرانية في منطقة النواة بمدينة أبوعريش، د. سعيد محمد الحسيني، ٢٠١٤.

٧٩. الضجة المرورية والسائدة بمدينة شبين الكوم، د. إسماعيل علي إسماعيل، ٢٠١٤.

٨٠. الأبعاد الجغرافية للاتصالات السلكية واللاسلكية فى مدينة طنطا، د. عبدالسلام عبدالستار إسماعيل، ٢٠١٤.

٨١. مستقبل زراعة المحاصيل الزيتية في مصر، د. صبري زيدان عبد الرحمن، ٢٠١٤.

٨٢. تغير مساحة الأراضى الزراعية غربىً دلتا النيل خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠١٠)، د. بهاء فؤاد مبروك، ٢٠١٤.

٨٣. أماكن النحر بمنى، د. فائزة محمد كريم جان عبد الخالق، ٢٠١٤.

٨٤. جغرافية النقل العام بالحافلات في محافظة الدقهلية، د. محمد صبحي إبراهيم، ٢٠١٥.

٨٥. التقييم الاقتصادى والبيئى لخريطة التغيرات فى استخدامات الأرض، د. مسعد السيد أحمد بحيرى، ٢٠١٥.

THE EGYPTIAN GEOGRAPHICAL SOCIETY

Immigrant Female Domestic Workforce in The Kingdom of Saudi Arabia

with The Application on Madinah Munawarah

" A Geographical Study "

Dr. Ashraf Ali Abdou

Associate Professor, Department of Geography
Faculty of Arts, Cairo University
Associate Professor, Department of Social Sciences
Faculty of Arts and Humanities, Taibah University
Kingdom of Saudi Arabia

Geographical Research Series
No. 86, 2015

Copyright ® 2015 by The Message Press, **Mobile:** 0122 65 78 757 **E-mail:** gamal_elnady@yahoo.com

All rights reserved. This book is protected by copyright. No part of it may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopying, recording, or otherwise, without written permission from The Egyptian Geographical Society.

ABSTRACT

Owing to the huge economic leap resulted from oil discovery and the escalation of the monetary revenues, Kingdom of Saudi Arabia (KSA) witnessed remarkable developments in the past four decades in fields of settlement, economy, culture, social, and services. These developments led to the phenomenon of temporary immigrant workforce which emerged in Gulf states in general and KSA in particular since the last quarter of the 20th century up till now. This immigration is considered as one of the largest geographical movements phenomena in the world as it overshadowed Gulf communities and caused numerous social problems in cities. Immigrant domestic workers in KSA represents a rising problem in Madinah Munawarah community.

The current study comes in attempts to objectively - (far from the possibility of denial) - highlight this phenomenon with an application on one of the cities modeling the real conditions of this sector of workers. This will be accomplished through tracing the development of the phenomenon in Saudi society, observing changes in its size, form and sources. In addition, reasons and mechanism of bringing domestic workers, characteristics of those workers, negative and positive effects, types of Saudi abuse against domestic workers, structural and legislative framework on foreign female domestic workers in KSA, and coping mechanisms available to the domestic workers force in the Kingdom. The performance of an application model of one of the cities will reflect the aforementioned elements in quantitative and statistical framework that would determine the dimensions of the phenomenon. Finally, this study attempts to provide some solutions and proposals for the treatment of foreign female domestic workers problems of the Kingdom

Key Words: immigration, domestic workers, Gulf States, abuse